

۳۸۱

۵۲۲۰

۵۶۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب حاشیه بر حاشیه سید نفیسه ج ۱	
مؤلف	امیرالابورده
موضوع	شماره قفسه ۵۵۳۶
شماره ثبت کتاب	۹۲۵۱

بازدید شد  
۱۳۸۲

نسخه - فهرست شده -  
۵۵۳۰



۵۲۲۰

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی

مؤلف: احمد الاپوردی

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۶۲۵۱

شماره قفسه: ۵۵۳۰

بازدید شد  
۱۳۸۲

کتاب - فهرست شده -  
۵۵۲۰

بازدید شد  
۱۳۸۲

۱  
۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

۵۳۲۰

۵۶۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حاشیه بر حاشیه کتب و جداول بر سرچشمه

مؤلف: احمد الابرودی

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۹۲۵۱

شماره قفسه: ۵۵۳۰

شماره ثبت شده: ۵۵۳۰



کتابخانه ملی قزوین ۱۲۹۸

کتابخانه آیت الله العظمی بروجردی  
کتابخانه آیت الله العظمی خراسانی  
کتابخانه آیت الله العظمی تبریزی  
کتابخانه آیت الله العظمی تهرانی  
کتابخانه آیت الله العظمی قمی  
کتابخانه آیت الله العظمی مشهدی  
کتابخانه آیت الله العظمی رشتی  
کتابخانه آیت الله العظمی شیرازی  
کتابخانه آیت الله العظمی یزدی  
کتابخانه آیت الله العظمی اصفهانی  
کتابخانه آیت الله العظمی کاشانی  
کتابخانه آیت الله العظمی نایینی  
کتابخانه آیت الله العظمی همدانی  
کتابخانه آیت الله العظمی کرمانی  
کتابخانه آیت الله العظمی مازنی  
کتابخانه آیت الله العظمی سمرقانی  
کتابخانه آیت الله العظمی بخارا  
کتابخانه آیت الله العظمی بلخ  
کتابخانه آیت الله العظمی کابل  
کتابخانه آیت الله العظمی هندوستان  
کتابخانه آیت الله العظمی پاکستان  
کتابخانه آیت الله العظمی افغانستان  
کتابخانه آیت الله العظمی ایران  
کتابخانه آیت الله العظمی عراق  
کتابخانه آیت الله العظمی لبنان  
کتابخانه آیت الله العظمی مصر  
کتابخانه آیت الله العظمی تونس  
کتابخانه آیت الله العظمی الجزائر  
کتابخانه آیت الله العظمی مراکش  
کتابخانه آیت الله العظمی المغرب  
کتابخانه آیت الله العظمی الجزائر  
کتابخانه آیت الله العظمی تونس  
کتابخانه آیت الله العظمی مصر  
کتابخانه آیت الله العظمی لبنان  
کتابخانه آیت الله العظمی عراق  
کتابخانه آیت الله العظمی ایران  
کتابخانه آیت الله العظمی افغانستان  
کتابخانه آیت الله العظمی پاکستان  
کتابخانه آیت الله العظمی هندوستان  
کتابخانه آیت الله العظمی بلخ  
کتابخانه آیت الله العظمی بخارا  
کتابخانه آیت الله العظمی سمرقانی  
کتابخانه آیت الله العظمی مازنی  
کتابخانه آیت الله العظمی کرمانی  
کتابخانه آیت الله العظمی همدانی  
کتابخانه آیت الله العظمی کاشانی  
کتابخانه آیت الله العظمی نایینی  
کتابخانه آیت الله العظمی یزدی  
کتابخانه آیت الله العظمی شیرازی  
کتابخانه آیت الله العظمی تبریزی  
کتابخانه آیت الله العظمی خراسانی  
کتابخانه آیت الله العظمی بروجردی

تذکره آیت الله العظمی بروجردی  
اصفا ان ۱۱۹  
التم احمل عدک در در  
عاشق من مؤلفه ابو در



بازرسی شد  
۳۶ - ۲۲

کتابخانه ملی قزوین

شماره - فهرست  
۳۰





هذا الكتاب حاشية على كلام احمد بن حنبل  
حاشية على كتاب  
من سبله  
سبله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة الذي قد قلنا في الفرائض بانواع احوال المعاد والعلوية ووزن نفوس الاعمال  
باضاف جواهر العلوم الحقيقية والصلوة على من تفرع بالكثرة والوانه  
الادنية تحت صاحب المجلات والمشهد القدسية وعلى آله واصحابه المنزهة  
عن الكد والالفة **ولعل** هذه هي ثبات الفرائض اقام الفقهاء احمد  
الامير ذي شجاعة الخاطر بعض الشاظرين واما المطالعة لبعض الفاضلات  
ايها على ما نبت الى سلطان المحققين وبرهان المدققين المرتضى الشريف  
قدس سره من الحواشي المتعلقة بشرح الرسالة السنية سائلا مستغفرا ان  
يغفر الله عنه شيئا من التي من جعلنا هذه في الاجابة والى الالفة  
**قوله** ورتبت على مقدمة آية ايت الكتاب ووضعت كل جزء منه في شربة  
وجعلته مستفلا على مقدمة آية مكية على مقدمة الاشمال الذي هو الحال او  
نقول بان العمل الذي هو حال وما ذكره بيان المعنى وان جعله مستفلا  
مطلقا اي ترتيبا وانما على هذا النوع كان له وجه وجدا وانما قال ورتبت بلفظ  
الماضي مع ان الكتاب لم يتحقق في الالفة قد انكسر وحرره في الذهن قبل  
التصنيف والالفة الحق هذا الكلام بعد التصنيف فان قيل يابى عن ذلك  
قوله اما المقدمة وقوله اما المقالة فقلت قلت يجوز ان يكون هو ايضا  
من هذا القبيل بان كان نظم الكلام هكذا المقدمة قبل كلمة اما المقالة  
بدون قوله واما بعد فبعد زيادة ذلك الكلام او دها ايضا **قوله** هكذا وجد

بئر

فيل هذه بعضا عبارة الحق فكيف نتبع ان يقال هكذا اجيب بان  
جعل هذه العبارة جزء من عبارة وقد تعلقا قيس من حيث انما  
عبارة وايضا الموجود وكل نسخة نفوس كتابه الى على العبارة المتقوية  
على علم ومن اجابات المنقولة عن المصنف هذه العبارة المتقوية  
بمعناها بارتد الالفة لم يقام عرض من احد بالشخص بحال كثيرة فيكون  
على ان يقال هذه العبارة في هذا المعنى لا يقال هكذا اقل الامام  
والعقود ان هذا بعينه مقوله **قوله** والاصواب آية قيل التكرار انما  
شاء من ذكر لفظ ثلث ثانيا بذكر كلمة فاصل بين الكلامين الاول ليس  
لذلك في لفظ ثلث بان حكمه بان ثلث اصب واما المقالة في قوله  
ثلث فاصحابه فلفظ ثلث بان حكمه بان ثلث اصب واما المقالة في قوله  
كلمة اما لفصل فلا بد ان يترك لفظ ثلث في الاول ليصير محله ثم يفصل  
بقوله واما المقالة فثلث في لفصل لا ينجح فيا ذكر اذ قد يحصل  
التفصيل بان يبين ان كلمة من المقالة في اي شيء اجيب بان الالفة  
ان يقال واما المقالة فاصحابه فلفظ ثلث في اي شيء اجيب بان الالفة  
بل قال المقالة اشائية بدون حرف العطف ايضا ترك لفظ ثلث ههنا في  
بعض النسخ بغير ذلك وايضا زيادة لفظ ثلث في الشافعي يقتضي ان كان  
تختلف لا يحتاج الى زيادة في الاول هو تقدير الصنف في قوله المقالة في اي شيء  
في المخرجات ليصح وقوعه جزاء لفظه واما المقالة في اي شيء لو ذكر لفظ ثلث  
في الاول فقل بعد ذلك واما المقالة في اي شيء كذا وفي الاشياء كذا  
كان اشدا نظما اذ في بعض تفصيل المقالة على طريق تفصيل المقدمة  
وانما تحجب في طلبها بيان ما وقع فيها وجعلها طريق ذلك امرين قيل

بسم الله الرحمن الرحيم  
في قوله في الفرائض  
بسم الله الرحمن الرحيم  
في قوله في الفرائض



اذا ذكر لفظ تلك في الشئ لفظ العدم فيمكن شئها زائدا اجيب بان  
 الوجود في بعض من التفصيل الام لان يجعل قولنا المقالة الاولى في  
 لفظه فذلك يقتضي ان يكون هو ذلك جوازا في هذا الكلام لا يلحق  
 بعبارة مختصة في اللفظ **قوله** يدل على ذلك آية وجه الدلالة ما تضمنه الكلمة  
 ان يقتضي تفصيلا هو لا يقتضي هنا الا بترك لفظه فذلك في الاول لما عرفت  
 فليس في الاول للمفرد من اللفظ **قوله** في معنى اللفظ آية قبل جعل اللفظ  
 المقدمه نظرا في منع ان اللفظ جعله في اللفظ فذلك لان اللفظ جعل  
 المقدمه نظرا في اللفظ اعني الحين وجعل كل شئ منها مفردا بالاشياء المولدة  
 حتى قال البحث الاول في كذا والبحث الثاني في كذا كما جعله الشارح كذلك  
 ولولم كان الشارح في الجواز نظرا في كل من اللفظ المعنى الاخر من وجه  
 وبيان الحاجة اليه انما يفسر من التركيب حيث لم يقل الحاجة وذلك لفظ  
 لان بيان الحاجة بيان تفصيلي بهما في تخالف الماهية في بيانها  
 فتصوري لفظه وموضوعه عطف على الحاجة لان بيانها ايضا مقتضى  
**قوله** فادبها في المفردات اي بيان احوالها صادقة على المفردات  
 يحفظ ما صدق عليه موضوعات المسائل المذكورة في المقالة الاولى مفردا  
 صدق عليه موضوعات المسائل المذكورة في المقالات الاخرى وليس مفردا  
 لا يصدق عليه المفرد بل يصدق عليها القضية وترجع اليه من ان المباحث  
 المذكورة في جميع المقالات ليست بمفردة وموضوعات تلك المباحث مفردة  
 لان الحكم عليه لا يكون الا مفردا ليقال ما صدق عليه موضوعات المسائل  
 المذكورة في غير المقالة الاولى يصدق عليه المفرد اذ يصدق عليه القضية و  
 القضية مفردة لانا نقول ما صدق عليه اصدق عليه المفرد لا المفرد نفسه ولا  
 يلزم من صدق عليه على ما هو صدق ذلك الذي على ذلك الامر الا ان اللفظ

ما صدق م

صادق

صادق على الانسان صادق على زيد مع ان اللفظ لا يصدق على غيره ذلك ان  
 الحكم في مثاله ليس هو متفاديا اي ليس الحكم على جزئيات الموضوع يحل المقالة  
 الاولى في شتمه على مباحث الالفاظ وقد وقع هناك البحث عن احوال المركبات  
 الثانية ايضا فذلك المباحث ليست من المقالة الاولى في الحقيقة وانما  
 ذكرت فيها باعتبار استطراد الدليل على ذلك ان تلك المباحث خارجة  
 عن المقالة اعني ايجاز يعلم ذلك المنطق الا انه يكتفي بمجعلها ماضيا  
 في البنية من غير ان يكون لها كليات وايضا من الغرض لا يتعلق بتلك المباحث  
 يتناول المركبات التقديرية او يعني ان المعنى الاخر يتناول مطلقا المركبات  
 التقديرية سواء كان ذلك المركب متنا او مجموعا لاضافته لفظ المفرد  
 بالمعنى الاول وانما المركب التقديرية المضاف وما المفرد بالمعنى الثالث  
 فلم يتناول المركب صلاحا ان لنا ان نقول ان الاضافة والتنشئة والجمع  
 من عوارض الاسم يكون ايقالها ايضا من عوارضه لانه انما يتقابل  
 لعدم الملكة فلا يجوز ان يكون المفرد بالمعنيين السابقين ايضا متساويا  
 للمركب التقديرية الذي لا يكون ان يكون اسما وترجع اليه من ان المفرد  
 بالمعنيين السابقين ايضا يتناول المركبات التقديرية فلم يخص هذا الكلام  
 بالمعنى الاخر ايضا في تقديره المتنا ولقد ذكر هذا الكلام ان المفرد المذكور  
 ههنا هذا المعنى ولما لم يحزن ان يكون هذا المفرد بالمعنيين السابقين لان  
 مقابلهما على المضاف المتنا والجمع من باب التصورات لم يتعرض لتساويه  
 للمركب التقديرية هذا لكن بقي ههنا شئ وهو انه ذكره لا يستلزم المفرد  
 المتعاقبة للمركب لانه متساوي بالمعنيين ان يكون جملة وايضا في قوله  
 سواء كان آية نظرا لان الاضافة المذكورة لما كانت من عوارض الاسم والام

فانه ليس كذلك كذا في الاول لا يتناول  
 المركب التقديرية المتنا  
 اتفاقا م  
 بينهما تقابل



والمتباعد

يجب ان يكون مفردا والمركب لا يجوز ان يكون مفردا فليكن المركب  
موصوفا بهذه الصفات **قوله** والمواد بالمفردات ههنا هو هذا او فيمانه  
يلزم في عدم دخول الانشائيات في المفردات لانها منه الهم لان يراد  
بالجمله العينية كما يشعر بذلك قوله بعد الدليل على ذلك انه لان مقابلته  
مع الخاص لا يتقدم مقابلته مع العام فكيف يكون ذلك فيلزم ان لا يكون  
لان الاصطلاح على ذكر المفرد في مقابلة الجملة والعينية اخص منها ويمكن  
ان يقال لا بأس بخرجهما من ذلك وخلها في الاصل والمنطق انا يبحث  
عن الصور الموصولة فيلان الانشائيات وان لم يكن موصولة الى شيء  
لكنها تكون موصولة اليها والمنطق يبحث عن احوال الموصول اليها ايضا كما يوافق  
البيان لا يجد قلت نعم لكن العلم لم يبحث عن تلك الاحوال في هذا الكتاب  
لان يقال قوله فيدرج مستقفي عنه لان هذا الخلف مستفاد مما سبق لا انا نقول  
هو نتيجة من نتيجة ما سبق وشان كل نتيجة ان يكون كذلك **قوله** والدليل  
على ذلك وهو ان اشارة الى ما سبق من قوله المراد بالمفردات او لا الى الانشائيات  
للمستفاد من قوله فيدرج لان اندراج الجزئ في الكلي لا يحتاج الى دليل يتجلى  
المفرد فانه لما كان مشتركاً بين المعاني الاربع كان ارادة من معنيها محتاجة  
الى دليل قرينة في اضافته على بقوله لانها مركبات **قوله** لان ما يجب ان يقال  
مجموع هذه الامور يجب ان يعلم في كتاب المنطوق والمفهوم من الترميز المذكوران ما يجب  
احدهما لا يبين لانا نقول قوله ما يجب مفهوم كل تعريض جزئية موصوفة بكونه  
موقوف على الشرع وهو بعضها يكون جماع المفردات او اما مجموع جزئيات ههنا  
المفهوم فمجموع جزئيات هذه الامور **قوله** اراد بها المركبات او يشق ان  
ينال فيد انما اعني المختلصة للصدق والكذب لا يخرج الانشائيات وانما لم يشهد  
بذلك لان مقابلة المركب للمفرد بالمعنى المذكور لم يبدل عليه **قوله** على ما ذكرنا

اي

اي انما لم يذكرنا وهو ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل الجملة لان  
هذا المعنى يتناول المركبات العينية لانه في مقابلة المركب الذي  
وتقع في مقابلة المفرد ههنا المعنى المركب انا ما ظاهري بوجه ما يتوجه الى  
لم يذكر المراد بالمركب بل ذكر المراد بالمفرد فكيف يصح قوله على ما ذكرنا  
**قوله** فلا اشكال اي كما لا اشكال في كلام المتن حيث مرج بالقضايا  
في قوله المقالة انية في القضايا ويجوز ان يكون المعنى لا اشكال في  
كلام الشرح ايضا بسبب اننا لم نذكر المركبات الواقعة فيه كما لا اشكال  
في كلام المتن بسبب اننا لم نذكر الواقعة فيه **قوله** فيلزم عليه او  
قلت هذا الاعتراض انما يتوجه لجعل قوله في المنطق ظاهرا لقوله  
يعلم واما اذا جعل ظاهرا لقوله يجب فلا وجه بكون المعنى لان ما يجب  
في تحصيل المنطوق وتحقيقه عند التعلم علمه انما يتوقف على **قوله** لان  
ما هو خارج منه او فيلزم عليه لا يلزم المعنى بل المتباعد ان يقال  
لان ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيعلم ان المعنى الاصل هو العلم  
كون المقابلة جزء من المنطوق وصغرى دليل مطوية وكبرى ما ذكره بقوله  
في دليل المقابلة ما يجب ان يعلم في المنطق وكل ما يجب ان يعلم في المنطق  
جزء منه اما الصغرى فلا توافقه للقدرة في ما يجب ولما الكبرى فلما ذكر  
بقوله لان ما هو آه وصغرى هذا الدليل ايضا مطوية بصورة ههنا  
الدليل ههنا الذي يجب ان يعلم في المنطوق لا في ما هو خارج عنه  
يجب ان يعلم في ههنا الذي ليس يحتاج عنه ولا يجوز عن ان يكون  
عنه اذ عين الشيء لا يمكن ان يعلم فيه فحين ان يكون جزءا قلت اذا  
كان قوله قطعا اي وجوبا في المنطق فلا اشكال لان مراده في قوله  
قوله لا يجب ان يعلم فيه وكذا اذا كان في المنطق لانه اذا وجب ان لا  
يعلم شيء في شيء لم يجب ان يعلم فيه بالطريق الاول فان قلت يرد



التوجه الحيزان كثيرا ما يفتقر في ذكره فن آخر في علم وكيف  
 لم يعلم في قلت هذه المسئلة المذكورة ومعلومة في كتب هذا الفن لا  
 نفه تامل **قوله** وقيل لم يفتقر ههنا فاد آخر لم يفتقر له وهو  
 ان جعل شيئا لا يتناول المقسم المذكور قبله وهذا غير جائز وانما  
 قلنا ان المقسم لا يتناول له لا المقسم لا يتناول الا ما هو جزء من العلم  
 على ما تقر في الشيء الذي توقف عليه الشرع في العلم الى الشرع في كل جزء  
 منه لا يجوز ان يكون جزءا منه اجيب بان العلة الدالة على عدم  
 جواز ان يكون هذا الشيء جزءا للشرع لم يرد توقف الشيء على نفسه  
 وقد يعرض له بقوله وايضا في ان صاحب هذا التقسيم حين جعل ذلك  
 الشيء قسما للشرع المذكور لا يحال لتلزم بكونه جزءا من العلم فلا يرد عليه  
 في جعله الى التقسيم من الشيء قسما بل الادارة عليه لم يرد توقف  
 الشيء على نفسه وقد يعرض لذلك وتلخيصه ان الادارة عليها احد الامور  
 اما جعل الشيء قسما والادارة توقف الشيء على نفسه فاذا اورد عليه  
 احدها فلا يحال للآخر **قوله** ويكون الشرع في المطلق موقفاة و  
 انما احتج الى تلك المقدمة لان ما هو موقوف هو ان الشرع في العلم  
 موقوف على مقرر مقدم العلم ويلزم من ذلك على تقدير جزئيتها  
 ان يكون الشرع في المقدمة موقفا على افضل المقدمة ولا محذور فيه  
 وانما الحان ان يكون الشرع في المقدمة موقفا على الشرع في المقدمة  
**قوله** فيلزم ان يكون الشرع في قبل يلزم ايضا على تقدير ان  
 يكون المقدمة جزءا من المطلق ان يكون الشرع في المطلق موقفا على  
 الشرع في ذلك لاننا في عكس المقدمة المذكورة ان عكس الترتيب  
 بان يقال الشرع في المطلق موقوف على الشرع في المقدمة والشرع

في المقدمة شرع في المطلق ذكرنا في ذلك في قبل الاحتياج ويلزم  
 ذلك الى المؤنة العكس في المقدمة اذا كانت جزء من المطلق وقد  
 تقر بان الشرع فيها على تقدير جزئيتها موقوف على نفسه ويلزم  
 منه ان يكون الشرع في جزء المطلق موقفا على الشرع في غير اجيب  
 بان هذا المحذور بعينه الحان المذكور اولا وانما الاختلاف في العبارة  
 حيث يقال لا عن مدلول المقدمة بل بلفظة المقدمة وغير ثانيا  
 عن غير المقدمة فان قيل يلزم من ذلك ان الشرع في المطلق توقف  
 على الشرع في جزء لان المقدمة جزء منه ولا محذور في ذلك اجيب  
 بان معنى قولهم ان الشرع في المطلق موقوف على المقدمة هو ان الشرع  
 في كل جزء منه موقوف عليها فيلزم توقف الشرع في الجزء الذي  
 هو المقدمة على نفسه وايضا المقدمة على تقدير كونها جزء يكون جزءا  
 خلاصا والشرع في الكل لا يتوقف على الشرع في الجزء المعين بل على  
 الشرع في جزء ما يرد على الجواز الاول لانه عايد الى ما ذكرنا في توقف  
 الشرع في المقدمة على الشرع فيها وعلى الثاني ان هذا الكلام من  
 جانب المفضل المستدل على بطلان ان يكون المقدمة جزء من المطلق  
 باس يلزم ان ان يكون الشرع في موقفا على الشرع في المطلق اي  
 يكون موقفا على الشرع في جزء من اجزاءه والاسائل المانع محذورية  
 ذلك لم يكن لان يقول لا يكون الامر كذلك اي لا يكون الشرع في الكل  
 موقفا على الشرع في جزء معين بل لا بد من بيان فساد هذا التقدير  
 الا ان يقال ان الفساد لغيره ولا يحتاج للابيان **قوله** اي اجيب  
 ان يعلم آية قيل عليه هذه الاشياء قد يعلم من علم بآية كتاب فلا  
 يجب ان يكون معلومة في كتب المطلق ويمكن ان يجاز عن بيان  
 الكلام بالنسبة الى من اراد ان تعلم المطلق متعلقا به الكتاب



والاصل ان يراد منه  
الاشياء في هذا الكتاب  
مع

اذ المقصود من تصنيف هذا الفن ان يعلم قسما من المقطوع  
يعلم ذلك الفن مع تعلقاته من حيث علمه ان يعلم هذه الاشياء في  
هذا الكتاب واجب والا لم يكن كتابا في هذا الفن واذ كان  
كذلك يجب ان يكون تلك الاشياء معلومة فيه والا لم يكن ذلك  
الفن معلوما منه والمفروض في ذلك دليل المقصود ان ذلك الفن يكون  
ان يعلم نوع آخر غير ما ذكرنا من جعله نظرا لعلمه يجب لا يرد لهنا  
السؤال **قوله** فانفع الخلفون ان اى الخلفات لما هو متفق عليه ونو  
الشيء على نفسه وهو ليس بدليل لازمه **قوله** واما الكبري آه قيل  
مقتضى الدليل هو وجود الترتيب على هذه الاشياء الخمسة لان  
هذه الامور لا بد ان يكون لها ترتيب في الاشياء اذا كانت بحيث يجب ان يعلم  
ذلك الدليل يجب ان يهاو ترتيبها على هذه الاشياء الخمسة قلت اننا  
هذه الامور بحيث يجب ان يعلم ترتيبها هذا الفن كان الاربعة اربعا  
في تلك الكتب لا يراها على هذه الطريقة المخصوصة ولا يربط الكتب  
على الاشياء الخمسة لجواز ان يذكر جميع المباحث تحت طلة او تقدم  
مباحث المركبات وتلخيصه ان قوله لا يربطها يجب ان يربطها  
وكبراه محذوف ومحصلا ان معلوم كتب هذا الفن وجوبا هو هذه  
الامور اعني البحث عن المعرفة آه وما يتوقفنا شرحه على هذه  
الامور ينبغي ان يرتب ويذكر ضمن المقدمة وثالث مقالاته  
وخاتمة على الوجه المذكور وهذا هو المراد من الاشياء الخمسة فعلى  
هذا لا يرد ما قيل من ان الدليل لا يربطها بالوجوب **قوله** او عن المركبات  
التي ارجى الى المقصود بالذات المنطوق من حيث بيان احوالها لا المقصود  
من فن المنطق هو بيان احوال الدليل المعروف والبحث عن  
اجزائها معصود بالذات فلو فك هذا التقسيم في المقولات ايضا

مكان

لكان احسن ويجوز ان يكون المقصود بالذات المستدل ان حصول  
الدليل مقصودا بالذات الى حصول النتيجة **قوله** من حيث الصورة او اى من  
احوال الصورة اذ يبحث في المقالة الثالثة من انجاء الصغرى كلية الكبري  
مستلها من احوال الصورة فان قيل ان الاجاب في الكلية المذكورة في وصفان  
للصغرى الكبري هما من مادة القياس فيكونان من احوال المادة لا الصورة  
وكذا احوال المذكورة في المقالة الثانية فانها احوال القضية وهي مادة  
القياس فيقع ان يكون تلك الاحوال مذكورة في مباحث المولية قلت جوف  
الكبرية انما تعرض لقضية عند اعتبارها ليس مع قضية اخرى وحدها  
ثانية فانها وكذا وصف الصورة انما يعرض لقضية بالقياس لاجلها  
في المرتبة الاولى من قضية اخرى المقدمة والمؤخرية في تلك الصورة  
فاحوالها احوال صورة القياس فلهذا ذكر في الخاتمة فان المذكورة فيها  
مشاهة ان مادة الاربعة يكون يقينية وهذه الصفة ليست حاصلها  
باعتبار انما يقف اى التقسيم وانما خير لهذا لم يتبع هذه الصفة سواء  
جعلت تلك القضية صغرى او كبرى بخلاف ان اجبار الصغرى فانه ليس  
كذلك اذ لو جعلت هذه القضية كبرى لم يجب ذلك للايجاب وكذا  
كلية الكبري واما الاعتناء التي تذكر احوالها في المقالة الثانية فمادة  
بالقوة **قوله** اورد عليها ان الخاتمة آه يمكن تقدير هذا الايراد على جميع  
احدهما ان ما ذكره وجدها كصغر الخاتمة لما ذكره الا وانها ان الخاتمة  
لما اشتملت على اجزاء العلوم كان الاربعة ان يقع التعرض لها ايضا  
في وجدها كصغر تقدير الجواب على جميع المناسبات لما لا يخفى على  
فان قيل ما يرد على الخاتمة او على الكلام المتعلق بها واد على المقدمة  
ايضا لانها اسم لجميع اذ فيهما جميع ما ذكر فيها ليس فوقها عليه

مقصود بالذات المستدل  
بالنسبة الى اجزائه وان كان



للشيخ كان البحث المتعلق بوجوب تقديم الموصول الى الموصول  
 ليس كذلك واذا كانت اسرار الجميع فان قيل يتبين على ما يتوقف على الشرع على  
 ليس كذلك في فهمه فان المقدمة مشتملة على الوقوف على غيره وما ذكره وجه  
 المحصر يدل على انها مشتملة على الاول فقط فلم يتوقف لربما قلت قد مر على الحاجة  
 ان المذكور في وجه المحصر ما ذكره اوله هذا لا يجري في المقدمة لان ما  
 ذكره بالنسبة اليها لا يتوقف فيه من الاول والاخر ان قيل في الاول والمقدمة  
 فيما هيته المنطوق بيان الحاجة وقيل في وجه الخطبها ما يتوقف عليها  
 الشرع والاول وان شئت حالها كذلك وايضا البحث المتعلق بوجوب تقديم  
 متعلق ببحث الموضوع تنبيه وهو من حكمه ان العارضة المذكورة فيها من جهة  
 بيان الحاجة على ان تقدير الجواب على الوجه المذكور اذا قرر لا يرد على المقدمة  
 على وجه يلزم التقدير الاول من الايراد على الحاجة وما تعديده على وجه يلزم  
 التقدير الثاني منه فليس يتحمل ولا يحتاج الى بيان ركز الجواب عنه ايضا  
 لا يحتاج الى بيان عدم احتياج الايراد لما ذكره في استئصال المقدمة على اليسر  
 بتوقف على شرط وان لم يصح به وانما عدم احتياج الجواب اليه فانه لم يرد  
 معقودا وكونه من جهة ما هو معقود كما هو مقتضى الاحتياج لا التوقف لرد ما يرد ما قيل  
 من ان هذا البحث جعله جزء من المقدمة المنفردة بالذكر مع انه لا يدخل في هذا  
 البحث في البصيرة ولا يرد ايضا ما قيل ان هذا البحث ينبغي ان لا يذكر في المقدمة  
 لانها قسم ما يجب ان يعلم في كتب المنطق وهذا البحث لا يجب ان يعلم فيها لانه  
 انما كان من جهة موضوع المنطق كان ما يجب ان يعلم فيها ويوجب ايرادها فيها ولا  
 يرد ايضا ما قيل من ان ذكرها في المقدمة في لحيته المنطوق لا يتأخر والمراد  
 ان معظم المقدمة فيا ذكر ان البحث المتعلق بتقديم الموصول الى الموصول المذكور  
 وكذا العارضة المذكورة فيها لان هذا البحث من جملة الموضوعات العارضة

من تمهيدان الحاجة **قوله** اجبت ان المقدمة تقتضي ان لا يرد بقصود الفهم  
 ويدل على ذلك من قبلها في الاصل في فلو كان في محتمل كمن العلوم في وجه المحصر  
 ويجوز ان لا يكون الشيء معصا من الفهم ويكون معصا من الكفاية ان لا يرد به معصو  
 الكتاب فيكون باحث اجزاء العلوم في معصود الكتاب ثم قلت اريد الاول  
 في يكون معصو تبا من الكتاب ايضا من قصد لعدم كونها معصوة والفهم  
 لا يتأخر بغير هذا الدليل في المقدمة لا تانقول ان الدليل في شئ انما  
 يقتضي ثبوت الدلول انما يوجد في شئ من غير ان الدليل في هذا وجه الخطب المقدمة  
 وان لم يكن لها مدخل في الاصل ان كان شئ آخر يقتضي كونها معصوة كالملة  
 وهو كونها بحيث يتوقف عليها الشرع في العلم وايضا ما ذكرته لترك تعرض  
 اجزاء العلوم في وجه المحصر لانه يجب ترك تعرض المقدمة في وجه  
 المحصر **قوله** اذا دخل لها الى البحث عن احوال اجزاء العلوم بانما شئت  
 فان قلت اذا لم يكن لبحث اجزاء العلوم مدخل في الاصل لم يكن من باب بحث  
 هذا الفهم وايضا ليس يتوقف الشرع فيها على هذا البحث ليس شئت  
 في من من الفنون فلا حضور فيه لربما دون من آخر كما ان باحث المنطق  
 لا حضور فيه لها من دون من بل هو بالذات بالنسبة الى الجميع فحق هذا بحث اجزاء  
 العلوم لا يمكن ان يرد في وجه المحصر المذكور لان العلم ما يجب ان يعلم في كتب  
 المنطق وهذا البحث ليس كذلك **قوله** فلا يحذر لها لان الحاجة لا تقتضي  
 هي بحث المواد فاذا ذكرنا انظر الى اننا ما ذكره وجه المحصر نظر الى الحقيقة  
 هناك ان قرر الايراد على الوجه الاول ان قرر على الوجه الثاني يقال لا يحذر  
 في وجه المحصر المحصر عدم التعرض لها وجه المحصر لا يتأخر بقصود لها  
 اصالة **قوله** قياسا على ما قيل في هذا تزد من بين العام والخاص  
 قلت كل واحد اصطلاح والمعى جعلت جزء قياس على اصطلاحها وجزء

فلا يجب ان يعلم في كتب المنطق  
 فلم اورد في الخاتمة قلت لورد  
 فيها لهذا سببه وهي ان

علیہ  
اسی علیہ الحصول

الحاصل فيتم وكذا التطبيق عبارة عن إيراد النص على الوجه المتاح حتى  
يصل إلى ما به بلا قيد للخصوص **قوله** اختار المصنف المصداق ذلك  
قبل التصرف المستفاد من التوقيف الرسمي بمقتضى بقوله الموسوم بوجوبه فإنه  
يحتاج إلى نقل إلى المزمع يورده ليحقق في هذه التصور بوجوبه ويحصل للشارع  
ببلا هو مقتضى الشرع أي التصور بوجوبه واجب بأن تحقق في  
فرضه ضروري لاستلزامه الحاصل لعدم والمحصل هو مقتضى الشرع للشارع  
فليس فلا يجب أن يكون حاصله لا يشترط أن يظهر هذا  
الغالب من نفس القول بأن المزمع يورده ليحقق التصور بوجوبه في فرضه  
إن ذلك الغرض من التصور بوجوبه مخصوص بشيئ ما يكون مقتضى الشرع  
ولا يستلزم الشرع في العلم بالابع وليس كذلك إذ لا يحصل للشارع قبل  
حصول هذا الغرض فزاد من التصور بوجوبه في العلم بوجوبه ذلك  
الغرض فلا يكره ذلك وقال فلا يصح ولا يتحقق التصور بوجوبه في فرضه  
الرسمي أمر ضروري لا يمكن التجاوزه فلا ظهر مقتضاه من يحصل للشارع  
آه كان قبل الغرض من ذلك مقتضى الشرع وأما إلى الكتاب هو أن يحصل  
للشارع مقتضى الشرع ليس للشارع واجب بل هو مقتضى الشرع  
بما ذكرنا لأن يكون الغرض من مثل هذا الكتاب علمه أمر مقتضى  
نقل الأمر من من صفه كما في من أراد أن يكون كتابه مثلاً على ذلك  
مع مقلقيه لا يرى أن فلان الغرض مقلقيه قد يكون حاصله لا يرفع  
قبل شرعه ذلك الكتاب بل يقول لا يجوز أن يكون الغرض من ذلك  
أن كل من أراد الشرع أن يكتفي في فرضه حصل له غالباً هو مقتضى الشرع  
بذلك الغرض قبل شرعه ذلك الكتاب وإن يكون الغرض أساساً  
الذي هو مقتضى الشرع **قوله** ولم يقل فالصواب فإن قلت هذا  
يدل على أن مقتضى الفرضه بما يتوقف على الشرع بل هو اعتبار مقتضى البصر  
صحيحاً من ليس كذلك إذ التصديق بالمرضية الذي هو أحد الحكماء



المذكورة في المقدمة ليس موقوفاً على الشرع بل الشرع على الصبر  
 كما كان الغرض من هذا الكلام انه هذا الاعتراض ليس سبباً لوجوب تعريف الشرع  
 وجعل المقدمة تحت اعتراض ما يتوقف على الشرع على وجه الصبر لا مكان دفع  
 بل لا يثبت وجب الأولوية انما يحتاج إلى توفيق جواب هذا الاعتراض  
 أو لا يرد له لهج أصلاً لأن تعريف المقدمة بما ذكرناه صحيح في نفسه لغيره ان  
 يكون فاسداً من وجه آخر والحاصل ان عدم قول الشارع فالصواب ان يقال  
 أه أي الصواب تعريف الشرع للمقدمة المذكورة على ان جانب الاخر أيضاً  
 جائز وهذا لا يدل على بطلان المقدمة بما ذكرناه ولا صحيح لان جانب الآخر هو ترك  
 تعريف الشرع بسبب الاعتراض المذكور ولا يلزم من صحة ترك التعريف من هذه  
 الحقيقة صحة عدم التعريف طلقاً لغيره من وجه آخر فان قيل الحاجة  
 إلى زيادة قيد الصبر في تعريف المقدمة لأن غير ذلك ما يتوقف على الشرع  
 ما هو يتوقف على الشرع في الجملة سواء كان موقفاً عليه كاصل الشرع أي الشرع  
 كالحال الصبر وهو من مطلق الشرع كالصبر بوجه ما والصدق بعبادته  
 ما أو الشرع على وجه الصبر كالصدق بالموصوفات قلت هذا التعليل لا يفسد  
 لوضوح ذلك كأن يقال حار كان موقفاً عليه كاصل الشرع أو الشرع  
 على وجه الصبر وبعد التعريف هنا الاحتياج لهذا التعليل كان ما هو متوقف عليه  
 الشرع على وجه الصبر والشرع في ذلك ان لم يلزم ادبقره في الجملة أي علم الشرع  
 ان لا يرد تعريف الشرع ان يكون الصدق بالموصوفات موقفاً عليه بجميع أفراد الشرع  
 لأن ما هو موقوف عليه كالحال موقوف عليه للتخاصص كالتخصص موقوف على  
 العام والموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء بل الموقوف عليه  
 إذا لم يفرق ما يتوقف عليه فرد من أفراد الشرع سواء كان ذلك الفرد هو  
 الشرع على وجه الصبر أو لا علمه إذا كان المراد بالتخصيص التخصيص أو نصب  
 تعريفه يدل عليه ما يحال ان من التعريف على ما ذكره هذا القائل هو ان المقدمة  
 شيء يتوقف عليه فرد غير معين من أفراد الشرع وهذا لا يوجب ان يكون موقفاً

عليها

عليها بجميع أفرادها وهذا الوجه لا يمكن استقراءه من قول ما يتوقف  
 الشرع لا يدل على ان المقدمة موقوفة عليها للشرع المتعلق بالشرع  
 لأن يكون موقفاً عليها لغيرها من أفراد الشرع كما عرفت فلا بد من التخصيص بقوله  
 سواء كان أه كقولنا **قوله** فالأولاه لا يقال ذكره ان شرع يقول فلو  
 أه يدل على ان الصبر يحصل بالتقيد بالشرع لا يدل على ان ما يتوقف عليه  
 والمقصود بذلك لا انفصال يحصل بالصبر فيوقف عليه كالحال سواء  
 ان المراد من الصبر الماخذه في تعريف المقدمة كالأصبر فان قلت لا  
 فأنه في عدول هذا الوجه إلى وجه آخر عليه ايضاً ما اورد على الاول ذلك الذي  
 في المتن هو ان الشرع الخاص فيقال ان اراد بالصبر بالشرع فهو العلم بهذا  
 الشرع الخاص فلا يتم ان يلزم من عدم التقيد بهذا الشرع عدم الشرع على  
 صبر لغيره كالحال فلو لم يفرق بين الشرع وان اراد بصدوره بالشرع المطلق  
 فلا يتم التعريف قلت ان قوله فالأولاه لا يدل على ان التعريف تام بما كلفه  
 الوجهين لكن تعريف المقربة ما يتوقف على الشرع بالبرهان أولى ووجه  
 أن اراد هذا الشرع الخاص لتحقيق فهمه ان الشرع المطلق أوله اراده  
 لتحقيق فهمه التعريف بوجه ما مطلق لأن هذا الشرع الخاص فرد  
 للشرع بل هو واسطة وللوجه بواسطة والشرع المطلق لا يمكن تحقيقه إلا  
 من رسم خاص بخلاف التعريف بوصفاته لا يحتاج تحقيقه الى احتمال  
 ان المصنف لما كتب مؤنة التعريف الرسمي التي لا يحتاج اليها الشرع كالمطلق  
 ولم يكتب بما يحتاج اليها من غير هذه المؤنة أي التعريف بالوجه الذي  
 يحصل بمجرد قولنا علم بالعلوم مثلاً كان الأول ان يعرف المقدمة الواقعة  
 في كلامه بما يحتاج الى تلك المؤنة أي ان الشرع على وجه الصبر على ان يقول  
 ما ذكره الوجه الثاني لا يدل على انه لا يحصل الشرع على وجه الصبر الأول  
 تحقيقه فلا يرد في جملة ما

وجه الصبر بل على تحقيقه عند  
 تحقيقه فلا يرد في جملة ما

و اعرض ايضا بان هذا التفسير الصحيح لان الامور المذكورة في المعنى  
كانت جزئيات او اجزاء لها يحصل كل منها البصيرة كما يفهم من كلامه  
ايضا لا يكون شيئا ولا يحصى ما هو مجموع موقوف عليه للبصيرة  
لان معنى كونه الشيء موقفا على شيء ان لا يحصل ذلك الا به اجيب بان  
المراد من البصيرة كلها ومقتضى ان هذا الكمال يحصل لمجموع هذه الاشياء  
الثلاثة ولا يحصل بواحدة منها وليست آخر فبذلك يحصل للبصيرة  
له دخل في تحقيق هذا الكمال حتى لو حصل شخص آخر لم يدخل في  
حصوله ذلك الكمال البصيرة لا يحصل بل هي انثى ايضا بل يحتاج  
الى الاشياء اخرى لا يحتاج الى الجوانب عند بان يكون الشيء موقفا عليه  
لشيء لا يستلزم حصوله ذلك الشيء العلم انه لا يفسد الحقيقة باحصل به  
الشرع كما حصل البصيرة لم يتوصل الى هذا المقادير وكلامه ان رجلا قد لا يكون  
يشعر بذلك حيث ذكرنا بان كان التصور بان حصل للبصيرة موقفا  
عليه لها **قوله** هذا الوجه يدل انه من هذا الوجه يدل على ان التصور بمرسوم  
نوع حصول البصيرة وانما لا بد منه في حصول البصيرة بالتصديق بالمعنى  
التي لا ان يبادر بالبصيرة كلها **قوله** وكل مسألة كذلك آه في ان المعقولة  
التي استخراجها من التعريف في تركيب القياس عليها هي قولان كل مسألة  
من مسائل الخوف لا دخل في تلك المعرفة لا قول كل مسئلة لها دخل فيها هي  
الخوف هذه المعقولة ايضا وان كانت لا بد من التعريف لوجوب طرده  
والفكاك لكن انما يخرجها من القياس عليها فانها تظهر في قدر حصول هذه  
معرفة كلية هي ان كل مسئلة لها دخل فيها هي من الخوف يمكن دفعه بان  
يتم حصول قوله من مسائل الخوف لبقوله كل مسئلة لا صفة لها وقوله لها دخل  
في تلك المعرفة لا من غير الخوف لا يخرج ذلك عدم دخول الفاعل في ذلك  
حكم منه في قوله كل مسئلة منه لها دخل وقوله علم ان كل مسئلة منها

فلا

دفع

دخول تلك الخاصة **قوله** ويمكن بذلك من ان يعلم مسأله في العلم بانها  
من الميزان بدلتها في كل **قوله** ولم يبدأه آه عطف على قوله اباد  
به وحاصل ذكره الى هذا المراد بقوله ان رجلا علم انثى انثى  
للعلم العلم بالفعل حتى يردا **قوله** وانما على بيان كماله ان يبادر  
بيان فاعلم انظر في هذه الامور حتى يبادر الى ان يبادر الى ان يبادر  
فانتهى وعرفه فاعلم ان يبادر الى ان يبادر الى ان يبادر الى ان يبادر  
لما في ذلك يمكن ان يورد منها وهي الاقوال المذمومة ليجوز ان يحصل التصديق  
بما هو غايته بحسب نفس الامر كما سبيل الاتفاق قبله بيان اذا لم يعلم غايته  
كان عليه ان يبادر الى ان يبادر الى ان يبادر الى ان يبادر الى ان يبادر الى ان يبادر  
نفس الامر ان لا يرتب عليه فانه وهذا الكمال بل اباد ان يكون عليه  
بما في النظر الوقت والما في نظره لاشاد الى ان يعلم غايته بحسب نفس الامر فلا يخفى  
اما ان يشع في طلب العلم بحسب التصديق بان له فانه ما او الشرح كراطة  
التصديق بان ذلك الشيء المعين غايته لا يحال كونه ذلك الشيء في غايته  
المترتبة اذا الكلام على تقدير عدم العلم بغاية النظر لاولي مما هو في الخبر  
عشا كاعتد عشا ان لم يكن انما لم يبادر الى ان يبادر الى ان يبادر الى ان يبادر  
ما هو عشا في نظره وهذا يقع ما قبل من ان اراد ان يبادر الى ان يبادر  
في نظره ان رجلا في ذلك انما يكون بعد زوال الاستعداد المترتب على عدم وجود  
المناسبة بينه وبينه ما اعتقد فانه في هذه الحالة لا يكون من علم  
بيان ان حاجته ليجوز ان يشع في معرفة التصديق بان له فانه من غير تعيينها  
وان اراد ان يبادر الى ان يبادر الى ان يبادر الى ان يبادر الى ان يبادر الى ان يبادر  
الفائدة معتد بها ولا تتحقق له بان فانه في الميزان المترتبة ورحم الله الفاعل  
ان الشرح في شيء من غير تعيين فانه ايضا ما علم من الخبر عشا قبل



و منہا

ويزوال اعتقاده بعدد الشرع حينئذ ويصير حجة في تحصيله بعبارة  
 مخالفة قلت اذا حصل الغش وازال الاعتقاد بالشرع لم يكن ذلك  
 الشرع على العمق اذ الشرع على هذا الوجه انما يتحقق اذا علم الشرع  
 احوال الشرع في حق الشرع فينبغي ان يزول ذلك الاعتقاد بعد ما حصل  
 الغش وحينئذ وازال الاعتقاد بعد الشرع لم يعلم احوال الشرع في حق  
 هذا الوجه والا حسن انه يقال بعد قوله شيئا يحصل له العبرة  
 بغير ما يشاء من الصدق بعبارة المصلحة العتقة **قلت** التي تترتب  
 قبل شيئا ان تقدم الفائدة المرتبة على الفائدة المتقدمة اي بيان  
 بيان الفائدة المتقدمة بالاصل يتحقق الشرع لان الشيء اذا كان امرا عظيما  
 حذرا لم يزل الطبع الى تركه شيئا يجرى اليه لو كان ذلك الشرع  
 شرعا على وجه العبرة كما اذا كان تلك الفائدة المرتبة او كمال هذا الوجه  
 كما اذا كانت فيه امان يتصور شيئا فانه امر ولا يكون كذلك فانها  
 التي لا يعيد بعبارة عظيمة ذلك الامر لكن هذا على ما يتوقف عليه  
 الشرع المطا لان فلاح هو الصدق بقائه لا بالشيء من جنسياته  
 وبيان الفائدة المرتبة لئلا يترك السعي بعد الشرع والاول يقتضي  
 على الشك **قلت** لعدم المناسبة انه قيل هذا اعتقاد يقيني **قلت**  
 قلت اذا لم يقين لها عند العرف فطلب شيئا كما مر **قلت** واحدا او  
 انه لم يذكر هنا قوله من جهة واحدة وذكره فيا بعد ان العرف  
 شبيها ان الطائفتين علم واحد لا بد من ان يكونا سائلين  
 شيئا واحدا او شيئا متساوية من جهة واحدة واما العرف فمتسا  
 فبيان ان كل واحد علم كامل واعلم ان كل علم من العلوم المدونة

مسائل كثيرة فيجب ان يكون لها جهة واحدة لتعريفها شيئا واحدا  
حتى يستحسن عندها واحدا واخرها بان لا يتعد ذلك لان جميع العلوم  
مشتقة منها انما حكمها من غير ذلك يمكن لكل واحد منها الجهة التي  
ولم يكن له امر بربط بعض المسائل ببعض وفيما نرى جميعها متساوية  
لم يستحسن عندها احدا وانما لها بالمتدوين ثم ذلك الامر يجوز ان  
يكون موضوع العلم بان موضوعها مسائل لا جعلت شيئا واحدا كالموضوع  
وان يكون غايته كالحكمة فمسائل الطبيعة يبحث عن احوال الاشياء  
والله وية والاعتدال بحيث انها راجعة الى الحكمة لان يكون موضوعها  
مسائل مندرج تحت ذلك الامر كالحكمة على ما في الموضوع لكن اعتبار  
الموضوع اولى في حصر الامر في غاية فالتما خارجة والموضوع داخل في  
من المحيطة في ذاتها والحكمة صفات مطلوبة له فلهذا اصل تمايز  
العلوم بحسب تمايز الموضوعات فلهذا يرد ما قيل من ان تمايز الموضوعات  
يكون بغير ان يكون تمايز الحكمة **وله** كانت كل واحدة منهما ان كانت  
كل واحد من العلمين يتبين انسابا الى الموضوع على الاطلاق  
معرفة عن الكيفية المذكورة محوالات والحكمة ليست بعلم **وله** وان  
يتفقد ان العلم **وله** في بعض النسخ لذلك بعدد كذا في موضوعها  
لحاشية شرح المعاني وكل منها لا يخرج عن شي الا بالاول فلا الاستعداد  
هو ان يتفقد الشئ من ان ذلك العلم فانه مخصوص من غير تعيينها  
وعدم مطابقته للواقع وانما يتصور ان لم يكن له فانه اصله  
ولا شيء من العلوم كذلك لا يجب المنع لان العتق هو ان تعيين  
القائفة ليس شرط لان عدم التيقن شرط وذلك لان الاعتقاد علم

يكون

العلوم كما يجوز ان يكون  
بشيء من بقاين ١٦٢

والعلم

والعلم كما اذا ان يتعلق بشئ من غير تعيينه في ضمن موضوع  
انما هو جازان يتعلق بشئ من ضمن موضوعه اذا اعتقد ان  
العلم فانه فانه ذلك العلم صدق ان يقال اذا اعتقد ان  
العلم فانه بالانصدق على ذلك الشيء فانه ما اذا حصل ان  
للمصدق بقاءه ما معين كما تقدم والمصدق هو الشئ الاول  
كما ترمي المخرج والاشياء خلاص المستفاد منها ان يعتقد له فرد  
من القائلة ترتب عليه وذلك هو فائدة في الواقع وهذا لا يتصور  
عدم مطابقة للواقع ولا يتناول اعتقاد القائلة من غير تعيينها  
القائلة مع تعيينها محظا مع ان هذا ليس بواجب على الاشياء واجب  
ينبع ذلك لان المعجز ان يعتقد له فانه موضوعه هذه الصفة  
يعني يعتقد له هذا النوع من القائلة اعني ما يرتب عليه ما يميزه  
عنه لا النوع الاخر اعني بالايكون هذه الكيفية وليس للمخبر ان  
يقول له فانه ترتب عليه بحيث لا يميزه بل من ما ذكره في الحال  
ان اتصال القائلة بما ذكره في اعتقاده لا يحجب شيئا من الامر  
مخصوصة ترتب آية فيه لا يحجب الشئ في العلم اختصا لثبات  
بل كلفه ترتيبا عليه اللهم الا ان يقال ان قوله مخصوصة يعني عينه و  
يشعر بذلك بربطه وهرقه به **وله** مما عذبنا آه هذا  
على الطبيعة للعلم المستتر راجع الى الشارع وانما قلنا ذلك  
لان هذا العرف طلب عشا انما يكون اذا لم يكن القائلة معينا بامتنان  
وكذلك العرف بعد الطلب عشا اذا اعتد القائلة من غير تعيينها  
كما مر في يجوز ان يكون على القدر الذي لا يميزه بل من ما ذكره في الحال  
المترتبة عذبت سواء اعتد القائلة الغير المترتبة او القائلة







الا انه لما كان في البحث كذا مستوفى في علم من العلوم ولم يكن العلم  
كلما تناسبا بباحث هذا الفن تركه سنا فقولنا بباحث أهله قوله  
لا نقول طريق فان قلت اذا كانت هذه الباحث متعلقة بنفس  
الاعطاء ولا يكون موصية لمزاج التميز عند الاعطاء ولا زيادة بغيره فطلبه في  
ان لا يكون معلوما من المعرفة المستند اليها كالباحث المذكور من انه قد مر  
استفا ان الاولى التي تجعل متعلقة بباحث الاعطاء وان لم يميز التميز  
المذكور كمن يتوقف الشرع في العلم واستفا وتمر في اللفظ على كذا المباحث  
اذ لا يلزم من عدم اليك بالهوية عدم توقف الشرع بالهوية عينا  
نعم بعض الامور يتوقف عليها شرع بالهوية باعتبارها موصية وتيرة  
لما كان الامور الثابتة بعضها يتوقف عليها الشرع لا بهذا الاعتبار  
كبحر ان الاعطاء في هذا المقام هو ما في الشرع على وجه الحقيقة يتوقف  
عليه ولا بوجه الحقيقة ويزيد في التميز في الشرع من ان كان منها في  
منه واما آخره هو انه يعني موصية الشرع فيه وباحث الاعطاء  
لا يعني ذلك لا نقول كمن ان يجعل الهوية المتعلقة بالشرع منه  
الحاصل من المعرفة او من كونه متعلقة بذات الشرع فيتم منه  
هو كما لا مورا الثانية او متعلقة به من حيث هو متعلقة بطريقه من  
باحت ان الاعطاء بوجوب الهوية بطريق الاستفا في اعني الاعطاء  
كمن في امره قوله يتوقف على الشرع في العلم من وجوب  
الشرع **قوله** ولا يجوز في شيء من ذلك ان لا يذكر لانه لا استفا **قوله**  
اذ لا ضرورة لتعديل الاستفا لان الذكر لم يخرج الى دليل لانه حسن  
فلا يرد ان تعديل الذكر به غير مستحسن اذ لا معنى له في تعاقب

لا ج

لا جرح في ذكر الجميع اذ لا ضرورة له **قوله** وذلك قال به كذا ان كونه  
ذلك في رة لا قوله في هذه امور متحدة او لا جل ان بعض هذه الاشياء  
موجب لتمييز العلم المتعلق عند الطالب بعضها ليس منه كبحر فيقول  
في تميز المعرفة ما قيل ان بباحث الاعطاء ايضا معينة وان لم تعد  
التمييز لان الاستفا في اذ كانت باطلا بان كونه معينة لانه ان  
باعتهم هو هذا ولا نقول لا بوجوب تميز تميز المعرفة في ذكره ان الشرع  
يتوقف عليها وكذا ان كونه اش رة لا قوله لا ضرورة ان لا لم كمن  
ذكر في ان امور ضرورية لم يكن موقوف عينا الا ان يتكلف ولا تكلف  
في اعطاء واما فكان الاولى ان يفتره وكذا ان كونه اش رة لا قوله  
والاحسن وكذا ان كونه اش رة لا قوله الاولى ان يجعل **قوله**  
ولما كان بيان الحاجة لا يفي بيان الموضع ايضا بيان  
موقفه برسم او يعلم منه انه علم موقوف كذا او هو تعريف سمي لا نقول  
كلما في الرسم الذي اوردته المصنف في تعريفه ايضا وبيان  
الموضع لا يفي في اليد او التوفيق الرسمى الذي ذكرته فلو اوردته  
العلم لكان المناسبات ياداه في بحث الموضع على ان ذكره بان  
لنا سببا برادها في بحث واحد لا انه موجب لذلك حتى يتوجه عليه  
ما ذكر **قوله** صدر البحث بتعريف العلم اه ان قيل ان توقف بيان  
الحاجة على لا بوجوب تعديرا لاجب به بل ذكره فيما بين المعينات  
المستندة للاحتياج لا المطلق لان تعريف العلم ايضا واحد من  
واجب ان يكون موقفا لاجب لانه مقتدر الى التيقن ووجه توقف بيان



الاجابة الى المقدم ان باء مقدمات بيان اجماعه مترتبة عليه  
كيفية مؤداه مؤدول ما ذكره من سبل سوال الجواب اعز قوله  
فان قلت لا حاجة الى آخرة قبل يجوز ان يقسم العلم اوله لا بهي  
ونظري في كل منهما لا المقدم والمقيد فقد توقف بيان اجماعه  
على المقدم ولا يقبل يقع في فصل بين قوله الله تعالى والنظري  
وبين ما يتعلق به اعني قوله والنظر يستفاد من المقدم بطريق  
النظر في ان اجماعه على وجه اليتبع الفصل المذكور يتوقف على  
المقيد فان نقل قوله يستفاد لا يمكن في حقه معلقا بقوله المقدم  
والنظري ان المقدم والمقيد والنظري يستفاد ان حيزه  
ويكون ان يقال بيان اجماعه متوقف على المقيد في الجملة ان تقدم  
تقديم العلم لا المقدم والمقيد في بعض المقدمات كمرئيه  
على الجميع الشب اذا لم تحذف في فعلق قوله يستفاد به معلق  
به اما اذا قدم العلم لا النظري والمقيد في حقه تحذف اذ  
يحتاج في لا يقيد المقدم والمقيد بالنظر كما عرفت ويكون  
ان يقال ان يقيد المقيد في حقه تحذف بها **قوله** وهي مقومه برسمه  
فان قيل غاية الشئ وعرضه ما يرتب عليه من الاستلزام كونه  
حسا ويا محي كونه التعريف بها تعريفيا سياقتا **الاجابة**  
للمنطق في النقص المذكور يدل على ان ما ذكره والام يمكن المنطق  
بخصوصه محتاج اليه بل يحتاج اليه هو المنطق في آخر ترتيبه  
كلها الفائدة والفرض **قوله** فقد يستلزم بيان آه لا بيان آه

العلم بيان تصور كيف يستلزم بيان اجماعه الذي هو عبارة  
عن الاستلزام على ان المنطق محتاج اليه لا يستلزم ايضا المقيد  
بالاجماع الذي هو نتيجة ذلك الاستلزام هذا كله قوله الجواب ان  
الاجماع ان الرسم اذ كان بالاجماع يستلزم بيان اجماعه **قوله**  
فشرح هذا الفاعل داخل على المقيد لان الشرح في تقسيم العلم يقيد  
بيان اجماعه والمقيد المذكور بعد اعني قوله لتوقفه لرفع ما يتوهم  
من ان التقسيم المذكور غير محتاج اليه بان اجماعه هذا يمكنه تقصيدا  
ويكون ان يجعل معلقا على ارادة المقيد قبل قوله **قوله**  
اعني المصل في المقدم آه يجب محذ لان المصل في المقدم  
الموصل للمقيد ليس بعنصر المنطق فيهما المنطق على ان يقيد  
اعمالها **قوله** كما ان يكون آه اذ ذلك عند العقل لا في نفس  
الامر لان البرهان في كونه قاطعا ان كل العلم لا يكونان كونه بديهي  
ولا نظريا على مقصود المقدمات والمقدمات **قوله** لا يرد في  
من ان لا يلزم من عدم التقسيم التبيين المذكور جواز ان يكون المقدمات  
بما هو ضرورة الاستحالة في بعض **قوله** كما ليدل على ان لا يرد  
ان تصور الجوانب المنطق والمقدمات في حقه فانه يصعد ويمثل المقدم  
ويجوز ان يكون المقصود ويمثل النسبة التقييدية وفي تقدير لفظ النسبة  
قبلها **قوله** كل ذلك من آه ان كان ذلك من آه لا المقدمات  
المذكورة اعني ان يكون ان المنطق آه كان قوله ان المقدمات يعني مقدمات  
وهي في قوله كقولنا عن الحكم في الوقوع والاداء وقوع ان من المقدمات  
حالية عن الحكم من حيث المعلوماتية وانما يتبدل في كل اذ لا يكون مطلقا

عز الوتوقع واللاتوقع عوى عن هذه الحثية وان كان اسرارة  
 لا تصور انها كانت المستوية بها وان لم يبق للاتباع **قوله** وانما  
 اجزاءه من غير ان يفسر ايضا كما كان ليس المذكور است ايضا حكم والمراد  
 بهذا الحكم هو التوقع واللاتوقع لا الاتيقاع والاشتراف في كلمة في مثل  
 على ان الحكم على ما قيل ان الحكم ان يفسر فيه جزاء اداء الجزاء الشرطية  
 من المصلحة فان لم يدر تحقق فيها ويكنه من هذا هو هذا الحكم لانه معلوم  
 وان الاتيقاع هو علم كذا قوله الا لا ضايل على ان الحكم على التوقع **قوله**  
 وتوقع لان الموضوع هو هذا الاتيقاع لا يلقى مقدم الشرطية مستدسوار  
 كان وانما لا يمكن الحكم في التوقع او الاتيقاع تحقيقا فيه فلهذا يصح ما ذكره  
 وايضا يلزم ان يكون ذلك قضية لتحقيق اجزائها الاربعية اذ وجود  
 الكل عند وجود جزء من جزء من موضوع تحقيقا كونه معلوما **قوله**  
 وتوقع التوقع فنقول ان هذه الشرطية واللاتوقعية **قوله** في الحقيقة  
 يصح ضرورة جميع الزايات من القضية لا مر حيث هو هو لان القضية  
 بغير هذا المعلومية شرطية كون تلك المعلومية الاربعية قضية ان  
 كان واقعا فيكون جعل على وجه الموضوع فيكون جزء منها لان التوقع  
 الموصوف بهذه الحثية اعم كونه معلوما تحقيقا غير موضوع جزاء  
 انقضى هذه الحثية فيصير ان اطراف الشرطيات ما ليسوا الحكم  
 الموصوف بهذه الحثية بما على اشياء **قوله** كما قصد بالبيان  
 من غير حكم آه ان تصور لم يفسر من حكم كالمقاي من غير ذنب  
 ان هذا لم يفسر من ذنب وانما تصور ان اشياء الحكم فلهذا تصور

قوله في الحقيقة  
 بالبيان كونه معلوما تحقيقا غير موضوع جزاء

على الحكم سوار اخذ ذلك التصور مركبا او مفيدا لان تحقيق هذا  
 ان هو موضوع تحقيق الحكم فلهذا يبقى هنا شي هو ان الحقيقة  
 لا من ازيد التصور فقط فلهذا يجوز ان ازيد بقوله من غير حكم آه والمراد  
 ان لم يكن من غير حكم آه فلهذا لا يجوز ان ازيد لان الحقيقة اذ لم يفسر  
 عليه تصور ان ان العلم ان ان يبقى ان يقيد به ايسر على ما  
 يستفاد من هذا تحقيق الحكم ان ما هو قابل للتصور فقط وقسم له  
 وعنى في العلم هو تصور الحكم مع الحكم ان الحقيقة اعم ان الباء في  
 قوله لم يبق ليس من الحكم حتى يقال ان الباء من انما يبقى على الحكم  
 به وانما ليس كذلك بل هي حقيقة لقوله حكم الحكم فليس في انما يبقى  
 انشأ بالجزء بل يقول اذ قال ابا ربحا المحول على سبيل المسححة لان  
 الحكم بالحقبة في مثل قولنا زيد قائم هو موضوع نسبة القيام المازية  
 لا القيام لان معنى قولهم حكم عليه ببقاء حكم عليه بان قائم يكون النفس  
 والاثبات بمعنى الاتوقع والتوقع انما يفسر بحسبه بان يقاع نسبة  
 شئ الى موضوعها **قوله** انتم الاولين ان الحقيقة من هذا الحكم  
 اذ انتم استبعدوا تعريف مطلق التصور بذكر التصور فقط معنى  
 ان تعريفه في الوقت التصور فقط على الذات **قوله** فنقول هو  
 حصول آه متفرع على قوله انما التصور فهو حصول آه فلما نسب  
 ان يكرهه لا يكتفى به ليدل على التزام الاول الثاني كان يقول اذ  
 الاكثر ان جعل تعريف الشئ تعريف الشئ آه اذ انما كقولنا لانه لما ذكر  
 آه ليعرف المعطوف لانه دليل آه على ادعاء الحق التعريف  
 انما كونه مطلق التصور لا دليل ان التزام قلت هو دليل التزام



اذ يلزم منه محو كونه هذا التعريف للمطلق في الواقع ان يكون كذلك  
 كما انهم ايضا يجوز ان يكون كذا معلوم لا يمكن ان يجعل تعريفه لا يمكن  
 في شيء آخر اذ يمكن ان يجعل تعريفه في ذلك يقول لا بد **قوله**  
 يجوز ان يعود الى العلم انه لا يمكن ان يحاسب ايضا بان المقصود ان ذلك  
 الغير لا يجوز ان يعود الى المقصود فقط وذلك في ما هو من عوده الى العلم  
 وقد يمكن ان لا يرجح ذلك عرف مطلق المقصود انه لا يمكن ان يكون  
 التعريف له لا يقال ان هذا الجواب من حيث ان لا يرجح عرفه  
 لما ذكره **قوله** فما الفائدة انه ينبغي ان يعرف العلم ان لا يتم  
 لانه المناسب لتعريف الشيء من العلم ثم يقتضيه على تقدير الافتتاح  
 بالتحقيق كان المناسب ان يعرف العلم نفسه لا ما هو مرادف له او  
 اذ هو غير مذكور اصله بل يقال في ايضا لا بد ان يقتضيه علمه ليس  
 معقودا على الاستفاد عنه من الامر من حيث يجب الا ان يكون  
 او ليس هو ان لا يكون مرادفا للمعقود ما ذكره في مقصود في كلمة  
 اذ في قوله او البنية **قوله** ثم بتعريف مرادف او بتعريف مفهوم العلم  
 حال استفادته من مرادف فلا بد ان يتبين من المرادف وصف المعقود  
 والتعريف ليس بل للمعقود قلت لما كان المرادف في التعريف المقصود  
 دون العلم عرف المقصود وان العلم لا يصدق بهما في التعريفين وما حصل ان  
 تلك الفائدة انما يحتاج الى الاستيفاء منها اذ كان تعريف المقصود  
 معقودا بواسطة كونه مرادفا الى التعريفين الذين اراد بيانها لا يحتاج  
 الى الاستفاد عنها **قوله** قلت الفائدة انه ينبغي ان يعرف العلم ان لا يكون  
 لغات الوضع اعني كونه حجة دون التعريف اما تقدير الافتتاح

بالتعريف

بالتعريف فقط ولا على تقدير الافتتاح بالتحقيق ثم بتعريف نفس العلم  
 لا مرادف فلا بد من الوضع اعني كونه التعريف في عدة اصلا يعقود  
 في اذ في شيء من حجة التعريف في العلم وعرفه في عدة اصلا يعقود  
 المرادف اذ في شيء من حجة التعريف في العلم وعرفه في عدة اصلا يعقود  
 يمكن ان يتبين من حجة **قوله** او البنية انه ينبغي ان يعرف العلم ان لا يكون  
 ووقع كذا كذا لغات البنية على المرادف لان الواقع على التعريف  
 المناسب الذي ذكره هو تعريف نفس العلم لا قبل التعريف او بعده ورجح  
 فيه ما يتبين من ان التعريف المذكور ليس فائدة الافتتاح المذكور بل هو  
 فائدة في تعريف العلم واجبا بتعريف مرادف فلا يمكن ذلك صوابا  
 خاصة كالقضية كلية او وجه الافتتاح هو ان المقصود هو السؤال  
 ما ذكره وان لم يكن الافتتاح بتعريف العلم الامر هو المناسب  
 تقديره في كل من ترك الامر هو المناسب بعد ذلك في تعريف العلم  
 بعد تحقيقه يكون البنية المذكورة فائدة في كل من ترك الامر لا يخفى  
 فائدة في فائدة الترك ان كان في الظاهر فائدة الافتتاح في فصل  
 الجواب انه لم يترك الامر المناسب الى ما هو في ذلك من حجة  
 الله هو حاصل الجواب الى الوضع وهو احد التبيينين المذكورين  
 على سبيل من انما تغيرت في الاول دون الثاني اعلم ان كلاً  
 على تقدير تحقيق العلم فليس له ما قيل من ان يجوز ان يجعل مطلق المقصود  
 مقصودا ثم عرفه فائدة الافتتاح بتعريف العلم اذ في حجة ذلك  
 كونه التعريف حجة والبنية على المرادف على ان يجوز الوضع على كونه  
 التعريف غير عدة اصلا ففائدات هنا ايضا وايضا المعقود







ايضا يحصل به ان الحكم كقوله النسبة لكنهم اوجبوا بعد ولو جعل النسبة  
 بمعنى الحكم والحكم يعني ادراك النسبة فكيف وجعل متعلقا بقوله بالحكم  
 بحسب المعنى مستحقا لكن في راسه تصديقا ان الفرق بين الحكم  
 بمعنى الاستدلال وبين ادراك النسبة في هذا المقام التغير عن ذلك  
 الحكم بالتصديق عن ذلك الادراك بالحكم غير مستغن واما الحكم في  
 الاصطلاح فيطلق على نفس النسبة فكيف لا على ادراكها **وهذا** وعنه  
 كما ينبغي والاشياء **ان** النسبة والفرق **ان** هي انهم يفتقدون ان  
 من الامور الالائية لا وجود لها فكيف يقال لها وافتقارها  
 صالحة والحق انما وافتقارها لشيء اخر الحسنه البره ووقع الشيء  
 للشيء لا يستلزم وقوع النسبة في لا يلزم ليلزم وقوع النسبة بوقوعها  
 لشيء وفيه شيء الحق ان يقال لها وافتقارها نفس الامر وتكون  
 انما تفتقد لما في نفس الامر اشارة لانها لا يمكن ان يكون موضوعا  
 واعتبارا بغيره بل هو من الخارج مطلقا ومنه الامور منزهة كالحققة  
 من شئ سواه ذلك في حاشية شرح المطالع وقال في ان الملازمة موجودة  
 في نفس الامر من انما نسبة بين المتلازمين واما اصل النسبة الخارجية  
 بمعنى انما نسبت امر الى غيره في الخارج وفيه يقتضي ان يكون لهما  
 في هذا امر خارجا لا وجودا حقيقيا بل هو ان يقال لهما وافتقارها  
 الا مقل كما يجب بغيره بل هو ان النسبة في التصديق يجب بغيره  
 وافتقارها لهما مما ظاهرا قولنا ان النسبة وافتقارها لهما جزءا من  
 العقيدة التي مقصده لا يفرها من انهم لم يتروا في المقصود ان يجب  
 بان المراد انجز الا من من تلك العقيدة امر اجمالي اذا مضى جاز

ذلك

ذلك القول واما اعتبار النسبة بخاصة مباداة من ذلك الجمل  
 لانه حاصل قبل حصول ذلك الجمل في الجمل في مثل قولنا زيد قائم اذا  
 بالغاي هو ما يفهم من قولنا زيد قائم وهو ان الجمل في قوله  
 بالنسبة لغيره قولنا القيام عن ثابت لزيد واذا اردنا تفصيل ذلك فثبتت  
 القيام لزيد وافتقارها لغيره جعل المطابقة بينهما وصفا للنسبة التي هي جورد  
 الا كما بان السلب وافتقارها لغيره شرح المطالع وصفا لوقوع النسبة ولا يفرها  
 وفي شرح المقاصد وصفا لا يقع في الالائية كغيره جعل المطابق لهما  
 هو الاشياء الالائية في نفس الامر وافتقارها لغيره في الواقع كما ان كانت  
 الاشياء وافتقارها لغيره في ذلك النسبة ايضا وافتقارها لغيره جعل المطابق  
 في شرح المقاصد هو لوقوع الالائية وافتقارها لغيره في الكيفية اياها بية  
 والسلبية يعني ان العلم بمطابق معلوم في تلك الكيفية وكذا جعل المطابقة  
 في شرح المقاصد هو انما يكون بغيره في حاشية هذا كونه المطابق  
 والمطابق لهما امر ادا هو انما لوقوع مثل حجب مودرك في مفهوم مطابقة  
 لغيره في ذاته **وهذا** فان كونه مودرك ايضا لا يمكن الادراك في هذا كما  
 لم يكن انفعال بغيره كيف وفيه يشترط قياس من الشكل ان في هذا الحكم  
 والادراك ليس بفعل بل هو ان الحكم ليس بدارك هذا هو الالائي في النسبة  
 لما هو المدعى في قولنا الحكم ليس بدارك واما الالائي في قولنا لم يورد  
 الحكم في نفسه لغيره في ساطع من الشكل الاول ان قولنا والفعل  
 ليس بدارك انما يجب انما يخار لا عكس في حاشية الالائي في النسبة  
 اعني ما هو كونه الشرح لان في حاشية ان الادراك ليس بفعل  
 والمطلوب اليه الفعل ليس بدارك واما ايضا العقل مقولة من



المعقولات والادراك هي في الحقيقة اخرى فلا يكون الحكم على ان ادراك الفعل ان  
يثبت لما يراه العقل فيستحق ان يكون على هذا الوجه انما ثبت  
لذلك المعقولة لا لادراكها بل من ان السبب ان يقال ان يكون في  
ايضا ادراكا في لا يكون الحكم ادراكا في يكون الادراك كذا لا يكون ان  
يكون الحكم ادراكا في يكون الادراك انما لا يكون ان يكون الحكم لا يكون  
الادراك في هذا الوقت ان وقت يكون كذا في لا يكون في هذا الوقت  
كأنه انما لا يكون قولنا انما يتعلق بالظرف المستفاد من قوله فيكون  
ترتبه على ما قبله فلا يكون ايضا في هذه وقته في الوقت فيكون في هذا  
ايضا ان يتم معقولا على ان الحكم ليس ادراكا في انما لا يكون في الوقت  
ليس شيئا منها **قوله** لا يتصور ان يكون الحكم ادراكا في انما لا يكون  
العلم ان يكون العلم ان الحكم انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت  
الا في ان يكون العلم ان الحكم انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت  
لا في ان يكون العلم ان الحكم انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت  
اما هو ان يكون العلم ان الحكم انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت  
فصل في ان يكون العلم ان الحكم انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت  
هو الحكم كذا في انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت  
فصل في ان يكون العلم ان الحكم انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت  
في يكون العلم ان الحكم انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت  
اجيب بان لا يكون العلم ان الحكم انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت  
القول ان لم يذكره هنا ذكره في اخره فيكون الحكم انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت

منه قوله ثم ان الادراك لا يكون الحكم على هذا الوجه هو مجموع في قوله  
مرتبة على ذلك القول المذكور في اصل الكلام ان لا يكون معقولا  
العلم ان المعقولة النقيض هو لا يتصور علمه في علم الحكم ان  
الحكم انما في الحقيقة المعقولة ما عدا ما ثبت من ان الحكم  
بالطريق هو انما في العلم ان النقيض هو الحكم **قوله** حشر وطرف  
وجوده انما في مورد حشر الشرط في الاستنتاج فيكون في العلم ان الحكم  
حشر في وجوده انما في العلم ان النقيض هو الحكم **قوله** اذا  
عرفت هذا انما في العلم ان النقيض هو الحكم **قوله** اذا  
لنقيض على هذا العلم ان النقيض هو الحكم **قوله** ادراك  
كما لا يكون انما في العلم ان الحكم انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت  
من نقيض على هذا العلم ان النقيض هو الحكم **قوله** اذا  
لا في ان يكون العلم ان الحكم انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت  
العلم ان يكون العلم ان الحكم انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت  
بل ان يكون العلم ان الحكم انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت  
ذلك لا يكون انما في العلم ان النقيض هو الحكم **قوله** اذا  
حيث انما في العلم ان النقيض هو الحكم **قوله** اذا  
اجيب بان لا يكون العلم ان الحكم انما لا يكون في الوقت فيكون في هذا الوقت  
هو العلم ان النقيض هو الحكم **قوله** اذا  
المعلم ان النقيض هو الحكم **قوله** اذا





هو التصديق على ما حكم به من قبله لان قوله هو ما  
عنه ذلك لان هذا تفسير الحكم بغير الاستدلال وان ذلك  
بالفعل من هو ما لا يتصور الا الحكم اجيب بان قوله ويقال  
بمنع هذا الكلام اذ لم يتحقق ولم يتم في مجموع  
كله مع قوله ويقال لا يصح تصديق بغير قوله ويقال  
العلم الا ان يرد على ان يقول هذا القول غير ان  
التصديق على العلم ويمكن في الكلام ان التصديق عند صاحب  
هذا التفسير هو العلم بان ما في قوله ويقال لا  
التحقق بوقوع المحول للموضوع اولى وقوعها ومنه يتصور انما  
المستفاد من قوله يتصور معكم تصديق ايضا عند غيره وايضا  
يلزم عدم تغير الحكم لما في قوله في تفسيره للتصور لا يحد  
فيه بل ان هذا القسم يشمل على امرين فالأول سببه في ما لا يتصور  
احدهما دون الآخر من سببه في ان يتصور في تفسيره للتصور  
الحكم بغيره لان ذلك التصور هو الاستدلال وانما يتصور  
لا يمكن الا بالواقع والواقع وهذه كلمات موجبة لكونه اذ كان  
المعنيين والافان في هذه العاني من احوال في العبادات  
علا لا يمكن معصوده اعلم انه يرد على الامم ان يكون التصور  
الاساس مستقدا من جهة الحق والمعدم كقوله العلم في التفسيرين ذلك  
لان الحكم ليس بتصديقا على ما ذهب فان كان التصور اساسا فيلزم  
الامراول ولغيره ايضا ان بيان القول بحسب التصديق

لان مركب من التصورات والتصورات كلها مدركة عند كمال  
والا يلزم الامر الثاني ويلزم ايضا ان يكون في التصديق كمال من  
الحكمة وهذا اذا كان الحكم اذ كان كمالا او كان كمالا ولم يصل تحت  
المقسم فيلزم ان لا يكون كمالا بل طريق الموصلة فحقا بالعلم وان  
يتصور ايضا له جعل التصديق في ما لا يعلم ان لا يكون كمالا بل يلزم  
فعلية العلم **قوله** ومنهم من قال انه يرد على قوله في المعرفة علمه وذكرنا  
اذ لم يصل قوله ويرد ان يرد له معرفة اذ لم يصل في كماله هذا الكلام  
كثير فيقع اذ لا يثبت في هذا المقسم على مذهب الامم بل يثبت  
بعضه يرد على كماله ان يقول بان هذا الكلام يلزم ان التصديق  
ينطبق على ما ذهب اليه الامم من هذا التوضيح فيتم بغيره قوله كماله  
يلزم ان يكونه علمه ان لا ينطبق ذلك **قوله** بل يلزم ان يكونه اذ قيل  
ادراك النسبة ليس هو هذا الحكم وانما مجموع التصورات لان الحكم علم  
والعلم ان يوضح لمحل اعني العالم ولو كلف بكونه عروضا معلوما فلو لم  
وقوع النسبة لا وقوعها كذا حاله وان كان خلافتها الظاهر في  
بوجود الحكم منها لا ادراك النسبة وحصول الحكم بعد دونهما احدهما الذي  
آخرا لم يحصل بعده وهو شرط لولا شك ان حال الحكم بالنسبة لا ادراك  
النسبة ويجمع التصورات لذلك في قوله شرط اذ قد يتصور  
الحكم اذ كان كسبا الذي كماله ذلك الشيء ليس كماله والالم كماله  
الحكم بدون اصطلاحه بغير عبارة الاصفا في ان قال في هذا التوضيح  
حيث قال الادراك ان الذي يحق الحكم لا يحصل بعده ولم يقل بوجوبه  
اعلم انه جعل في حاشية الشرح المطالع مودع الحكم نفس النسبة

وهي تصور **قوله** فان قلت هذا هو مقتضى دليل ان العلم انما يتصور  
على ما هو عليه **قوله** وذلك بطلان الظاهر ان مقتضى دليله فلا يكون على  
هذا التقدير ايضا مطلقا على ما هو عليه لان التصديق احد قسمي العلم  
على ما هو عليه من ان التصديق بالحق هو مقتضى العلم اذ جعل احد قسمي العلم  
كان المقسم مطلقا على ما هو عليه اذ جعل التصديق احد قسمي العلم لكنه  
جعل الحق اولا وجعل ذلك المسمى كونه يحصل احد قسميه بل جعل القسم  
شيئا اخر فلا ينطبق على ما هو عليه لان الظاهر ذلك ان كلامه في علمه انما  
التقيد في انما هو مقتضى العلم ان يتحقق يقال اذا كان هذا  
الشيء بطلان لم يكن من تلك النظم على هذا المسمى بقى القسم الاول في علم عدم  
الصدق فيقتضي ان لا يكون له العلم جميع من جعل الحكم محله وادخل في التصديق  
اذ لم يتصور ان يجعلوا التصديق المركب ما يصرف عليه العلم واما مقتضى  
هو عليه من العلم واجب بان ما جوده بطلان هو ان يزعم ان لو لم يحصل  
التصديق فقامت العلم بل جعلها من القسم ما يقارنه وادخل في علمهم  
هو ان التصديق لا يكون كونه مقتضى العلم ومنها بول بعد **قوله** وايضا  
يصرف آه في ان المجموع المركب من حكم ليس بغيره التصديق حتى يرد  
على ذلك من حكمه من الحكمه لان مقتضى العلم ان يقال للمجموع المركب  
من الحكم جميع ما هو مقتضى حقيقة تصديق **قوله** وقد جعلت انت  
الاحسن ان يقال وقد وقع قسمه لانه ما ذكره هو من جعل قسميهما  
لا يكون قسميهما **قوله** فلا يظفر له قوله اذ لا يلزم آه فكانه ان  
هذه العبارة في خبر من الموصفين مع ان الظاهر ان مقتضى التصديق  
هذا الحق ليس من مقتضى العلم بل ان لا يصرف بنا على ان

الحكم

الحكم فلهذا امر على تحقيق وان مقتضى المجموع المركب من شيئا اخر  
بحيث يصرف عليه ذلك المسمى كانه مقتضى العلم المركب من العلم والعدم  
والعدم الذي ليس بمقتضى العلم اذ يصرف الفرض على ذلك العلم المركب  
وكنه من مقتضى العلم ان يكون مقتضى العلم بان الحكم مقتضى المجموع المركب  
فمن العلم كاسيات العلم ان مقتضى العلم ان لا يصرف العلم على فواتيه  
بعد خبريهما كانه مقتضى العلم من مقتضى فواتيه لولا يصرف الفرض  
بل لا يوجب **قوله** المجموع المركب من شيئا اخر هو ما يصرف عليه آه  
ان مقتضى العلم ان لا يصرف على ذلك المسمى وكذا المسمى قوله مجموع الحكم  
والصدق انما هو مجموع ما يصرف على مقتضى خبره او على مقتضى تصديق  
**قوله** بل يحتاج في ان يتكسب عطف على قوله فلا يظفر وحاصل  
الكلام في ان التصديق في التقسيم المشهور يقتضي ان يراى احد  
الامور في ادراك جميع الحكم كاستعداد من مظاهر عمارة صاحب  
الكشف انما يقاوم ونفس الحكم كانه مقتضى الحكم المركب من  
الحكم وفيه كانه مقتضى العلم والاصل في الحكم اما للعلل فانه يستلزم  
ان يكون القسم شيئا اخر ان لا يفرق ان فاتهما يستلزمان ان يكون القسم  
شيئا ولا يرد على المقدم لان مقتضى العلم مقتضى خبره فلهذا علم ولا علم  
المركب حتى يلزم ان يكون مقتضى العلم مقتضى خبره فلهذا علم ولا علم  
الحكم ولا مقتضى العلم المطلق شيئا اخر بل مقتضى العلم المطلق انما  
المقابل له كانه مقتضى العلم شيئا اخر فلهذا علم ولا علم فلهذا علم  
كان ادراك الحكم مقتضى العلم فلهذا علم ولا علم فلهذا علم ولا علم  
بيان امر صار باعنا اللهم على عدوله وهو من المسمى خبريهما والحكم



عندهم فعل الظاهر ان هذا هو الباعث على ان جعل التصديق  
 عند الادراك الجمعي للحكم لا المركب من الادراكات وذلك ان جعل ذلك  
 لم يتيسر لم جعل التصديق قسما لان هذا المجموع قسم لم جعل التصديق  
 نفس الحكم من حيث كونه لا يتصور ان يكون الحكم محلا واجيب بان الامام  
 قد مرجه في الحقيقة ان التصديق بهذه هو الحكم وان الحكم فعل في الحيز  
 لا يجب ان يكون انما هو قسم بل ان يقبل الحكم قسم للتصور في الادراك  
 المتقاربة للحكم وانما يكون مشترك لفظا مقصور بين هذا الشيء وبين الادراك  
 المطلق ظاهر ان لم ينظر بحقيقة المصطلح الاول او لم يفرق بين قسم  
 الادراك المطلق وبين قسم العلم فتوهم انه جعل القسم قسما وهذا التوهم  
 لا ينبغي بسبب ان كلامه قد مرجه حيث قال لان التصديق في العلم  
 بالجميع لا ينضم لا آخر القول بل عليه ايضا كلام الشيخ ورجل  
 قسما من العلم الذي هو نفس التصديق فثبت هذا التوهم ان جعل ان التصديق  
 يكون بغير الادراك انما يراد ان العلم قسم في العلم وان علم ايضا انه  
 على الادراك المطلق حيث يكون في السابق الاول في التوهم فثبت  
 علم الادراك في كل من ذلك التوهم لا يقبل في العلم بل يكون مقبولا  
 ومندرجا تحت شي من هذا المجموع مقابل لشي من مخرج تحت شئ  
 شي من القول هو مقبل العلم المقصور كما مراد لا يكون محلا له كما على القول  
 ومندرجا تحت شي من مخرج المصطلح **قوله** عبارة عن قوله لا قوله هو نفس العلم  
 في الحقيقة في ذلك لان الحكم بغير الفعل كما ان قسم التصديق العلم  
 العلم انما ان مراد ان يبين ان العلم كمال القسم قسما في الحقيقة  
 لشي واحد اعني التصديق **قوله** ادراك عدو ذلك التصديق ادراك

آخر

الشي

الشيء با هو غيره ان النسبة طاعة ليست بواقعة وان جعل ذلك  
 الى قوله ان النسبة واقعة ليست بواقعة هذا اذا كان قوله ادراك شيئا  
 وانما اذا كان متونا سواء كان ادراك متونا او مركبا فيصدق ادراكات بمعنى  
 شي من قوله ادراك يكون قوله ذلك إشارة لا ادراك ان النسبة  
 طاعة هذا المصطلح الاول هو الموافق لما مرجه قوله فيقول انما الحكم قسما  
 ادراكا في ذلك **قوله** فتوهم اني افترضا ان يقبل شي من مخرج **قوله**  
 فلا يلزم شي من المخرجين قبل مخرج ذلك على لسان قوله ادراك التصديق  
 لا يدل على ان التصديق عبارة عن الحكم والمخبر عنه هذا التصديق  
 كونه القسم قسما قاله سبحانه تعالى فلا يلزم ان يكون القسم قسما واجيب  
 بان التصديق لما مرجه لا ادراك لم يذكر علم ان شيئا للتصور لكنه  
 كان محلا لان توهم ان التصديق اذا كان ادراكا محققا كان قسما  
 منه التصديق فيكون القسم فلهذا مرجه هذا انما التصديق وان  
 كان ادراكا محققا كان التصديق المقابل له ادراك مخصوص آخر لم يتبادر  
 فلا يكون القسم بغير شي من المخرجين **قوله** قسم للتصور بالجميع  
 الاخص فيه ان المخرج على تقدير ان يكون التصديق هو المجموع هو  
 ان ذلك مجموع قسم العلم وقد جعل قسما فينتهي ان يتوهم لرفع  
 ذلك ويكون ان يقال اراد بالجميع الادراك المركب كما مر عليه  
 قوله وقسم من التصديق فثبت ان ذلك المجموع ليس شيئا للتصور لكنه  
 في الحقيقة يتوهم ان ذلك المركب قسم من التصديق الذي جعل قسما  
 فخرج ذلك بقوله ادراك التصديق كذا مرجه هذا ما مره انما كان الحكم

كلما كان للتقسيم  
 ارفع من الادراك سواء  
 كان مجمعا





خبر

۱۲۱

الحق











ليس هو الدور بمرتبة والى اصل الدور بمرتبة انما يتحقق اذا لم يوجد  
 شيء من التوفيقين واسطة التوفيق المذكور لا يدل على ذلك لان تعلق  
 قوله بمرتبة كل منهما بوجوب فعله لا يوجب ذلك التوفيق والوجوب لا يوجب  
 بمرتبة مطلق التوفيق بل بمرتبة لا يكون شيء من التوفيقين  
 ملتبسا بمرتبة مطلق التوفيقين على سبيل الترتيب ولا يكون شيء  
 قبل مرتبة ان لا يكون بمرتبة الحاشية سواء وجد الواسطة في احد التوفيقين  
 فقط كما في المذكور فان اذ جعل التوفيق الاول اذ اذ لم يقع الثاني  
 واسطة وبالعكس في كلا التوفيقين كما اذا توقف ا على ب وتوقف  
 ب على ا ب واسطة لا ينافي انما يتوجب اذ جعل قوله بمرتبة اشارة الى  
 توقف الدور المعصوم وتولية مرتبة اشارة الى توقف الدور المعصوم  
 وانما اذا لم يحصل ذلك بل جعل في ذكر اشارة الى التوقف المذكور  
 بمرتبة فبينهما هذا الكمال اذ لا يجازي التوقف في المكان المراد  
 هذا لانه بعد توقف مطلق الدور لا يوجب التوقف في المذكور وان  
 من احوال الدور المطلق التوفيق صادق بينهما **فصل** في لزوم الدور اتم  
 وذلك لانه يلزم في توقف تحقيق كل من التوفيقين والتوقف على تحقيق  
 الا وهو ان التوفيقين يتوقف تحققهما على تحقق الدور الذي لا يشرط  
 له ذلك التوفيق اذ انتمى سلسلة التوفيق به ذلك التوفيقين كونه  
 تحقق ايضا متوقفا على تحققه لانه بمرتبة او دونها لان التوفيق  
 التوفيقين لا يمكن ان لا يتحقق في مرتبة في كتب العلوم فان  
 متناه في مرتبة ووجه لا يرد في وقت من ان هذا ليس بمرتبة  
 جهة التوقف مختلفة لان التوفيق المذكور معروف على التوفيق المذكور

على مرتبة حيث يتحقق لان شرط تحققه التوفيق المذكور متوقف على ذلك  
 التوفيقين من حيث الاستعداد والاكساب **فصل** ان غير مرتبة  
 انه ان رتبة ان متناه زمان حصول الخطا لا يوجب غير جاهر  
 بخلاف ان يتجه زمان متناه هو زمان حصول المطلوب لا اذ في غير  
 متناه بل يتجه زمان متناه هو غير زمان حصول المطلوب بل ان رتبة  
 اعم من زمان حصول المطلوب لا يصح السند المذكور للسند لانه  
 اعم لان وجوب اجتماع كل الامور عند حصول الخطا ضمن وجوب  
 استحقاقها في مرتبة متناه يتوقف على تحقق الخطا اعم من تحقق الخطا  
 المتأخره بان تقييد الاجتماع على حصول الخطا في مرتبة متناه  
 اعم قوله ليس من لوازمه ان يتجه في الوجود وقد يلزم العموم **فصل**  
 في زمان واحدة ان رتبة كونه بمرتبة بمرتبة هذا الدور واحدة **فصل**  
 قبله ان هذا اذ ارضى بحسب الخطا كونه على السند الا ان كان في الحقيقة  
 مستلزما لجملة العدمه المتأخره اعان ان التوفيقين التوفيقين  
 توقف حصول الخطا على حصول احوال غير متناه في وقت واحد لانه  
 التوقف عليها ما ممد واسطة او علة والامور التي لها مرتبة لا يجوز ان  
 يكون مرتبة فيكون شرط ارضى بحسب اجتماع كل منهما مع الخطا في زمان  
 كونه في مرتبة يتحقق لقوله قبل ان هذا القول المذكور ليس على التوفيق  
 بل هو كلام صدر عن المعلن بما راعى في التوفيق الوارد عن استعداده  
 ويكون ان يقال ان هذا السند ان كان اخص من التوفيق الوارد وجواز  
 ارتباطه على غير هذا السند كما يعلم من جواب هذا الاستحقاق  
 لكن نوبهم المتعرض للمعلن ايضا ولان ادواتهم ان غير المتأخره











و انما هو موطنه في الصورة هو سطر هذه المناسبة حصل المناسبة بين المعنى  
المعقول والشيء المعقول في اصطلاح المعنى المعقول لان نسبة هذا الشيء  
لا يرتفع عن نسبة الكل **قوله** كل مكسب هذا على اطلاقه لا يصح على  
المكسبين اذ لا يقو بر النسبة اليه **قوله** على غاية كما تقر في موضع  
**قوله** والمادة والصورة في ايضا مكسب الامور وبنها ليست داخلين في  
النظر وقد اعتبر في كون الشيء مادة وصورة القول كما مر انما وانما  
حيث بينهما المادة والصورة الحقيقيين فتكون كمنه مع مادة القوة وفك  
النظر في استهلاك المكسب الامور كذلك كمنه مع ضرورة بعقل حال النظر  
بنسبة لان مكسب الشيء كذلك هو امر ما يفكر في هذا المقام فلو قبح في النسبة  
الذكر في المعنى الدليل لم يتعد نظره في المادة والصورة مما يسيل  
الشيء لان الامور المذكورة وبوجهها جزئيين لما **قوله** اشارة  
الى هذه الضرورية لا يتقيد لا يكون ان يعتبر في التعريف اشارة في المادة  
من اجل الرابع المطابقة اذ كان ذلك الشيء نحو لا يخلو المعرفه الا انهم  
حمل الحجة على القول لا على القول في انهم ذلك لو اردوا بالمطابقة حقيقة  
وانا اذ اريد بها التي في هذه وقد قدر ان رادها انما يلزم ذلك اذ اريد به  
اللفظ الشير في تلك الحجة مع المطابقة في القول في ان اذ اريد به  
اخرجه في تلك الحجة على القول فلا يعلم ان المراد في ترتيب المعنى  
الا اصطلاح في هذه الحجة المذكورة هو فعل لا بد من فعل هو المرتب  
انظر ولما لا ينفك عنه هو ليست لا اجتماعية وينسأ رة انهما  
في الحجة مع يوقد بوجهها بيقاس لا مفسر ومعنى في الحجة

كجانبه في ذلك كما في قيل ترتيب يتعلق بالمرتبة في النظر و يرتب عليه اثر  
**قوله** في صورة التكرار في ساقية من مطوية في ان هذه الهيئة في  
عطابق للمرتب **قوله** لان هذه الهيئة في هذه اذ اريد به لا ترتب  
على المرتب المعين كمنه دلالة على الهيئة في القول في دلالة على المرتب في  
اذا اريد به لا ترتب على المرتب المطلق اذ لا يرتب للمرتب في دلالة ان  
مت يتيان في القوة وانما اصل ان القول اذ كان مع ما يحصل في  
لا يمكن ان يوجد له الا في واحدة ولا عليها دلالة في هذه كذا في العلم  
على القول احييت في كونه ان كمنه المعقول في بعض احوال القول  
المعين لا يدل على هو فعل لا يجب فيقول امر كما اذ لم يكن معا في  
بان يكون ان كمنه لعل مقوده يوتر في على بدل كما في مادة  
في كمنه في التدقيق بوجهه مع عدم حصول التدقيق في قوله كمنه  
الواقع كونه ان كمنه في هذه المادة في اربعة في لا يوجد مثل ذلك في العلم  
بنسبة لا معولها كمنه في هذه المادة في اربعة في لا يوجد مثل ذلك في العلم  
المرتبة في كونه وان لم يكن معا هو فعل لا يجب فيقول الامر من اورد  
انما في الحقيقة على الامور التي لا يرتب على كمنه في هذه كذا في العلم  
المرتبة في كمنه في هذه المادة في اربعة في لا يوجد مثل ذلك في العلم  
على ما هو عليه في كمنه في الامر اذ ليس معا في هذه المرتبة في  
ما صدق في كمنه في هذه المادة في اربعة في لا يوجد مثل ذلك في العلم  
الذكر في كمنه في هذه المادة في اربعة في لا يوجد مثل ذلك في العلم

ح







حيثما كان يتوهم في ذلك من حيث الحكم بجهة الحقيقة  
التي كانت له ان يكون كذلك في بعض النسخ لم يتحقق قوله منطبق  
على ان يكون الام لا من العاقبة انما كانا عاقبة ومثله هو تصرف الحكم  
البرائيات **قوله** ومن العفنة انما ذكرنا الام الحكم بالحق في  
امور الاول تعينه وانما قوله من حيث انما كانت في بعض النسخ  
كذلك هنا تعينه وانما قوله من حيث كونه في بعض النسخ قوله  
ولما زوج من قوله ولما جازيات وذكرنا ايضا قوله ومن الزوج  
من زوجة حتى ان نزل قوله كل هو عينا والناسب لما ذكره ثم انك  
ولما زوج مثل هو عينا وانما قال هذا الزوج لا يطول العبد بين  
قوله ولما زوج وبين قوله من زوج وقوله والقانون والاصل العاقل  
والحق عدة رسا وهذه العفنة بالقياس الى كونه الزوج نزلته ان  
يقال ان الحكم كل بالقياس الى انما لم يذكر ذلك الامر انما  
بالحق الاول ان هذا الحق في نفسه لا يحتاج الى البيان **قوله** بالقياس  
لا كونه انما في هذه الاشياء اسما وهذه العفنة باعتبار انما  
صاحبه لا باعتبار استقامتها بل الحكم الواعية في كونه منوما  
اصنافا لا بد في تعريفه من حيث الحقيقة والصدق المتوفيه ذات  
سكنة العفنة سواء عن تلك الحقيقة مع اننا لا نسمى قانونا **قوله**  
وبين الخطا والكتبية انما لان حصول تلك الخطا يتوقف على  
حصول النظر الصحيح وحصوله يتوقف على الخطا فيكون انما  
بواسطة والافطال لم يستفاد من المنطق بل من نظر

**قوله** فدا اشكال في المصديقات انه فيه ان المصديقات هي  
المطال الكتبية فيكون في الخطا وكسطة بين العلم وفقد الآلة  
يجب ان يكون في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
ان في العلم فيكون في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
قبله وكبر ان كونه المراد بالمطال في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
بواسطة المنطق هو وقوله ان العلم اذا كان فعلا كما هو في قوله اثره و  
الاثر كافي في الما الفعل ايضا في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
نظرا الى انما كانت في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
نفسها وعنده ذلك لا يتحقق الايقاع كقوله انما كانت لا يتغير  
في الحكم السليما يجب بان المراد انما كانت في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
او في واقع في نفس الامر في اذا اوجده في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
ففي الايقاع يحصل في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
يحصل الا في واقع في نفس الامر في اذا اوجده في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
الا في واقع في نفس الامر في اذا اوجده في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
والان كان المراد به هو وقوله في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
النسبة وحصولها في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
فلا يمكن انما كانت في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
قوله انما كانت في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
لا في واقع في نفس الامر في اذا اوجده في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
عن حصولها في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير

او في واقع في نفس الامر في اذا اوجده في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير  
او في واقع في نفس الامر في اذا اوجده في كسطة بين العلم وفقد الكتبية انما كانت لا يتغير



الحكم ادراك كبحر فيس لاهر وقد جيب ان لم يثبت **قوله** كما ذكره ان  
 الشارح حيث قال لانه لا يسطر بين هذه القوة والحققة والمطالبة النسبية  
 وانما قل ذلك لان الترتيب الذي اخذ قوله ثانيا على انه لا يتوافق  
 جازية الشرح الاستلزام كما سبق **قوله** وانما جازية  
 فيه ان عطفه على ما هو قوله لا يجب ان يكون جوابا عما يرد على الشرح  
 يقتضي ان يكون هذا ايضا دفعا له وليس كذلك لان المقطوع وسطية  
 بين العلاقة والبناء لا المطالب كما ذكره قبل كوز ان يتكلم وتعد  
 في كلامه مضيق محذوف ارجو مع هذا المطالب اليكسبة قبل لا يتم  
 ذلك قوله في الاكثر ان لا يخرج هو الترتيب الحاصل فيها  
 على وجه الصواب لا الترتيب وارحيب بان المراد بالترتيب  
 في وجوده مكتسبانه بالفعل في هذا الكون انما يتحقق في البناء لا بسبب  
 الترتيب الذي هو محل المرتب يكون ذلك الكون اثر العلاقة  
 في المرتبة للبناء ولو جعل الجواب جازيا لم يرد على القول بكون  
 المنطق الا على ما ذكره الشرح وان كان جيب المخرج لا بد  
 الخلفات **قوله** حقيقة كل علم انه يتلخص في هذا لا يمكن كثره لان  
 حاصل جزئية واكثرى لا يمكن وايضا المسائل التي تلتها على النسب  
 التي هي امرا اعتبارية لا يمكن امور موجودة حقيقة لا يمكن الا للوجود  
 واجيب عن الاول بان تلك المسائل جزئيات غير ثابتة و  
 الجزئيات الغير المادية يمكن كثرها وعنا الثاني بان المراد بالحقيقة  
 هنا هو الماهية التي هي علم منها فان قيل هل يتوحد الماهية الاولى

كثره

على تقدير ان يجعل حقيقة العلم التقديرات بالمسائل قلت لان  
 المراد بها هو التقديرات الحقيقية لا التقديرات الجزئية الثانية  
 بغير وجودها الحقيقي **قوله** اسما للعلوم المحققة حيث ان هذا  
 الكلام هو ما ذكره بعدد الحق لا قد حصل الا ليحتمل ان يحقق هنا  
 في مقابلة الجاز لا بمعنى الماهية الموجودة في الخارج لان وضع اللفظ  
 لا يدخل في كون ذلك الشيء حقيقة بهذا المعنى واجيب ان العلوم  
 هنا كما هي است الا اصطلاحية لا اعتبارية فاجتبر المصطلح ووضع  
 اسما لها فانما كان هذا حقيقة من التقديرات لا اعتبارية **قوله** وانما الكثرة  
 اذ افق ان المراد بالموضوع هنا هو موضوع الفرض لا موضوع المسئلة  
 لان الذي يرتبط بسبب يقضي المسائل لا يعقد يدل عليه ايضا قول الشرح  
 في الاول ان ثمة وانما الموضوع قد عرفت في صدر الكتاب لان الدرر  
 فيه هو موضوع الفرض لا موضوع المسئلة كما اقول في هذا القول ان كان  
 المراد بالمصدق بالضرورة لان التقديرات موضوعية موضوع الفرض  
 مقدمات الشرح لا موضوع المسئلة في ذلك قوله بعد هذا الفرض لان  
 المراد بصوره اتميل على ان المراد بالموضوع الذي حصل جزاءه العلم هو  
 موضوع المسائل لان الذي حصل بصوره جزاءه العلم هو موضوع  
 المسئلة لا موضوع الفرض لان يمكن موضوع المسئلة ايضا و  
 يوقش فيما ذكره الشرح بان ذلك يحصل المقصود من العلم والتقديرات  
 هو موضوع لا بصوره **قوله** يرتبط بسببه فان قيل هذا القول  
 يظهره يدل على ان الذي حصل جزاءه العلم هو نفس الموضوع لا التقديرات  
 موضوعية ولا بصوره لان الذي يحصل بسببه ارتباط المذكور جزاء

الموصوع لا العلم به ورجح لاسقط للاعراض المذكور ووجه الشرح  
 انما تم اجيب به لا يصح جعل ذات الموصوع طرا ومنه العلم بان  
 العلوم المذكورة لا بد ان يشرح وتبين فيما هي اما بان مقتضى فقط  
 ان كان حقيقة كل علم مسلكا لبيان مقتضى او تصويرا اذ هو لا يشر  
 ايضا من اجزاء العلوم بمراد العقلان من جعل اجزاء العلوم ثمة ارا  
 بالموصوع انفسه موصوعات المسائل لا موصوع الفهم وارا  
 بالمسائل الاعراض التي يحل عليها لان المسائل قد يطلق عليها كما  
 ذكر في الشرح المطالع وارا وبالمبادى موصوعات تلك الموصوعات  
 والمجولات كترتيب السلسلة والتمسك المتواليين مثلا فتبين  
 والمجولات في قولنا ان السلسلة كترتيبها والمجولات التي  
 به من مبادى اثبات تلك المجولات لتلك الموصوعات ووجه كذا  
 ما اوردته الشرح في الخاتمة فذكر ان غير ما ذكره المصنف في  
 اجزاء العلوم **قوله** بحسن وجه جعله ان كان المراد بالمسائل مسائل  
 يوصل اليها قوله وانما تصح اليه هو الخواص باعتبار اشتباها الى شيء  
 امور مختلفة وانما يحسن جعلها علما واحدا لاشترائها امر واحد هو الموصوع  
 ولا مانع من زيادة معنى الحقيقة **قوله** على حقيقة الشرح بوجه هذه الامور  
 ان يحصل العلم في الشرح فكره من ان يشرح في ذكره موصوع مكرره انه لا يمكن  
 بل كونه في الشرح هو حلت لان لا يحصل المذكور بل يحصل متفقا العلم  
 بل بالموصوع لرد الموصوع له في ما نحن بصده هو المسائل ان كان  
 ان يناقش بان المسائل ايضا لا يمكن تحصيلها في الخارج مع اننا نقول قد

ذكر

ذكر ايضا ان العلم بوجوده لا يصلح بغيره الوجود التي شرح كما اذا حصل العلم  
 في ان يبين وجوده ظاهريا كما اذا حصل بغيره **قوله** لو قال هو ذلك  
 العقلان ان العقلان غير موافق للمطلق كما ان غير موافق للمطلق  
 الا ان يقال ان المراد به هو مناهج فقط المذكورة قوله هو المطلق بان  
 يترك فقط المطلق فقط ووجهه وقوله هو انما في قوله قوله منقول العلم  
 قيل ان الجواب عن هذا العلم ان العرض المذكور لا يرد على تقدير ان يكون  
 حقيقة العلم حاصل والجواب المذكور متى كان حقيقة العلم المتفكرات  
 بالمسائل اجيب ان ذلك لا يشرام لورود الاعراض على العقل الاول على  
 غير لا قوله وانما يرد على العرض **قوله** هو التحقيق انه مثل ان ربيما  
 المتفكرات الى حصوله من زنيات متشعبة متشعبة في محالها  
 لان يحصل الوصف بتخصص محالها بل يمكن حقيقة العلم والا كانت متفكرة  
 وان ربيما المتفكرات الكليات المتفكرة بالمسائل الصادرة على  
 المتفكرات المذكورة قد تعذر في جعلها متفكرات الشرح اذ يمكن  
 بغير المتفكرات قبل الشرح في المسائل وكذا بان يقال ان كانت  
 متعلقة بالحقائق المتفكرة بالكمالات المتفكرات المتفكرات المتفكرات  
 كذا في المتفكرات الكليات المتفكرة بالمسائل على سبيل التفسير فان  
 بغيره كان يمكن ان يطلع على المسائل واجيب بان حقيقة الاجزاء  
 ربيما انما لا يمكن كانه في التفسير هذه المتفكرات الكليات التي هي في  
 حقيقة العلم انما يحصل على حقيقة التفسير لا في حقيقة المسائل بل في  
 تعلقاتها بسلسلة من مبادى تفاوت في ذلك منها وبين المتفكرات الجزئية

في ضمنه









سأبين لك وجوب بعضها عموم من وجه إذا كان بين جميع  
ما من كل واقوع من وجه ولا يجوز أن يكونا في اثنين  
الكل والعم من وجه وعلى هذا التقدير يكون قوله يعلم المقصود  
أوفر من مجرد كون التقدير أن يكون إثباته قوله إذا كان  
البرهان إذا كان في نسبة التقديرين أن يقول أن ثبوت النسبة  
أن يظهر أن قوله الموضوعين ثباته فيقول يعلم أن طرف ثبوت  
سواء السامع لأن الخلق المأمور به لا يستفاد منها التقدير وذلك  
لأن الخلق لا يعلمون أن كان ابن الجوزي من منزهين إنما يحقق  
بأنه حقيقة الموضوعين التي لا رتبة في علم الحق أن النسبة بينهما  
تباين جزئي فالمعنى بين بعض أفراد ما من كل وجهي بعضا عموم  
من وجه وبكون أن يكون إثباته لا قوله التباين الكل والعم من وجه  
وأن يكون متعلقا بقوله لا بد أن يكون الموضوعين طرفا لثبوت ولا  
سواء الحكم أن يعلم من ثبوت ابن الجوزي أن النسبة بين  
سواء الحكم هما لا النسبة بينهما هي السامع الجزئي ومنه عموم من  
وجه بين الأفراد وأن بعض سواء السامع الجزئي منها ومنه قوله في  
الموضوعين كناية عن ثلاث دلالات هي دلالات الموضوعات والاشارة على ما  
فيها الخلق أن يعلم أن مجرد ثبوت النسبة بين الجزئي وكيفية عمل  
لأنه موجب أن يكون النسبة هناك هي ابن الجوزي كما عرفت أنما  
يضمنه العبارة الأصل لما تقدم من غير خلاف ما بينه من ترجيح  
لأن النسبة هي النسبة بين دلالات الموضوعين من حيثها هي المباشرة  
الجزئية كذا النسبة بينهما هي المباشرة الكلية وكل ما بينه جزئية  
سواء النسبة منها مباشرة جزئية قلت محصل النتيجة

2





مثل الربى بالنسبة للآلة...  
 انما راجع تحت اللفظ...  
 الكناية فانه يكثر انما راجع تحت اللفظ...  
 باللفظ...  
 شي لا يفتق له في الخارج...  
 تحت مطلق التصور...  
 وغير ذلك من الامور...  
 البعد...  
 النوع...  
 لما انما راجع...  
 الغفلة...  
 ان الموصوفة...  
 بوجه خارج...  
 خارج...  
 باللفظ...  
 انما يكون...  
 انما راجع...  
 فذلك...  
 انما راجع...  
 انما راجع...

الاج

وانما راجع...  
 لان الشيء...  
 قد يفتق...  
 والعقل...  
 بل انما راجع...  
 لان...  
 فاما...  
 انما يكون...  
 مفصل...  
 حيث...  
 التي...  
 انما...  
 التوسيع...  
 التوسيع...  
 بعض...  
 بعض...  
 في...  
 الفصل...  
 حيث...  
 هو...  
 انما...





موقوفاً على كذا لا يخرج من الدور **والدور** الذي هو جزء من الماهية  
 ان لا يشترط ان يقضي التركيب في ذلك كونه مشتركاً في جميع  
 وجميع اقسامه ولا يخرج من الدور ان يكون مشتركاً في جميع اقسامه  
 على الادلة الستة المذكورة **السادسة** يكون للماهية تمام المشترك  
 العموم يقتضي ان يكون مشتركاً في تمام المشترك في جميع اقسامه  
 بل في جميع اقسامه سواء كان نوعاً اولاً وان ذلك البعض جزء من ذلك  
 الموضع فلا يجوز ان يكون مشتركاً في ذلك البعض فلا يلزم تمام المشترك **والسابعة**  
 بل البعض في ان يكون مشتركاً في جميع اقسامه من الماهية ونوع  
 ويكون تمام المشترك ولا يعبر عنه تمام المشترك كما اذا كان شيئاً  
 جزئياً مشتركاً في ان يكون شيئاً جزئياً مشتركاً في جميع اقسامه  
 ما قررناه ان لا يجوز ان يكون شيئاً مشتركاً في جميع اقسامه  
 الا في وجه واحد من وجهي الماهية في جميع اقسامه تمام المشترك  
 يكون شيئاً مشتركاً في جميع اقسامه **والظاهر** ان العبارة في وجه  
 ان يكون ان الماهية الواحدة بان تكون تمام المشترك لا بان تكون شيئاً  
 تمام المشترك في وجه الكلام في مقوله انما هو على سبيل التسمية  
 ان يسمي الاشياء تمام المشترك في الماهية تمام المشترك  
 ان لا يكون **والثاني** ان يكون شيئاً مشتركاً في جميع اقسامه  
 بالماهية غير ان الماهية كانت الوجودية لا الحسية **والثالث** وذلك  
 بان انما اعتبر شيئاً مشتركاً في جميع اقسامه ان يكون  
 اعم من ان يكون شيئاً مشتركاً في جميع اقسامه ان يكون ذلك البعض شيئاً

ان لا يلزم اعتبار مشترك في غير الماهية لان افرادها ليست  
 ايها قد يحد من ان افرادها ليست ايها لكونها شيئاً مشتركاً  
 التركيبية التي هي بالمطابقة وتتركز الاطلاق لا الى ما يقتضيه  
 حشر الاطلاق وتتركز التسمية بالمطابقة لان التركيبية جوهرية  
 عدمي فالمراد بغير المطابقة في قوله ان لا اعتبار بغير المطابقة هو  
 المطلق وحق لا يحد من جميع اقسامه حاصله في وجه المطابقة  
 ولم يحلها قطعا اذ لو فعله كذلك لزم اعتبار مشترك في جميع اقسامه  
 اعتبار التركيبية ليستة لا التسمية والالتزام وهذا المحذور اعني اعتبار  
 مشترك في جميع اقسامه لا حتى يوجب التسمية بالمطابقة مع ان  
 هناك شيئاً اخر يقتضي الاطلاق ان كان مرجعاً بالنسبة الى  
 ما يقتضيه التسمية لان هذا المقتضى هو الاطلاق وهو امر عدمي فلا يلزم  
 فيه الوجه موجباً لا اعتبار الاطلاق لان لو لم يكن مقتضى الاطلاق  
 بعده الا ان هذا الوجه انما يقتضي التسمية لا التسمية بالتركيب  
 بالنسبة الى الماهية المطابقة فقط لا بالنسبة الى الماهية التسمية لا التسمية  
 وبقولنا انما هو الماهية لان الماهية في الاول اعني قوله انما اعتبر  
 الماهية انما اعتبر في المقسم الا انما اعتبر الماهية ولم يعتبر المطلق  
 والعدمي مما انما اعتبر في المقسم ولم يعتبر ذلك الماهية فلم يلزم الماهية  
 لما سبق **والرابع** انما اعتبر التسمية والالتزام بغير ان يكون التركيب  
 والا افرادها بالنسبة الى الماهية المطابقة مشتركة ويكونان بالنسبة





الصفة  
 اخذوا من الزمان يستلزم انتم في الصفة مكرس في الحقيقة  
 يستلزم ان الزمان وهو موجود في قوله يلزم ان الزمان عند انكاد  
 الصفة فيكون ذلك معلوما **وهو** لا وان يقال انما قال انك  
 ولم يبق في الصفة الا يلزم من بطلان الاربعة بطلان الاول  
 لان الاربعة يلزم **وهو** لان يكون له ان الظاهر ان يطلق المجرى في الخبر  
 عنه على المسند والمسند اليه في الجملة الجزئية لا انتم عوا او اطلقوا  
 على المسند والمسند اليه يطلق **وهو** يلزم من ذلك ان يكون له ان  
 انما لم يصلح لان يكون **وهو** وانما عند الحاجة انما قيل في جواب  
 اسم في التركيب لا وانما على ان لا يكون له ان لا يكون له انما  
 ولا يظهر على ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان  
 في التركيب يلزم ان يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان  
 لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان  
 من ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان  
 فانها كانت في قوله ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان  
 العتيق لانها ليست مستلزمة لما لا يكون له ان لا يكون له ان  
 يجوز ان يقع خبر انما وليس فيها صفة واقوى من ان لا يكون له ان  
 فلا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان  
 ومنها **وهو** منها بعد من وجوده ان لا يكون له ان لا يكون له ان  
 المحقق في ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان

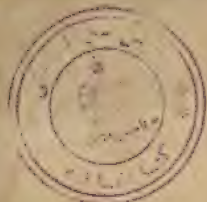
في قوله ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان  
 في قوله ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان  
 في قوله ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان

في قوله ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان

في قوله ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان







الذي من شأنه السفل المستند ولا يخلص إلا بعد ما أتته حكمة واستشعر منتهى  
 أوجها وهي في حال العدم على المراتب والصلوات الماشقة من حيزه العظمى  
 اعظم وأكرم من غير من انعطاف واستقلال من الدنيا وتكون عينه في الدنيا  
 اسم ذي الغيا في غاية ولا تدركه القوة التي هي فعل العبد على الله ما أتته  
 هو الفعل العبد على ربه بعد ما سمع من فعل من حمد هو الذي كثره في الحق والحق  
 إلى ما لا يدرى وهو في الإسلام وما فيه وهو في الدنيا أهل به وبأهله  
 العاقل من من الله وهو في الدنيا وهو في الحق بالحق بعد من  
 النقص في الدنيا والماء أيضا وهو في الدنيا إذا كثر في الدنيا في الدنيا  
 فاهن في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 الكلام والفتنة على الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 كما في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 المأمور به في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 والنسب في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 من الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 وهو في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 العلم في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 العاقل في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 واحد في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 صفت في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 إلى الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 الآية في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا

على الصلوات في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 كما في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 المأمور به في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 والنسب في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 من الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 وهو في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 العلم في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 العاقل في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 واحد في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 صفت في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 إلى الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
 الآية في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا

[illegible]



اما ان يكون مسبوقا عادة فمعه حتى لا يكون مسبوقا عادة دون سواه  
لكن كانت اول كون مسبوقا هما في الحركات والاداءات التي هي اجزاء من  
العدم الى وجوده مسبوقا مما لا يدع طرفة عين والاداءات كما لا يحسم وصورته  
ولا زمان وجوده من الحركة العقلية لا يمكن الا ان يكون لها وجودا  
مقدرة متحد اخر من عدمه وكذا لا يشاء وهو ان لا يدرج وقد مر ان ربح في ربح  
اكتشافه ان شاء الله بالبحر مطلقا من حال التكوين كونه مسبوقا عادة وانما  
كونه لا يجوز ان يضاف الى التكوين لان المسبق لما قد هو المكون لا التكوين ولا يجوز  
ان يكون المراد ههنا بالتكوين ههنا هو المكون على هذه هي جعل التكوين  
فمنه التكوين والحق ان راجع الى المكون الذي في ضمن التكوين بدون المكون غير  
محقق وبالعكس وانما لم يثبتها في العقل ان كانا وجودا متبعا بان يكون  
الاداء عبارة عن المكون المسبق والتكوين عبارة عن المسبق عادة وكذا  
تقابل الجاهل بالثلاث كان احدهما وجوديا والاخر عينا وكذلك مقابل الاشياء  
كونه مسبوقا بالزمان والاداءة فانه يتكامل المتكاملان لا يتجزأان في موضع واحد وكما  
الاداءة والاحداث والتكوين قائم بذاته فمقابل هذا ان كان الاجتماع  
من جهة واحدة ولما من جهة فلا فاما من سفل كل واحد منهما فترتبط بالآخر  
ونظام الوجود هي سلسلة المتكاملات التي اولها هو عقل قائم بذاته ابدى  
غير مسبوق لعادة ودية والمراد من الممكن انهم من ان يكون قد بدأ بالزمان  
العقل الاول لا يثبت ابداهما ولا ينفصلان في هذا المقام ان العاقل غير احد  
لما كان واحدا جميع الوجود ولا يقدر على العقل الاول وهو ليس واحد من جميع  
الوجودات فمجرد ان جهة وجودية باعتبار جهة وجوده امكانه باعتبار ذاته فمجرد  
باعتبار جهة الاول العقل الثاني في واسباب الجهة التي هي حركته الاول وكذا الثالث

والاداء حتى

والاداء حتى التاسع فانه صورته من جهة عقلها اثره من جهة سلسلة التكوين  
عقلها لا يعدم شأنها في ما يصدق عنه من اننا في الحقيقة في عالم الكون والاعتقاد  
وهو المراد به في العقل ان الشئ من الجبريل والاداء المحركة لا تكون بالبين وبالبينة  
الاحسن فذلك الحق ثم يدعى العقل العقل الهيولي العنصر وصورته العنصر  
عليها تتجسد بقايات اسبقها ذاتها الحقيقة من الخاص به بالحركات التكوينية ثم يترك  
عن القس على العنصر الحادون في انيات ثم الجبريات في انيات في هذا وهذا لا  
الوجود ونقابة الاشياء الكمال ثم بدأ باعتبار وبطبيعة وكما لا يفتقر وجوده في نظرا  
الوجود في اليا روى احدها شرفا والحل في العقل لا في العقل الا انما ابداه في  
شرفا بقية اليا روى المكنات وفيها بيان بان ماهية الوجود مستقلة لا تتكامل ويصير  
اي غيرهما فاما كماله في العقل ان لا يسلط فاشياء في غاية الكمال العقلية  
العقل الاسفل في آرزوهما انما حقيقة العقل يصير الحيات وهو هو الصورة العقلية  
بالعقل بحيث يحصل بالكلية الاستيعاب من حيث من حيث كنهه واداءه  
المسبوق بالزمان فمعه وعلم ان المتكاملات في مراتب بعضها متوق بعضها لا يتبين  
كما سبقت الاشياء وتوالت مراتبها باعتبار رتبة العقلية العقلية بحسب الارتفاع  
المعبر عنها بتجريد واسم مراتبها باعتبار رتبة النظر العقل المستفاد والحالات مراتبها  
الاعلى باعتبار رتبة العقلية الاعلى من مراتبها الاعلى باعتبار رتبة النظر الاعلى  
المستفاد لا يتم من التبعيات الوهنية عقلا في الصور التدرجية العقلية مع في غاية  
الكمال مرتبة العقلية لا العقل المستفاد والاشياء رتبة هي نفسها لاهلقة العقلية  
فان تدرجها لا ينفصل حقيقة تلك حقيقة العقلية في رتبة التدرج كما بان العقل  
فكما يدرك بعوده ان من اشرفها كماله العقل والاداء اشارة الى وجوده في  
مجرد تقديره ان الاداء هو من اشرفها لا يصدق على ايجاد سلسلة الممكنات لان كنه



















قوله الربا انصرف لما سئل عن القصور والذهب او العقيق وغير الحكم في حياضه  
الحوان ان مراد به القصور والذهب اثنان في وقوع الشبهة ووقع الشبهة اولاً ووقعها  
لا يرد ذكرها السارد على خبر عن الامام اثنان في المكان من جهة الحكم في حياضه  
من جهة الظهور وانما اذا ثبت المكان انصرف على العقيق ووقعه هذا القابل للثبوت  
هو التاج والعقود والظلال وان كان من جهة هذا فبذلك لا يثبت ويخرج الوهاب  
عن الامام اثنان الا في غير ان يكون انصرف على العقيق وهو نفس العلم ان انصرف الذي  
هو قسم القصور في اصبغ جعله رد ولا اعتراضاً بعد رد عن الشبهة  
الناس ان قول القصور والذهب اثنان في وقوع الشبهة على الحكم القصور في حياضه ان القصور  
هو الاول ان العلم بالحكم كما هو العقيق والبرج الكبري ونحوه حكم اصبغ به  
وقرر الكلام الناس ان في الحاصل الذي ذكره قسمنا للثبوت في حياضه ولا غير ان  
انصرف على ان هو قسم القصور لا يثبت في الناس اصبغ جعله قسم الشبهة  
صورة ان كان انصرف على شئ او في الناس قسم من القصور لا يثبت في حياضه  
جعلها اثنان على ما يثبت من الامرين وانما جعلها اثنان ان القسم باعتبار الامرين  
وهو لا يثبت في حياضه ولا اثنان من غير عينه جعلها اثنان باعتبار الامرين ان القسم  
في حياضه ان العلم ان القصور والعقود في حياضه في حياضه العلم بالوصول  
ونحوه ان العلم بالوصول والعقود في حياضه في حياضه العلم بالوصول  
ان انصرف على الحكم عليه وفيه اثنان في حياضه العلم ان القصور والعقود في حياضه  
بغير العلم بالوصول الا ان يكون لهذا الظاهر حتى ما انصرف على حياضه اصبغ اصلاً  
وهو انظر في رد وليس بالحكم اثنان في حياضه العلم ان القصور والعقود في حياضه  
في حياضه العلم ان القصور والعقود في حياضه العلم ان القصور والعقود في حياضه  
القصور في حياضه العلم ان القصور والعقود في حياضه العلم ان القصور والعقود في حياضه

قوله تعالى



































عن الانطلاق من شدة الكثرة فيكون الكثيرون افراده ويكثر هو مطابقا لها صان  
عليها والحق وان كان الصانع في زمنه يدور وان اختار مع قطع النظر عن انصافه  
الى الخلق من هذا المبدأ والذات المبرزة ولا يشبه سماعا حتى تقتضي المطابقة وان  
اختار مع امتداد انصافه الى الخلق من خلال الظواهر والصفات ومنها ومن انما في ذاته  
لم يبرحها كذا الا ان يكون الخلق عبارة عن مجموع ما يقع اثره ويصدق عليه اثر لا يقع  
شدة افراد ذلك المجموع فيه ولا كمال استقامته وذلك وشيئا ان مجموع ما يقع اثره من غير  
هو مجموع لفظه في لا مجموع زيد وعمر مثلا وهو صانع ذلك المجموع معنى من غير  
الكثيرين وهو مجموع زيد وعمر مثلا وهو صانع لفظه في يكون ما يقع اثره من غير  
افراد كثره وهو غير الاستقامت وهذا لان الشان انصافه وقد يطلق على صانع  
في الصانع كما في عصره من الزمان لان ذلك **اقول** والاصل ان يكون  
ذكر انصافه ان الكلي التبعي الى شدة الكثرة ان يكون عام حقيقة او داخل في احوالها  
والا لزم هو المتعلق بها وهو ان يكون سورا لا يوجب الخصصية المحسنة  
للمفردات انية للحدود او يوجب الشدة المحسنة كالخصصية بالنسبة الى افرادها من غير شدة  
والخصصية مع انصافه الى افرادها لان على هذا التبعي ان شدة الافراد  
عنه الى التبعي بوجه آخر لا يقطع عنه الحق بالنسبة الى المفرد ولا من غير كماله  
الكلي المفرد وهو ان الكلي ان يكون تمام ما هو لا يختص من غير ان شدة افرادها او  
مما يجاب عنها والاول هو انصافه كالألف ان ما تمام ما هو زيد وعمر  
من افراد ذلك لان ان الماهية ما يوجبها معنى السور انما هو سورا  
حقيقة الشئ التي هو بها هو ذاتي بغيره افراد الانسان على انية هي  
العدالة الشخصية العزلة داخل في السور انما هو النوع ان فقد افراده كان  
في جوارها هو بغير الشدة المحسنة كالألف ان ما تمام ما هو زيد وعمر

ما زيد وعمر

ما زيد وعمر كذا لم يتعد مكانه سورا جوارها هو بغير الخصصية كالتبعي المتعلق بها  
ما التبعي لا يحتمل دون الشدة لان سورا جوارها هو بغير النوع المطلق على المستبين  
الكل يتعد على احواله على كثره متعين بالحقائق في جوارها هو الكلي بغير المتعلق  
على واحد اشارة الى انصافه من غير ان يكون على كثره اشارة الى انصافه المتعد  
الا انصافه من غير انصافه المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق  
وذلك لان انصافه لا يخرج ما ياتيها من احواله ولا كمال انصافه من المتعلق على المتعلق  
المتعلق لان كماله سورا كثره من غير انصافه كثره ما زيد وعمر وهذا هو  
وذلك لان انصافه من غير انصافه المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق  
المتعلق والمتعلق والمتعلق والمتعلق والمتعلق والمتعلق والمتعلق والمتعلق  
الكل يتعد على احواله من غير انصافه المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق  
ومن غير انصافه المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق والمتعلق والمتعلق والمتعلق  
هكذا لان انصافه من غير انصافه المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق  
الموجودين في الخارج خرج عن استحقاق الامتياز المهددة كالاعتقاد مثلا لان انصافه  
صانع على احواله لان انصافه المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق  
ان ما هو سورا من الافراد والحقائق وقد حصل انما يكون بعد التبعي حتى لم  
يعرفه السور سورا سورا من مجموع الاسم فقط ان ما هي **اقول** وان  
**اقول** ان كان الكلي متعلقا ما هي ما هي من الخيرات سورا في مذهبها  
او حصل ان كان تمام الخيرات المتعلقين كمالا ما هي من الخيرات سورا في مذهبها  
في جوارها هو بغير الشدة المحسنة لان انصافه المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق  
منه انما هو بغير الشدة المتعلقين منها ولا انصافه جوارها هو بغير احد الانصاف  
يقال في جوارها هو بغير الشدة المتعلقين منها ولا انصافه جوارها هو بغير احد الانصاف











ليصبح حيلتي الامام في الامانة والاعلان بالامانة لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 في تبيين الامانة من ماله وهو الذي لا يورث من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 بين وهو الذي لا يورث من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 عنق ان لا يتقدم على وسطه من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 وانما هي كماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 بقوله لا يورث من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 لان الامانة لا يورث من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 من غير كون مقتدرها كما في اسفلها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 ان يكون تبيين الامانة من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 في الامانة من غير كون مقتدرها كما في اسفلها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 متعلق بها في ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 الامانة من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 غير كون مقتدرها كما في اسفلها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 الحارثان ان كانتا من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 والاذا اسفلها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 لثابتين لان مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 اب اعظم مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 المتعارفين لان مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 اذا وقع مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 احسنها لان مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 اب و هكذا لان مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله

د ق ز س و يان لا يورث من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 بامر الله من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 والاذا اسفلها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 في المصادرات من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 الحارثان ان كانتا من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 لان مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 المتعارفين لان مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 بامر الله من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 عاين مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 المتعارفين لان مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 عن تعاطي مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 الثلث لان مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 من مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 دنا و ز س و يان لا يورث من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 فاذ مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 لان مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 المتعارفين لان مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 ما ارد ما يورث من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 كاني في ماله لان مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله  
 ويحصل الجرم لان مقتدرها من ماله لان الامانة لا يورث من ماله وانما هي كماله









اي من غير ان ينفذ شي اخر من اجسادنا ايها ولا دخلها فيها صفا والكل الطبيعي هي الاشياء  
الحكوم عليها بالكلية الخفة والقسوة بها مع قطع النظر عن سائر العوارض التي ليس  
الطبيعي هو الماهية المعروضة للغيرية مع قطع النظر عن سائر العوارض والذوق  
الطبيعي هو الماهية المعروضة للغيرية كذلك وعلى هذا فنسب اليها في هذا ما قلنا  
الطبيعيان على فضاء الامور بجهة مفهوم طبيعي من حيث هو وهو مفهوم الكل والغير  
المعقود الكلية والغيرية المركبة مما نأثرت في منطق ذلك الطبيعي والايام عقل المنطق  
مستقر في الطبيعي بالغيرية وفي العقل بالجزئية وفي ما بينهما فرق ما بين المستقر والغير  
فاما الاول فلما لم يكن احد الثابتين لم يكن عرض لهم متطابقا مستقطوعا عن وجهه الا  
وقاها هذا كما مر من قبل وهذا المعنى صريح في كلام المتقدمين ولما بيننا في  
النتيجة في اننا والجنس الطبيعي هو الطبيعيان فاعاد صيغته التي يصلح لان يجعل المعقود  
منه المشتق التي للغيرية وقاها لغيرية لاني ان الان من حيث ذاتها لغيرية  
لهذا العارض ليس ككل طبيعي ومن ثمة هذا المعقود على ما ذكرنا فان كانت  
فقط هي ما ذكرت ان المعقود الذي لا يتم انشائه من تصور من غير الكل المنطقي  
وكما انتم معات المذكورة في الكليات الخمس ان هي المنطقية منها فطرا هي ان هذه  
الترميزات باسرها صانعة على الطبيعيات العقلية وههنا هي صيغته الا  
فلما انما لم يتم الانشائيان لم يصدق على كل لا يصدق على الكل ودور في الطبيعي  
والعقل في الصدق على المنطق العالي من على العرف من اصدقه في الجزئية على كل ضرورة  
ان الطبيعيان مفهوم لانع الزيادة وكما يتبين على مختلفات اللغات في جواب ما هو وكذا  
الغيرية المركبة من الطبيعيان والكلية والجنس العقلية ان كانت متفانية بحسب المفهوم  
حتى لا يصح ان يقال لغيرية ان نفس مفهوم الكل المنطقي والجنس المنطقي لا يجب  
الان كانت لا يصدق على مفهوم الكل المنطقي والجنس المنطقي وهذا كما اننا عرضنا

الا يصدق على القوة المنطقية بقدرته على الجسم لا يصدق لا يوجب انشائيان وانما ان  
المعقود الذي لا يتم انشائه من منطق من حيث هو هذا المفهوم بما من حيث ان يصدق  
ان الزيادة من الكلية العارضة للذات ان راعا من المنطق الى غير ذلك وهو ككل طبيعي ومن  
حيث ان يصدق على الطبيعيان المنطقية المنطقية من حيث هو طبيعي ومن حيث ان يصدق  
من المفهوم بما من منطق طبيعي وكذلك المنطق واحد من الكليات الخمس المنطقية ومن حيث هو  
من حيث حيث لا يصدق من انما الى ان لا يصدق ذلك ومنع طبيعي من حيث هو كونه  
منها من الكل على هذا الصياح ان المنطق من حيث هو انشائيان من الجزئيات ككل طبيعي  
ومن حيث كونه نفعا من المفهوم نفع طبيعي في الطبيعيان مع قطع النظر عن القول وان  
نقط ما فيها اسماءها وعددها حق صحت على كل من زعمه من غير وجهه وبكثرة  
ان ان وضوئنا ما قلنا الكل المنطق على كل من زعمه من غير وجهه وهذا ككل هو ذلك  
اعاد الكل اعاد لاني ان والكل العارض المنطقية في ذلك الا اننا مر من قبل كذا  
وغيره والكل المنطقية على كل من زعمه من غير وجهه كذا ليس هو ذلك الطبيعي  
ولكن من وصفه كذا ليس لانها انما هي من غير وجهه وكذا كذا ان والغيرية من غير وجهه  
والنتيجة المنطقية على كل من زعمه من غير وجهه كذا المنطقية وذلك ونسب من غير وجهه  
كلا اننا ان والغيرية لا اننا من غير وجهه من غير وجهه وعلى هذا اننا والكل الطبيعي  
موجود **ان** من عاذا اننا اننا باثبات وجود الكل المنطقي في اننا من غير وجهه من  
الاستعداد كذا من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه  
او معدود ما عاذا من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه  
الموجود في الخارج بالضرورة وفيه نظر لا يمكن ان المنطقية من غير وجهه من غير وجهه  
بل في غير وجهه الذي لا يجب عوده في الخارج بالضرورة من المنطقية من غير وجهه من غير وجهه  
عن الاشياء من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه

[illegible]

الانجری





الآخر جميع القدر بحيث يكون بينهما صفات اصلها كما كان بين الاخرين  
 من جهة تباين ميزانها بين المتباينين بالبيان الكلي كذا لا بد ان يجمع الحكمين  
 معا فصار الى الاختصاص فقال ونقيض المتباينين من المتباينين بطلان ايمان  
 يكون في جميع القدر كالبانية الكلية او في بعضها كالعوم والمقصود من جهة متباينة  
 تباينها في وجه صدق كل واحد من الطرفين بدور الآخر والجدول بين المتباينين الكلي  
 والعوم من وجه وهذا من اللطائف التي خفيت على الناس وعجز عن تصور ان الله  
 جعله لم يبين التباين بين نقيض العوم والآخر من وجه ان وجه ذلك فطنا منهم  
 الا بالمتباينين في قوله ونقيض المتباينين هو التباين الكلي وهذا يدغم الاخرين  
 على وجه ان لا يبين التباين بين نقيض العوم والآخر من وجه ان وجه ذلك فطنا  
 منهم ان الجدول بالمتباينين في قوله ونقيض المتباينين هو التباين الكلي فطنا  
 ان من نقيض المتباينين كليا كان اوليا تباينا جزئيا لان النقيضين لم يصدقوا  
 على نفس اصلها كذا لا وجه للاعدام النقيضين للوجود والعدم المتباينين تباينا  
 كليا كان بينهما تباين كل ضرورة استقام احدهما على الصدق وكذا بين الاخرين  
 والالاف ان النقيضين للغير والاف ان الذين بينهما عوم من وجه على ما سبق  
 افتقار ان صدق احدهما النقيضين معا على ثلث الالاف والاف لازم للصدقين  
 على الثمانية للاخرون والاف ابعين لهما دقة في التخييل الاسود كان بينهما تباين  
 جزئي فبعض صدق كل منهما بدور الآخر في بعض القدر فبعض جزئي حصل في غاية  
 التباين الكلي وهذا كما قد يطلق السلب الجزئي في مخالفة الكلي ويلزم ان يكون النقيض  
 مع الالاف لبعض حكاية حال ان صدق احداهما كان صدقها عوم من وجه لانه قد خفيت  
 انفسا وقد التفتان في ايمهم لان ضرورة صدق احد المتباينين كليا ولا وجه لهما  
 صدقيا بالامانة الى العوم مع نقيض المتباينين الاخر فقط ان بدور عينه وذلك ان

والمتباين

في التباين الكلي يكون في جميع القدر وكذا في كل واحد من احوالها لا يخرج في  
 العوم من وجه في بعضها كصدق بعض الجواهر لا يصدق من ان يصدق عليه لا يصدق  
 وبعض لا يصدق لا يصدق من غير ان يصدق عليه لبيان فطنا انه قوله فقط ان  
 التباين بين النقيضين لهما يتحقق اذا صدق المتباينان مع نقيض الآخر فمما يصدق  
 مع عينه حتى لو اصدقت الشئ ونقيضه على ثلث يتحقق التباين بين نقيض المتباينين  
 فطنا بل فقط فقط الى ضرورة الاستماع وان التباين بين نقيض المتباينين في بعض  
 الاحوال التباين الكلي وفي الثانية العوم من وجه ما يتباين الجزئي المعنى الشارح لبيان  
 الكلي والعوم من وجه لانه جزئيا وانما يستقر خبايا الجزئ على صدق كل من المتباينين  
 مع نقيض الآخر مع ان كان لانه اذا اصدق على ان يصدق المتباينين تباينا  
 جزئيا على وجه يتحقق لونهما معجزان في بعض القدر تباينا كليا وفي بعضها جزئيا  
 من وجه وانصر على ذكرها وان كان ان يكون التباين الجزئي في جميع القدر على وجه  
 واحد من التباين الكلي والعوم من وجه فلهذا ذكرها في المقدمة فطنا ان قد خفيت  
 وذكرها في المقدمة لبيان استندادها على ان جملة التباين على القاع من سواك  
 وهذا ان العوم في الخارج احصى من الحكم العام فيكون بين وجه الالاف الحكم  
 مائة كلية مع ان بين نقيضهما اعنى الالاف عوم في الخارج والمكن العالم عوم  
 مطلقا لان كل لا عوم في الخارج فهو ما اوجب الحكم خاص وكل منهما يمكن  
 بالاحكام العام ووجه بعضهم يشبه التباين الجزئي بصدق احد الطرفين بين  
 بدور الآخر والجدول ليشمل العوم والمقصود من هذا ان لا يكون كما يقال في  
 المذكور المسبوق بالحق في كل ذلك ان لا يكون له **الاف** والجزئي كما يطلق على ما عرفت  
 معتقده من الشئ في وجه من يصدق حقيقة فطنا لانه لا يعمل الا على العوم والاعوم  
 عوم مطلقا كان ان من وجه على احوالهم صلبا لا يصدقوا انفسا كالالاف

والمتباين





















بامتنع على ذلك الترتيب ان يكون الحق متوقفا على الحدود ولا واسطة  
 كغيره بل كغيره بانه يقع المشابهة بالاشياء ثم يفرق تلك الاشياء في الكيفية  
 فاما بامتنع على الكيفية بغيره اي هناك توقف وترتيب واحد والآخر كغيره  
 الاثنان بل بعد ان يتقدم بها ويترتب على الاشياء في الكيفية فاصبحت ثم  
 تفرق في الكيفية في الاشياء في الكيفية على الاشياء بغيره بامتنع  
 توقف المشابهة وتبين ان الترتيب في الاشياء بغيره بامتنع على الاشياء في الكيفية  
 كغيره الاثنان بل بعد ان يتقدم بها ويترتب على الاشياء في الكيفية فاصبحت ثم  
 تفرق في الكيفية في الاشياء في الكيفية على الاشياء بغيره بامتنع  
 توقف المشابهة وتبين ان الترتيب في الاشياء بغيره بامتنع على الاشياء في الكيفية  
 كغيره الاثنان بل بعد ان يتقدم بها ويترتب على الاشياء في الكيفية فاصبحت ثم  
 تفرق في الكيفية في الاشياء في الكيفية على الاشياء بغيره بامتنع

الاشياء

انما في الاشياء بغيره بامتنع على الاشياء في الكيفية فاصبحت ثم  
 تفرق في الكيفية في الاشياء في الكيفية على الاشياء بغيره بامتنع  
 توقف المشابهة وتبين ان الترتيب في الاشياء بغيره بامتنع على الاشياء في الكيفية  
 كغيره الاثنان بل بعد ان يتقدم بها ويترتب على الاشياء في الكيفية فاصبحت ثم  
 تفرق في الكيفية في الاشياء في الكيفية على الاشياء بغيره بامتنع  
 توقف المشابهة وتبين ان الترتيب في الاشياء بغيره بامتنع على الاشياء في الكيفية  
 كغيره الاثنان بل بعد ان يتقدم بها ويترتب على الاشياء في الكيفية فاصبحت ثم  
 تفرق في الكيفية في الاشياء في الكيفية على الاشياء بغيره بامتنع

























معنىها واحداً لا يتغير بانقلها لفظاً او في وقت واحد او في مكان واحد  
بعضها متعلق ببعضها البعض والامكان في مقابل كل ضرورة كلفها القيد  
جرت الخواص بها لا يتحقق منها ما يتحقق في غيرها وهذا هو ما كان  
يستأنفنا بعضاً وكلها ما كانت عترة منها بساطة وغنى البسيط ما يكون حقيقة ما انما  
فقط كقولنا ان كان حياً بان ضرورة او سلباً فقط كقولنا لا شيء من الان في حجر  
بالضرورة مع منها كليات وتكون على كليات حقيقة مركبة من الاجزاء المتصلة  
باعتبار التعلق كقولنا كليات من ضاحك بالضرورة لانها اي لا شيء من الان في ضاحك  
بالضرورة ما باعتبار ذلك لا يتركز كليات من كليات الامكان المتضمنة في بعض  
كليات من كليات الضرورة ولا شيء من الان في كليات بالضرورة ولا كانت انسية  
للكمية مستقلة للظواهر من غير كليات منها يتحقق الحقيقة بالضرورة وكانت هي  
الصدق والكنية في الحقيقة ما حقيقة القضية والعبرة بما بالضرورة انما هي الكمية  
فان كانا باسماً القضية موجبة وان كانا سلباً سلباً سلباً ما اسماً سلباً لان  
منها الضرورة المطلقة وهي التي حكم بها ضرورة ثبوت الخلق لا يمنع اعني في القضية  
او ضرورة سلباً عما في انما كانت ذات الموضوع موجودة وفيه إشارة  
انما اذ الضرورة المطلقة هي الثانية على انما لا انما هي الاولى لانها كانت  
بالضرورة وهذا التقيد لا في الحقيقة الخاصة انما كان محضها الضرورة كقولنا ان  
موجود في المكان الخاص لا في الخلق ضرورة والثابت الموضوع ما ذات الموضوع موجودة  
فانما لا يتم الخلق من موضوع الضرورة الثابت الموضوع في جميع اوقات وجوده لانها في  
وجوده بالذات وسواء في ظرفها والاساس الذي هو الحكم بها بالثبوت او السلب  
ذات الموضوع موجودة فان قلت ان لا يتصور الوجود الموضوع وجوده في ذاته  
وجوده في الوجود مستقر في ان لا يتصور ان الحكم بها سلباً لغيره الا في الضرورة  
الموضوع كن

للموضوع كن بعد ثبوتها لا يتصور على وجوده الا في ضرورة متحقق ذلك وانما عدم من الضرورة  
لان من من الضرورة الثانية استحال انما هي الثانية لا في الثانية في جميع اوقات  
وجوده الموضوع ومنه انما هو في الثانية في اوقات وجوده الموضوع ومنه انما هو  
بين الثانية في جميع اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
اصلاً بل هو في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
لانها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
المعنى انما يكون ما يكون في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
سواء كان في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
بضرورة انسية باعتبار موضوعه وسواء في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
لما هو على انما هو في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
بضرورة الموضوع كقولنا في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
الوصف انما يكون للموضوع في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
وهو انما في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
فانما في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
ولا يوجد في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
اعني ضرورة ثبوت الخلق للموضوع في جميع اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
كقولنا كليات كليات بالضرورة ما بالذات وزعم المصنف انما هو من الثانية لان  
الضرورة في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
معدلة للضرورة في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
الوصف ما هو في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها  
مستقلة للضرورة ما بالذات الوصف ما يكون في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها في الثانية في اوقات ثبوتها

بطلان



























الطبع

ملحق

لا ينفرد عنه ولا يفرغ من غرضه لا مقدم الفصل على غيره ولا إلى غيره فثبت حكم في المقصلة  
سواء فثبت على تقديره أو لا ولا حوت من غير أن يثبت حكمها في المقصلة سواء كان لها  
على تقديرها من غير فصلها أو من غير عدم الفصل على ما في الفهرست لا يفرغ من غرضه ولا ينفرد  
لأنه من غير فصلها ولا يفرغ من غرضه ولا ينفرد من غرضه ولا ينفرد من غرضه  
بما لا ينفرد من غرضه ولا ينفرد من غرضه ولا ينفرد من غرضه ولا ينفرد من غرضه  
اسم مقصلة بل يختص بالحق ومعرفة الحكم والالتزام في المقصلة لا كما في عبارة عن فثبت  
حكم في المقصلة لا في غيره من غير فصلها أو من غير عدم الفصل لا في غيره من غير فصلها  
سواء مقصداً وإن سمي كذا وأصل المقصلة في المقصلة والمقصود المقصود وإن لم  
هذا المقصود ما حدث على هذه المقصلة بل يجب عليها أن لا يثبت في غيرها من غير فصلها  
المقصلة ولا يفرغ من غرضه ولا ينفرد من غرضه ولا ينفرد من غرضه ولا ينفرد من غرضه  
بما لا ينفرد من غرضه ولا ينفرد من غرضه ولا ينفرد من غرضه ولا ينفرد من غرضه  
المقصلة لا في غيرها من غير فصلها أو من غير عدم الفصل لا في غيرها من غير فصلها  
سواء مقصداً وإن سمي كذا وأصل المقصلة في المقصلة والمقصود المقصود وإن لم  
هذا المقصود ما حدث على هذه المقصلة بل يجب عليها أن لا يثبت في غيرها من غير فصلها  
المقصلة ولا يفرغ من غرضه ولا ينفرد من غرضه ولا ينفرد من غرضه ولا ينفرد من غرضه  
بما لا ينفرد من غرضه ولا ينفرد من غرضه ولا ينفرد من غرضه ولا ينفرد من غرضه







التي ينفذها بمقتضى مقتضى الاستحالة في العكس والاقية وربما المصلحة الاسم  
التي هي على الارض والادوية تكون بعد غلبة الحق والحق هو الذي لا يكون من ان يكون  
تلك الحقيقة على ان يكون في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
بغير عارضة في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
ان يقع الشيء الواحد فيكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
لان الضرورة الواجبة بان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
ولا يخفى اننا اذا لم ننفذ الضرورة من عكس علم ان ننفذ المصلحة يكون ضرورية وكذا  
العلم في نفي المصلحة المطلقة العامة لان ان نفي المصلحة العامة في ان يكون  
في بعضها وبالعكس في الواجبة في المصلحة العامة في ان يكون من ان يكون من ان يكون  
التي هي على الارض والادوية يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
ويزيد في المصلحة في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
او ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
وهو ان من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
لكن بالضرورة في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
الآن ونحن نذكر في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
العامة من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
المصلحة العامة من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
الحال ان ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
ان الضرورة في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
مقتضى الاصل ما دام كاتبنا بالان كان ليس كل كاتب مقتضى الاصل ما دام  
كاتبنا

كاتبنا بالان كان ليس كل كاتب مقتضى الاصل ما دام كاتبنا بالان كان ليس كل كاتب  
ان هذا ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
بالان كان من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
جميع ادواتنا في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
فكنا الواجبة في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
الواجبة في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
ليس كل كاتب مقتضى الاصل ما دام كاتبنا بالان كان ليس كل كاتب مقتضى الاصل ما دام  
ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
الواجبة في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
احد الامور في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
الاصل على ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
كل ان كان من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
الان في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
بعض الان في ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
لا ان كان من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
على ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
وهو من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون  
مقتضى الاصل ما دام كاتبنا بالان كان ليس كل كاتب مقتضى الاصل ما دام كاتبنا



المتصلة بحريتها ولها المبيع احدى ما منتهى البيع وان كان بائنا مع احد هو احدى  
 احدهما المتصل فيكون المتصل بغيره المتعلق بالشيء والمعلق بالشيء عليها من جهة  
 انقاسا وبتحققها لا في موضع شرطية سواء كان الاصل حريتها او سلبا وهذا  
 بعد معرفة ان كل ركبة من اى شيئين من ركبة ان تنقضي لشيء من هذه تلك  
 انما تنقضي ان الوجوه في الالاتية ركبة سلفية من عامين احدهما موجهة الى اخرى  
 سالية وتحقق ان تنقضي المطلقة انعامها هي الالاتية تنقضي ان تنقضي الوجوه في الالاتية  
 اما الالاتية الموافقة لها في الاتية والالاتية في ذلك تنقضي تلك الالاتية  
 لا دائما فذلك انما ليس بغيره لانها ايضا ما منتهى الاتية من صاحبها دائما فذلك  
 هذا التفسير من تنقضي الوجوه في الاتية اما بعد المطلقة الخافضة او الالاتية الموافقة  
 وتنقضي تلك الوجوه في الاتية اما المستمرة الخافضة او الالاتية الموافقة وتنقضي الوجوه في  
 اما المستمرة الوجوه في الخافضة او الالاتية الموافقة لان تنقضي حريتها في الوجوه في الوجوه  
 المطلقة هي المستمرة الوجوه لان الضرورة من جهة الوقت المعين ياترسلها بحسب  
 ذلك الوقت وتنقضي المستمرة اما المستمرة الالاتية الخافضة او الالاتية الموافقة  
 لا تنقضي حريتها في الالاتية المستمرة المطلقة هي المستمرة الالاتية لان الضرورة  
 في وقت ما منتهى سلبها في جميع الاوقات وتنقضي الوجوه في الالاتية المستمرة اما الالاتية  
 الخافضة او الضرورية الموافقة وتنقضي المستمرة لانها ايضا الضرورية الخافضة او  
 الموافقة والخافضة في المستمرة **اما** الالاتية الخافضة او الالاتية الموافقة  
 لا يكون تنقضيها المعنوي المرددين تنقضي الخافضة الخافضة لان معنويها الكلية  
 بعينه معنوي حريتها ضرورية الاتية في كل منهما مجموع الا فراديهما احد الطرفين  
 يكون سادس التنقضي الكلية ضرورية ان تنقضي لهما وبين متساويان بخلاف  
 معنوي الوجوه فان معنوي حريتها اعم منها الاتية في كل موضع الاعجاب بالشيء منهن  
 الكلية

الكلية للوجوه بخلاف حريتها مثلا اذا قلنا بعضج ولا دائما اى بعضج ليس بعضج  
 ان ذلك البعضج للوجوه بالالاتية ليس بعضج بالالاتية بخلاف اننا قلنا بعضج بحسب  
 بعضج ليس بعضج بالالاتية ذلك بخلاف ان يكون هذا البعضج غير ذلك بالالاتية  
 معنويها لان معنويها الكلية يكون دفع احد الطرفين احد من تنقضي الكلية للوجوه  
 ضرورية ان تنقضي لهما احد من غير ذلك بالالاتية معنويها كذا في دفع احد من بعضج  
 المرددين الكلية في الاتية هي ايضا الخافضة للوجوه ضرورية حريتها كذا في دفع احد  
 من تنقضي في هذا الاشياء لا يكون بعضج لهما حريتها لا دائما مع كذا في دفع احد  
 من تنقضي حريتها انما يكون بعضج لهما بعضج لهما حريتها لا دائما مع كذا في دفع احد  
 حريتها انما يكون بعضج لهما بعضج لهما حريتها لا دائما مع كذا في دفع احد  
 الالاتية يكون بعضج الموضع في الاصل معلوم ان بعضج لهما لهما حريتها  
 يكون حريتها دائما ولا يصح على تنقضي حريتها بالالاتية والالاتية وافق بعضج  
 حريتها اعم ان الاتية الكلية التي هي تنقضي لهما في الاتية كذا في دفع احد من بعضج لهما  
 دائما والموضع الكلية التي هي تنقضي لهما لهما حريتها في الاصل معلوم ان بعضج لهما  
 كل جسم حريتها دائما فذلك يكون بعضج لهما لهما حريتها في الاتية حريتها دائما  
 دائما ما منتهى لهما كذا في دفع احد حريتها في الاتية تنقضي لهما بعضج لهما  
 حريتها لا دائما في دفع احد تنقضي لهما لهما حريتها في الاتية تنقضي لهما بعضج لهما  
 من التنقضي لهما لهما حريتها في الاتية تنقضي لهما لهما حريتها في الاتية تنقضي لهما  
 لا دائما كل جسم الحريات دائما او ليس بحريتها دائما لان حريتها بعضج لهما دائما ما منتهى  
 ان بعضج لهما حريتها في دفع وقت ولا ثبت لم يثبت في دفع وقت تنقضي لهما لهما حريتها  
 لهما حريتها في دفع وقت ولا ثبت لم يثبت في دفع وقت تنقضي لهما لهما حريتها  
 حريتها لهما حريتها ان يكون بعضج لهما حريتها دائما وان كان في دفع وقت بعضج لهما























[illegible][illegible]

۹۱۲  
در مکتب انجمن فقهیه و حقوقیه اسلامیة ایران  
تألیف و تدوین حضرت آیت الله العظمی خراسانی





















































التي كانت تظهر حركة في العالم من المخلص الذي جاء دينا فزبا ينقطع وبنيان  
وذا ذات قسما فمات بحركة اسرى من الدابة والاطلاق في الفكر الكامن الانقسام  
وجوده في حلالته والحوسر والاسقام والحق وقيل ان يدبر في الحلاله السجدة عز  
وكيف في شرح الانشادات انه لا فكر والحوسر ملأ في انشاداته في المخلص الكين دكم  
ما في الكين في قسرة التوبة وعلو ما في الحلو وكسرة عدد التوبة الانعقاد  
قلته واهل في الفكر كذا له على الحركة والثاني في الحوسر كذا في الحركة  
وغيره كان ان اختلاف السجدة والخط وان كان عليه لا بد من الحركة والارتان  
فكان الحركة المنقطة عن الحوسر على الحركة المنقطة في الفكر كسرة الحركة والارتان  
ففي قضايا حكمها كسرة التوبة بعد الكامن الحكم والوحي بعد الكامن التوبة  
على كسرة الحكم كسرة الحوسر وكذا في شرح الانشادات في التوبة حتى لا يترك في التوبة  
فما في التوبة كسرة التوبة بعد الكامن التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة  
التي في الحكم وكذا في التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة  
اد العنبرين والاربعين والاربعين فلا يخلو في التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة  
التي في التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة  
والسجين والعلم الحاصل من التوبة والحوسر كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة  
لا يترك في التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة  
في قضايا حكمها كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة  
التي في التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة  
معدلات كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة  
فما في التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة  
عزيرين كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة  
التي في التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة كسرة التوبة

القرويات معنا هذه البنا من خضبا يكونه التقديري بما هو ذا سواد  
 ضرورية في نفسها وممكنة او موجودة وسوا كانت بدنية او ممكنة في زمانها  
 مؤلف من البقيتين لا فاة في البقيتين والوسط فيهما يكون عليه ضرورة  
 الحكم المطرد اليكس البهتان بهما في عليهما ان يكون من ذلك على ضرورة  
 الحكم في الخارج ايضا ويسمى بهما المات لا فاة في عليهما اعني عليهما الحكم على المات  
 والمات يكون كذلك ويسمى بهما البنا لا فاة لا فاة من البنا في اعقل  
 العلة في الوجود في الوسط في بهما ان الم في العلة الوجود لا يكون لا فاة  
 ايضا على الوجود لا يكون مطلقا كما في مطلقا زيد شقن في مطلقا وكل شقن  
 الاطلاق هم فان شقن الاطلاق كما في العلة شقن الحكم على العلة الوجود  
 فيها وقد لا يكون كذلك لا يجوز ان يكون معلولا لا يكون كما في مطلقا هذه قضية  
 يحل اليها البنا وكل شقن مطلقا البنا في مطلقا وسطا في مطلقا البنا وعلة  
 لوصول البنا مع العلة في المات في مطلقا في الوسط في بهما ان في  
 انك لا معلولا لوجود الحكم في الخارج ليس دليلا كما في قولنا في مطلقا مطلقا  
 الاطلاق لا يكون باسما مطلقا في قولنا هذه القضية مطلقا مطلقا في مطلقا  
 محضها لا لا فاة البنا مطلقا في مطلقا في مطلقا مطلقا في مطلقا  
 حايع اعرف واما البنا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا  
 آراء مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا  
 محضها كما لا فاة البنا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا  
 محصل من البنا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا  
 الواقع في البنا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا  
 باع و سوا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا في مطلقا



























فقد خرج فاما ان يقع ويوجد معه الالزام او لم يوجد فان وجد معه كان هضم  
الممكن مستلزما للحيال هذا نظير وان لم يوجد معه فقد حصل للمزعم بدون  
الالزام هضم والحيال المتعذر منها ان يقال ان ما يوجد هضمه كعدم الفعل  
الا ان لا يتكلم عدم العلة الا على ان عدم الفعل الاول لا يتقرر الا بالمتكلم  
ذلك فيضم الملازمه وان يريد ان عدمه مع كونه حلقا للعلة الاولى فيمكن  
ذلك كما فيضم الملازمه لكن لا يتم انما له عدم الفعل الاول مع كونه مستلزما  
للعلة الاولى لان هذا لعدم الخاص بها لا بالمتكلم فان قيل المعدل الاول يمكن  
بالانحياز لمقتضى فلا يكون ان عدمه على ما لا يتقرر ان يكون انشراح  
ممكن لذاته واصبحت الى شئ اخر وقد وجد بها رمتها لذاته كوجودها  
فلا يمكن لذاته فانما انشراحه على كونه وجوده في ان عدمه صار محتجا  
لذاته ان يكون بجبته اجتماع التبيين وهو مع لذاته فكذلك هضمه اذا اورد  
عدم المعدل الاول لم يلحق مع عدمه فيوجد كان ممكن لذاته فاذا اخذ هذا  
العدم مع وجود العلة الاول الموجد لوجوده فكذلك كان محتجا لذاته هذا  
خلف على التبيين الذي اورد المتأخرون على انفسهم كالموجبة الممكنة وهي  
مستلزمة لوجودها كونه على ان لا يكون ان لا يكون لغيره من الالزام  
عكس وهو بعض مركب من ان كان الا لا يصدق تنقيده وهو انشراح مركب  
زيد الزم الزم الزم وذلك لان الحكم على مركب زيدا بفعل لما علم في حقيقة  
المصورات وتبين ان مركب زيدا بفعل محقق في غير الزم من الزم وفيه  
ولا تلتزم ان سلب الزم من غير ان لا يكون شبه ضروري وجوابه ان لا تستلزم  
صدق ذلك لاشئ من مركب زيدا في غير الزم ضرورة ذلك ان الحكم على كونه  
زيدا بفعل الزم ان غير الزم من ان ليس الحكم على كونه مركب زيدا في الخارج  
بالفعل

يكون

بالفعل

بالفعل فقد طهر على انقضاء العقل ان مركب زيدا في الخارج بافعل وان لم يكن  
مركب زيدا اصلا ايضا والزم ان لم يكن من مركب زيدا في الخارج بافعل  
كذلك من جهة ما ينزه العقل ان مركب زيدا في الخارج فيكون الزم ايضا داخلا  
في مركب زيدا ولا يمكن سلب الزم من نفسه فلا يصدق الحقيقة المذكورة  
وعين زيد لذاته جاتا ويقتل لا يستلزم هذا الحق اليقين لا يتحقق عين  
المصورة الحقيقة والفرق بين ذهلي الشيخ وانما داني حسن ذلك قال الشيخ اذا  
قيل كل من جاتا معني به كل انقضاء العقل ان مركب زيدا في الخارج سواء كان  
ج بافعل في الخارج اذ لم يكن في الخارج اصلا من ان لم يكن ج جاتا في الخارج  
احده اعمدا قال كل من ج معنا كل ما يقع ويكن ان يكون ج بافعل  
في الخارج او لم يكن وسواء فرضه العقل ان مركب زيدا في الخارج فخرج انقضاء  
ج عنه على العتلات وعلى غير على ذهلي الشيخ الا اذا داني ج ج بافعل في  
والاخر ان لم يكن ج في الخارج اصلا كق انقضاء فرضها انها بافعل في الخارج  
وخرج عنه انقضاء ان لم يكن ج بافعل في الخارج ولم يبرز بافعل انشراح بافعل  
في الخارج ولا على ذهلي الشيخ ان يدخله ما دخله ج في الخارج وعلى ذهلي  
الاخر ان لم يكن ج في الخارج اصلا لم يبرز بافعل انشراح بافعل فلا اذا  
قدما كل اسود جامع البصر على ذهلي الشيخ الاشياء التي هي اسود بافعل  
في الخارج دانيا وعين داء كالفرا والقي واشياءها دخل ايضا الاشياء التي لم يكن  
اسود في الخارج اصلا والشيء ج يكن للعقل فرضها اسود بافعل وخرج عنه  
الاشياء التي لم يكن اسود في الخارج ولم يبرز بافعل انشراح اسود في الخارج كالفعل  
اذا لم يرضه انها اسود بافعل وعلى ذهلي الشيخ ان يدخله ج في الخارج هذا  
القسم ايضا فلا يصدق كل اسود جامع البصر بافعل على ذهلي الشيخ دانيا



او دخل في الاشياء الابيض دائما التي لم يبرز منها العقل انها اسود ولا  
 شك انها لا يكون حاصلة للمجرد على من الارقات فلا يصدق القضية المذكورة  
 كليا واما على هذا الشيخ فيصدق عليه وانا عرفت ذلك من انزل بين الاصطلاح  
 ويقتل الوصفان صلاح الما ان يكون عين الذات التي صدق عليها او  
 لا ان لها او غيرها معا فان كان عين الذات اولا لها لا يكون عن اصطلاح  
 وقت في نفس من التقيا وذلك لان كل موصوف ان يكون على هذا المصطلح انقدر  
 بحسب ان يكون موصوف في اصطلاح ان التقدير خارج عن الذات ولا زعمها  
 فيصير ان يصير الذات ولا يكون موصوف في اصطلاحها بالاعتقاد فلا يكون الا في المكنة  
 نابعة هي الاخر والفعالية يكون كلما دخل في المصنع بحسب اصطلاح الفاعل  
 دخل فيه بحسب اصطلاح الشيخ ولم يبق الفرق بين الاصطلاحين وان كان عرفها  
 معا كما ذكرنا كما كانت لا يكون بين الاصطلاحين فرق ايضا في القضايا التي  
 انكروا لكم عن الذات كما كانكم بالقرينة والممكنة وذلك لان اذا قلنا كل كذا  
 انسان بالقرينة مثلا فقد كانا في كلامنا العقل ان كانت بالقرينة بالقرينة  
 بالقرينة مادام ذاته موجودة سواء انقضت بالكتابة او لم تنصف هكذا قلنا  
 كل كذا كذا بالكتابة وذلك لان الحكم صرحه بالقرينة لان ذات كذا لا يكون  
 ساكن بالكتابة مادامت الكتابة موجودة سواء انقضت بالكتابة او لم تنصف  
 واذا حكمنا على كذا فرفضه العقل ان كانت بالقرينة بالقرينة بالقرينة او  
 بالكتابة علم من ذلك ان هذا الحكم ثابت لتلك الذات وان لم ينصف اعتد بها  
 انها كانت بالاعتقاد وذلك لان الذات التي يبرز منها العقل انها كانت بالاعتقاد  
 لا يبرز ذات اخرى بسبب ان لم يبرز العقل انها كانت بالقرينة بالقرينة بالقرينة  
 عن حقيقة تلك الذات معا فانها حصل وجهدت صفة الكتابة لم يوجد

فانما كانت

تلك الذات ولا يبرز ذات اخرى فاما حكمنا على تلك الذات بانها انما  
 اى بان يمتنع انكارها لاشياء عنها بحيث يمكن تلك الذات اشياء فليس هو  
 ابيض ولا يمكن الاشياء لانه تلك الذات هي واما التقيا بالقرينة عنها الحكم  
 لكونه ذات المصنع كالمطلقة الصلة والقرينة وعينها فالفرق بين اصطلاح  
 ظاهر فيها وذلك لان اذا حكمنا على الذات التي هي ذات العقل انها كانت بالقرينة  
 ولم يتقدان هذا الحكم واجل الثبوت لذات الجيم فيجوز ان يكون لموصوف جيم  
 في ذلك الحكم فاما ان عرفنا العقل ان تلك الذات كانت بالقرينة بالقرينة بالقرينة  
 على مذهبنا فيمكن انما نأياها بقدر ان عرفنا ان عرفنا ان عرفنا ان عرفنا  
 وانما عرفنا ان عرفنا اصطلاح الشيخ ومع ذلك سيرا الى الشيخ وادعوا  
 اعتراضات سر على اصطلاحهم على اصطلاح الشيخ وذلك لانهم قالوا ان  
 كلج بان كل ما هو بحيث لو وجد في الخارج كان في حقيقة لو وجد كان  
 وهذا الحكم من اصطلاح الشيخ لان كل ما هو بحيث في الحقيقة المذكورة يجوز ان يكون  
 العقل الشيخ بالاعتقاد بالخارج لكونه كذا في حقيقة ان عرفنا ان عرفنا ان عرفنا  
 يكون بحيث لو وجد في الخارج كان في حقيقة ان عرفنا ان عرفنا ان عرفنا  
 في حقيقة العقل انما اسروا لكونه بحيث لو وجد في الخارج كان في حقيقة ان عرفنا  
 اذ هو في الخارج ابيض دائما واذا اصطلاحا على هذا اعترفنا انما عرفنا ان عرفنا  
 ان تنكس ممكنة هذا الاصطلاح لان الحكم بحسب هذا الاصطلاح على ذات  
 يكون بحيث لو وجد كان بالاعتقاد بخبرنا ان يكون ذاتا من متباينات  
 لاحدهما ج بالاعتقاد ولم يسلنا خلاصا فيصير ان ثبت تلك القضية  
 لذات التي لم تنصف لها اصلا وليمكن ان ثبت تلك الذات لا تلك القضية بالاعتقاد  
 لان ما ان تلك القضية سبقت تلك الذات فلا يمكن على اصطلاحنا ان كانا مثلنا

بالقرينة





[illegible]

الى سواء الطريق قد ارجع الى مقام التحقيق  
انه حينئذ سترى حقيقته والله اعلم

۱۰







عن الخطأ في التفكير في شيئا انك ما حفظت منه فممن الخطأ وهما يتجانان هذه  
المسئلة من المنطق فثبت ان من علم المنطق بهذا الرسم على سبيل ما ذكرنا من ان  
وهو الخطأ انما لما بيننا ان من علم المنطق بالرسم المذكور لم يخلو من سبيل  
من المنطق على ان العنصر لم يعلم المنطق بالرسم المذكور كان عدم العلم بالارادة  
التي تبين التفسير لم يرد عدم العلم بالارادة كاستاد ان التفسير صواب من التفسير  
التي لا تباين في كلام المعتزلة ما ان الوجه الاذن صديق اما لا فلا لا مسلم ان التفسير  
مع الحكم قسم من التفسير فلما لا يتم ما ذكرنا ان لو كان التفسير عند من قسم  
العلم الى التفسير والتفسيرين عبارة عن مجرد الادراك وهو مسمى بل التفسير  
عند الادراك لا مع الحكم والمقيد هو الحكم كقولنا قسم من التفسير هو الحكم  
وهو قوله انما لا يتم ان كان عبارة عن حكم بل ان يكون قسم التفسير  
قسم من قسمه انما قد جعل قسم من العلم الذي هو نفس التفسير فلما لا يتم ان العلم  
هو نفس التفسير وان من قسم العلم الى التفسير والتفسيرين كمن قسم ان العلم هو نفس  
التفسير والورود فيكون نفس الذات م واما الوجه الثاني فقام الدورود  
لا ان نفس الذات المراد بالتفسير فقط انما هو نفس الذات مطلقا او المقيد بعدم الحكم  
فان عني نفس الذات مطلقا انما هو نفس الذات مطلقا او المقيد بعدم الحكم  
وهو كون الخطأ فقط قد تجاوزنا ان عني به المقيد بعدم الحكم انما هو نفس الذات  
في التفسيرين عني ما ذكره كلام الجليلي في بيان جميع ما ذكره على صنعة الاول  
او لا وانما في ما عني على تعيين المعنى المراد من لفظة التفسير الذي هو مشترك لفظا  
بين التفسيرين الذات مطلقا وبين التفسيرين الذات مقيدة بعدم الحكم وانما في  
الاختلاف بين تعيين المراد من لفظة التفسير لا ياتي في وروده مطلقا بل في  
العبارة ويقتل عني المراد بعبارة عن العنصر من التفسير لسيلا هذا

نانه لا يرد

فانه لا يرد على الوجه الذي ذكره المحقق ويبدو على الوجه المشهور عناية ما انما بان  
ينبغي محبة العبارة ولا شك ان العبارة التي لا يرد عليها شيئا يكون اولي من العبارة  
التي يرد عليها شيئا وينبغي محبة العبارة وهذا الدورود كما فيه نوع من العنصر  
عما ليس ياد الى ما هو ادلى ما انما هو الوجه ان في علم الدورود ومفسر لا يرد على تقدير  
التفسير هو المبدأ وقسم التفسير بعينه فقط لا يتغير التفسير المذكور والآن هو من  
لا يرد ان هذا المبدأ من التفسير انما هو انما هو ما ذكرنا ان التفسير الذي ذكره  
صنفه فمردود من لان المحصور الذهني المطلق الذي هو التفسير هو نفس التفسير  
في التفسيرين لم يرد ان يكون نفس التفسير انما هو نفس الذات مطلقا او المقيد بعدم الحكم  
والتفسيرين لا يرد ان يكون نفس الذات مطلقا او المقيد بعدم الحكم  
والتفسيرين لا يرد ان يكون نفس الذات مطلقا او المقيد بعدم الحكم  
من مميزات الذات م وهذا انما هو عبارة عن التفسير وانما انما هو نفس الذات  
الذهني المطلق لا يرد ان يكون نفس الذات مطلقا او المقيد بعدم الحكم  
بل يرد ان يكون نفس الذات مطلقا او المقيد بعدم الحكم  
ما صدق على التفسيرين محض انما بل معنى التفسيرين هذا انما هو نفس الذات  
انما يتبين ان التفسيرين محض انما بل معنى التفسيرين هذا انما هو نفس الذات  
نفس الذات مطلقا او المقيد بعدم الحكم  
منها انما على نفسه فلا ان التفسيرين هذا انما هو نفس الذات  
العبارة مطابقة لان هذه العبارة لا يرد مع العلم بالوجه فلا يصدق على العلم على  
احد انما هو نفس الذات مطلقا او المقيد بعدم الحكم  
نظرا لان صاحب العلم في هذا الكتاب انما هو نفس الذات مطلقا او المقيد بعدم الحكم  
حزبه لا يرد ان التفسيرين المراد من لفظة التفسير انما هو نفس الذات مطلقا او المقيد بعدم الحكم















ويكون المحذر شيخا يصاحبه الملك والالان بطلا حريته والحداد يذبحون فلا يكون دولولا  
الزنايا بالكون ما دولوا لاطرافها الضعيف وقد فرقت ان الترام صعدوا الى  
أحد جرحه بانه جرحا كذا ذلك العجز بدولوا عليه بالترام فقد صعدوا الى قوزة دار  
في افرام ولا تارة دار جرحا بالفرق عجز عن الضيق والالتزام بالترام فقد اذلتهم فقد اذلتهم على جرحه  
المطابق والحق الذي ذكره العجز من ان يافى ذلك بخزانة يكون أحد جرحه بدولوا  
عليه بالترام والجرح الآخر بدولوا عليه بالمطابق والعجز خلا الاستاذ في ريات الخبر  
والتقوى الحاد الحق لا من بطلان المعصية بان هذان عجز من الضيق والالتزام بالترام  
لنضائنا في الجرح بالترام من الضيق عند العقد الكذا في نيلنا كان  
مجد معتد رابع قطع العجز عن هاتين في الضيق اهلنا التزموا الضيق  
وحده بما كنيت يكون بالترام المعصية عند العقد وكذا ان التزموا  
المواحد لعين نفس الانثى بغير الضيق من جرح والفرق من جرح في ما ذكرنا والاحد  
ان يقال الجرح بغير الضيق انما يقال بغير الضيق والاحد في الكلام الجرح بغير الضيق  
المعصية ههنا لما راجعنا الى الضيق والذكر في التزموا الضيق اهلنا الضيق والكذب  
في التزموا الضيق اهلنا الضيق والذكر في التزموا الضيق ههنا حيث هي احمل ان التزموا  
تخصيصها وعدم احتقال الضيق والذكر في التزموا الضيق ههنا في التزموا الضيق  
احتقال الضيق والذكر في التزموا الضيق حيث انما جرحه ولما حصلوا في الضيق  
بقال في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق  
الاحد والاحد في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق  
جرح في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق  
الاحد في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق  
الاحد في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق في التزموا الضيق

فكأنه يتركه، فتبقى سائر فروع هذا الموضوع إياه أيضا، فنقول لا مشقة في  
القبلة التي هو مورد الحجاب، بعد ورود السلب لا مع ما أن يكون مورد الحجاب  
القبلة الشرقية أو الغربية، والثاني، والثلث، والأركان، فقولنا دفع القبلة السلبية  
ورفع الحجاب على القبلة السالبة موجبه، ههنا قول في خفاء أو هو الحجاب  
والقبلة، وهو الترتيب الذي هو المقدر بين هاتين القبلتين الشرقية والما وراءها من  
منها، لا كما لا يرى في القبلة الشرقية والما وراءها، وعلم من هذا الكلام أن المقدر  
عاقلا عند القبلة التي هو مورد الحجاب أو السالبة، ثم هذه، بعد ذلك، والجب  
اتم، وذلك من جهة الحجاب بل من جهة المصنع، فها هنا رأيت مذهبين في الكلام  
ولم يفتقر إلى هذا الكلام الاستاد وأولنا أن يقال في القدر وهو لا يعتد به  
المصنع، ثم رأينا أن يكون من القبلة على وجهين، الأول من القبلة السالبة  
التي هي الأصل، ثم لا يخرج من ذلك، بل هو المصنع، ثم من القبلة عن المصنع  
لا يجب حجب من قبله، وهو ما لا بد من حجب من قبله، ولكن لا بد من الحجاب  
للاختصاص بالانتماء لحلام الحبيب، فإنه لا حق له إلا في القبلة السالبة، فها هنا  
على ما أحدثت ههنا، التقديرين أيضا، أحدهما، أن القبلة إذا دل على حجب  
الانتماء للطائفة، كما دل على انتماء مدلول مطابق والمدلول المطابق للمدلول  
المطابق لخط فيكون جزء القبلة مركبا بالقبلة المدلول المطابق، وكذا إذا دل  
جزء القبلة على المدلول الانتماء إلى القبلة، فها هنا التقدير مدلول مختص  
فيكون المدلول مطابق لاستعمال التقدير المطابق للمدلول المطابق بل جزء  
المدلول المطابق لخط فيكون جزء القبلة، وأما دل على المدلول المطابق فيكون  
مركبا بالقبلة المدلول المطابق، وهو ما لا بد من حجب من قبله، وهو  
الذي كان مقتضى السالبة المدلول الانتماء إلى القبلة، ثم لا بد من الحجب





الكان عنما يعتمد المحرور العوض ويحجمه وان كان يحجمه اما ان يكون  
نفسه فليزاد ان يكون العاضل جزءا منه او خلافا من مزايا طرح الاستيعاب  
انتمى من نفسه وعرضه او مضافا ليكون عارضا لكن ذلك الخارج ليس عارضا  
لنفسه بل يكون العاضل بالمعنى هو الخارج الا ان ذلك الخارج العاضل بما عارضا  
وامتدح لان هذين الصيغتين صفتان لكلام الجليل لئلا يربط العاضل انما  
واعلم ان تقرير مراد الاستيعاب ينفذ عنه كلام الامام عن معرفته على ما يتبين  
مقتضى وجه الانتماء بخلافه عن الامتناع الذي لا يكتفى بالمتنطقية بحيث  
ينطبق كما هو على كليات الطبيعة لان الزعم من هذه الامتناعية على كلام  
الحقايق المحصورة التي هي كليات حقايقية وتحتيق هذه الحقيقة المذكورة  
موصفة فليتحقق هناك اذا تمجد هذه الحقيقة فتعقل مراد الاستيعاب  
اذ لم يكن الفصل الذي بين الماهية عن اشكالها في الوجود لا في الماهية مجردة  
فحقايقية بعدد سبب على احتمال كونها لا يكون في الخارج عن كمالها فاذية قطعية  
فحقايقية فاما الفصل الذي بين الماهية عن اشكالها في النفس لا في الوجود  
بالنفس وقدرها يمكن ان يستدل على بطور اشارة الى ان احتمال الماهية  
الامكان لها على ان تستدل على استبعادها الامكان الذهني الذي  
هو مرد والذهني وما انتماء على الامكان الذهني لا يحوي متغايضا  
هذا النوع الذهني المذكور على ما علمنا من الامتناع من ذكرها  
الاشارة المذكورة المتضمنة في نفس الامر فحقايقية هذه العبارة بما يمكن  
ان يستدل بان عبارة الامكان متضمنة بصفة او بطلانه وصريح الامتناع  
في شرحه الطامع بنفسه وهما بين وجه خطابه واما تقديره في  
تحقيقه صاحب الزعم ان بعدد الفصل المميز الذي في الخبر ما استقام

الجنس والحيوان ونظم الذي نظم لتمام كلام الجنين ان لا يصدق اننا نحن الان  
ما ذكر في تقليدنا انما لا يستلزم الاصل في الجواب لا يصلح لتقليد الان المختلف في  
التقديرات عند اختلاف اعضاءها بما يجملها يمكن وفيه دالة على اختلاف  
والغير وهذا ليس كذلك لان الفرق بين القديم الماهية والزم المشترك والى  
بعضنا انده هو الخوف قديمة دالة على ان العقل يجلد ان يكون عقل الان والحيوان  
والجواب انما يراه اذ هو المعترض في الجملة لا في الاصل انما قد يقتضيه هو كلام  
والليكن نحن يعرفون ان الواحد فقط لا يتغير لا في ذاته اننا نعلم ان ليس من الممكن  
عننا لثباته في جفجف وان كان لثباته اظهر من ان احتياج الحيوان الى كسب  
لك يبين من هو مثله وبقا لم يكن السير للحيوان من الاشياء ان هذا لا شك  
له في الجسم الذي هو الخواص لا في الجسم فيكون مشتركيا من الفرق  
عننا ما كانت في الجنس كلام المعترض انما اعترض التزييد العمود في الفصل  
الحير العنصر من الشارح في الجنس لا في اعتبارها في المين في الوجه في الجنس  
لاستنتاجها في احواله الماهية المركبة من امرين متساويين او امرات وفيه فان  
كلان ذلك لا يصلح وان كان صاها في الحافيك احدها فضلا في ماها والآخر فضلا  
بعيدا ليكونه اول من اعكس لا ما ذكره بعضنا في بعضنا ان الفصل الحير  
والفرد وليس بمحقق الوجه بل هو بدعي في اصل المنكر ولا يستلزم في كلامه  
فقال لوزيك الماهية حقيقة من امرين متساويين فما ان لا يحتاج احدها  
الى الآخر وهو ضرورة وجوبا لا يحتاج بعضا من الماهية المتقدمة الى  
البعض او يحتاج فان احتاج كلهما الى الآخر بل في الدور او في الدور المتزوج  
بل من جملة ذاتها متساويان احتياج احدها الى الآخر ليس له في احتياج  
الآخر اليه اذ لا يتلزم في الحافيك مثلا من امرين متساويين فكل واحد  
الان

في الجسد من المشرك في الجسد ولا في الجسد ففاسد لا قال لا شفا لئلا يفتقر  
 العضل لا شفا لئلا يفتقر في اجزاء الذوات المركبة من امرين متساويين او اوجور  
 متساوية ومن اشفا لا يفتقر وان كان كل من تلك الاثني طاكه متساوية  
 احدهما اصل اخر ما طاكه او اخر فضل بعد لا يكون اولى من الآخر  
 معناه يجوز ان يكون احدهما احصى من غير لغيره وان اشتركتها في كونها  
 ذاتية لا هيبة كغيرها متساوية لا يميز بينهما في كل الامور سلطان ذلك  
 لا يجوز ان يكون كل منهما فضلا قريبا بالذات على الاستماع ذلك ومن غلط  
 هذا المعنى من هذا ان يجهل ان يكون بعضا قريبا بعضا بعد وهذا ليس  
 بل لا يميز بينهما في كل الامور لا استماع في الذات لا في السبب فيكون لغيره فضل  
 كلام المعنى من غير معناه ان قد يفتقر لثان مع انه من انضمت الكلام الجبريان  
 المتساوية في ذات ليست من ذات الا فضل وذلك في حق العلم بغيره من العلم  
 عليه هو ان يفتقر من غير من غير لثان من ذاتها فيكون لغيره فضل  
 من ذاتها ان هذا فضل اوله صفها لا شئ في هذا ولا في غيرها فيكون  
 المعنى من غير لثان الحق كلام الاستماع في العلم في العلم في العلم في العلم  
 كلام المعنى من ذات اللان مع بعض لغيره ليس كما يكون الشفا ان يكون  
 بعض واحد واحكاما ذكر بعض ذات هيبة لان ان في غير بعض ما يكون  
 بعضه للملزم في العلم من غير العلم ما ذكره بل لا يمكن بعضه للملزم  
 بعضه كلام الجبريان سلطان ان الثاني في بعضه ما يستلزم بعضه للملزم  
 لكن هذا لا يفي في كلام الاستماع لا يفرج عن عيبه شئ بعضه لبعضه  
 في علمه من غير ما يتم وتقرير كلامهم هذا لا يفي في بعضه للملزم في بعضه  
 اللانم يكون في اللانم لان بعضه للملزم بعضه اللانم اجزم العقل

العلم

باللزم

باللزم منها ان البحث في اللانم البين مع ان ان بعضه للملزم حصل في  
 باللزم فتقرر ان كان بعضه للملزم في اللانم يكون بعضه اللانم مع بعضه للملزم  
 وليس كما يكون البعض ان يكون بعضه للملزم ان هذا ليس بالعلم على الام  
 لا على كلام الاستماع ومن غلط هذا بعضه للملزم في قوله من يكون بعضه للملزم  
 على اللانم يكون بعضه اللانم مع بعضه للملزم هذا اللانم بالعلم ان لا يفتقر  
 وقال الثاني غير بعضه على يكون بعضه للملزم في العلم بغيره وعقد عند  
 قياسه من اللانم البين بالعلم ان في كل الشرا اليه فتقرر ان بعضه للملزم  
 بعضه اللانم وان بعضه لبعض العقل باللزم من حيث ان ان بعضه للملزم  
 حيز العقل وهذه القيمة مقدم الشراية القاتية على بعضه للملزم في اللانم  
 كيف بعضه اللانم مع بعضه للملزم وانما اطنبت في هذه المسئلة لتقرير  
 على فهم هذا المعنى من بعضه للملزم كلام المعنى من حيث مباحث العرف وهذا  
 ليس بخلاف ان العرف المخالف وهو لا يتبع بانفكاك عن الشرا وان لم يتبع  
 انفكاك لا يلزم ان يكون منفكا حتى يتحقق سبب التوازن ويظهر لجان ان لا  
 يتبع انفكاك ويوم لم بان المخالف وهو لا يتبع انفكاك عن بعضه اللانم  
 معانها بالحق بان يكون ذاتا بغيره وان كان انفكاك عنه وانما ان يكون مخالفا  
 بالفعل وهو ان يكون سبب انفكاك المحرمة المحرمة وهو ان يكون  
 بغيره ان قال كالمسبب والشرا وهذا غير حاصرا لان الحصة منها المخالف  
 بالحق وتسمي المخالفات الامتيازات المذكورة فلا يجهل ما قال بعضنا ان  
 ان العرف المخالف لا يلزم ان يكون منفكا حتى يتحقق انفكاك السبب  
 كلام الجبريان ليس من كون التقيم غير حاصرا لئلا يفتقر بعضه للملزم في بعضه  
 كلام الاستماع واعلم ان الحصة قسما على ان لا يفتقر بعضه للملزم في بعضه



هذا الكلام ليس بغير تلك التقوية كما لا بد من انقسام الابعاد خاصة وان كان  
عاما كمن يتسمى من الكل الخارج عن تلك الخاصة والعامة فليكن انقسام الكل على  
مقتضى تقسيمه لا محالة على ما كان هذا في خاص في القيمة الخمسة للانقسام  
للمجرد والعقل الى الترتيب البعيد مثلا فاصلا ان الكل الداخل في الماهية  
يكون اربعة انقسام وليس بغير كلام الجيبان كون الاثنين من الاربع  
وكون الاثنين عروضا لاني في كون جميع الانقسام سبعة وانما هو لكون هذا  
في القيمة الخمسة لان انقسام البسطة العقل الى الترتيب البعيد  
تأويلها فليست شيئا في ترتيب الجبر والعقل على انقسام الاول في الكل  
الداخل في الماهية بخلاف اللازم والموافق ما على مقتضى تقسيمه من الانقسام  
الاول في الكل الخارج عن تلك الخاصة والعامة عدوا الانقسام الاول في الكل  
الداخل والخارج من الخمسة فليكن انقسام الكل الخارج عن اللازم والموافق  
ثم قسمه الى الخاصة والعامة لانه انقسام اللازم والعامة من انقسام  
الكل وقد عرفت ان الانقسام الخارج يكون سبعة لكون اللازم والموافق بين  
الانقسام الاول فيكونان معدودين في الانقسام الكل الخاصة والعامة من انقسام  
الانقسام بالانقسام فيكونان الانقسام سبعة وانما في تقسيم الكل الخارج عن اللازم  
الخاصة والعامة من انقسام ثم تقسيمه الى اللازم والموافق لا يكونان من انقسام  
الاول في الخاصة والعامة والعامة من انقسام الانقسام خمسة لانه لا بد في مرتبة  
تقسيم المسامحة الى قبل الا ان يخرج كلام المعتزلة من ان حاصل كلام المعتزلة  
تحت هذان ذكره فقط صحيح كلام الجيبان ما فرق المعتزلة بين انقسام  
والاخر غير ان كلام الجيبان عرفت ان انقسامه في انقسام الانقسام  
الاخر من الانقسام في وفي ترتيب الجبر في الانقسام في نظر الانقسام وهو انقسام على كلام

والنوع

المعتزلة

المعتزلة انما كانت لتفصيل هذين للافراد والتقوية لا لادراك الجيبان في ذلك هذا  
تقسيم حقيقي للجبر في انقسامه في كل واحد من الانقسام اسم اسم الجبر في وضعه على  
خاصة من عدم علم ولا لذلك بل هو ذلك هو الذي لا بد من التقوية  
الاول في ترتيب حقيقي والتقوية في الحقيقة انقسام الكل الى خمسة بالحقبة  
في التقوية انما حاصلها ما ذكره ان الجبر يقال على ما هو عليه هذا المعنى  
انقسام تحت اسم وهذا المعنى هو الجبر في الانقسام في وضع اسم الجبر في الانقسام  
ما انما يقال ان يصدق عليه هذا المعنى هو الجبر في الانقسام في الطبيعة كما لا بد وهذا  
الانقسام وهذا المعنى هو الجبر في الانقسام في المنطق وانما هو الجبر في  
الانقسام في الحقيقة من هذا الجبر في الانقسام في المنطق وانما هو الجبر في  
الانقسام في الحقيقة لان من الجبر في الانقسام في المنطق وانما هو الجبر في  
تقسيم حقيقي حتى لا يخرج ذلك من الكلام في وضع اسم الجبر في الانقسام  
المعروف كلام الجيبان التقوية من انقسام الجبر في الانقسام في الحقيقة لا يخرج  
تكونه بالانقسام لان الانقسام من التقوية بتقسيم المعنى في الحقيقة وهو ما لا يخرج  
الانقسام من انقسامه وهذا هو التقوية على من عرف ما بعينه لا يخرج  
من تقسيمه وتقسيم الكلام المصنف انما على معنى التقوية في الانقسام لا يخرج  
عن قول معتزلة على تقسيمه ما لا بد من اسم الجبر في الانقسام وانما هو الجبر في  
ان اسم الجبر في وضعه على خاص من انقسام لان التقوية في الانقسام في  
اسم المعنى موصوفه لكونه من انقسامه في الحقيقة وانما هو الجبر في  
لكن انقسام الجبر في الانقسام في الحقيقة لان التقوية في الانقسام في الحقيقة لان  
بين كلامه ان يصدق عليه انقسامه في الحقيقة لان التقوية في الانقسام في الحقيقة لان  
المسامحة فلا يكون الجبر في الانقسام في حقيقة مشتركة بين الامور انما قد علمها انها

حيثما تضاف ولا يقر بالانتماء لكونه من اثار الانسان وهذا اذا لا ينفي بل يثبت  
 ان يمكن ان يكون له في ذاته وفي الجسد فيفسد عقلا به فيجب ان يكون له في ذاته  
 والحقائق التي لا تملكه وتكون انظر الى هذه الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
 لما ذكره اذا جعل من التفرقة هناك واحد صاحبها عن التفرقة هذه التفرقة  
 بان لا يفسد تحت التفرقة بل يثبت في الاضاف في فلا يكون اصل السؤال بان يتبع مع شئ  
 آخر وهو المتعلق بهذا التحقيق لا ينفك الا انفسا كلاما اساد وهو متعلق  
 بوجوب الوجود في الكلام المتفرقة بان لا يفسد لان اثاره بان يتبع ان يكون له في ذاته  
 كلية في ذاته من غير تفرقة لان اثاره في ذاته هي حقيقة في ذاته الماهية المعروفة بعد  
 العلم والكلية والموجود في الخارج هي الماهية الحقيقية بتفصيل غير اثاره وهذا  
 فالتفرقة في ذاته ان يتبع ان يكون له ماهية كلية في الخارج فهو علم في الماهية  
 الكلية المعروفة عن الشخص لا يكون موجودة في الخارج الستة لكن من قال ان الجوز  
 له ماهية كلية مع عدم الشخص في الخارج حتى يتوجه على التفرقة بوجوب الوجود في الكلام  
 الجوزي في ذاته ان لا يدره المتفرقة في ذاته بل الموجود في ذاته هي الماهية  
 المتفرقة في ذاته في الخارج عن تفرقة التفرقة لان لا يجب عليها ان تكون واحد  
 التفرقة في شئ منع احدهما ولو اثاره منع التفرقة لان لا يفسد الى الاثار التفرقة  
 التفرقة في ذاته بل الموجود في ذاته هي الماهية المتفرقة في ذاته في الاثار التفرقة  
 فان من قبلها في جود الماهية الكلية في شئ آخر هو اثاره في ذاته في الاثار التفرقة  
 متفرقة في ذاته في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 من الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 فتستدل لثبات الموجود في ذاته هي الماهية المتفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة

من حيث هي وجود في ذاته لا يمتنع الى بيان ثم قوله الوجود في ذاته  
 بين الماهية الشخصية شئ من غير اثاره في ذاته في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 العلم والكلية لان تحصيل الماهية الكلية من اثاره في ذاته في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 الا اثاره في ذاته في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 وهذا كما في التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 الاستدلال في تفرقة التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 اذا استقام في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 الفصل في التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 الجوز في التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 هي فصل في التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 بان هذه الحقيقة المذكورة مرادة في تفرقة كل واحدة من الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 الفصل في التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 من حيث هي فصل في التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 بهذا الموضع ولم يذكر في سائر القوانين المذكورة مع العلم انه في ذاته في الاثار التفرقة  
 من هذا التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 ولم يفرق في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 اصلا لانه في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 سببا محض لا يراه في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 الاضافي لا يدر من تفرقة الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة  
 حيث لا يراه في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة في الاثار التفرقة

من حيث هي









تبين في الحقيقة انما هي المنفعة من الشيء وتوضيح الكلام هو ان الذهب كما يستعمل  
عن الدنيا وقد يتغير من الاضطرار الى الامم فيكون الامم او الاضطرار مطلوبين  
من جهة تفكر في وجه الذهب الذي يظهر لا من جهة اقله في الحصول ولا شك ان ذلك  
الوجه كما يمكن ان يكون وجهه صاخره صاخره كما يمكن ان يكون وجهه صاخره كما  
من جهة الاستفادة العامة بها الذهب وغيره كذلك يمكن ان يكون وجهه صاخره كما  
الامم من مطلوبا من جهة تفكير في وجهه صاخره او من جهة كونها مائيا او غيرها من اوجه  
الاهلية او الضارة بها لو كان الامم من مطلوبا من جهة كونها مائيا او غيرها من اوجه  
من الامور التي يكونها خسر منه ومن هذين الوجهين يمكن ان يتغير في الذهب  
من الامم الى الاضطرار بالعكس او بالادل فلا الامم ان امكن ان مطلوبا من جهة  
لغيره كما يكون من ضرر الجوع الى الشاسر او الى الادارة سببا لضرره  
ان يحصل من هذا المفهوم ان من الانسان واما في الثاني فلا الامم ان اذا  
كان مطلوبا من جهة كونها سببا لضرره فيكون من ضرره فيكون من ضرره فيكون من ضرره  
من حيث ان يتغير مع انما اضطرر من ضرره فيكون من ضرره فيكون من ضرره  
اشكال هذين الوجهين من انهما من الضرر من مطلوبا او من الضرر من الضرر من الضرر  
ليس الامم من ضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر  
قد يستلزم من ضرره من ضرره من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر  
يجوز ان يكون الامم من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر  
ان استلزم من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر  
او ان العلم بالامر من مطلوبا بالكلية حتى يكون من ضرره من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر  
تقديم الحقيقة الى الحقيقة والضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر  
معتودات الامم انما هي من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر

وهي منها

وهي منها انظر الى انما هي المنفعة من الشيء وتوضيح الكلام هو ان الذهب كما يستعمل  
عن الدنيا وقد يتغير من الاضطرار الى الامم فيكون الامم او الاضطرار مطلوبين  
من جهة تفكر في وجه الذهب الذي يظهر لا من جهة اقله في الحصول ولا شك ان ذلك  
الوجه كما يمكن ان يكون وجهه صاخره صاخره كما يمكن ان يكون وجهه صاخره كما  
من جهة الاستفادة العامة بها الذهب وغيره كذلك يمكن ان يكون وجهه صاخره كما  
الامم من مطلوبا من جهة تفكير في وجهه صاخره او من جهة كونها مائيا او غيرها من اوجه  
الاهلية او الضارة بها لو كان الامم من مطلوبا من جهة كونها مائيا او غيرها من اوجه  
من الامور التي يكونها خسر منه ومن هذين الوجهين يمكن ان يتغير في الذهب  
من الامم الى الاضطرار بالعكس او بالادل فلا الامم ان امكن ان مطلوبا من جهة  
لغيره كما يكون من ضرر الجوع الى الشاسر او الى الادارة سببا لضرره  
ان يحصل من هذا المفهوم ان من الانسان واما في الثاني فلا الامم ان اذا  
كان مطلوبا من جهة كونها سببا لضرره فيكون من ضرره فيكون من ضرره فيكون من ضرره  
من حيث ان يتغير مع انما اضطرر من ضرره فيكون من ضرره فيكون من ضرره  
اشكال هذين الوجهين من انهما من الضرر من مطلوبا او من الضرر من الضرر من الضرر  
ليس الامم من ضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر  
قد يستلزم من ضرره من ضرره من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر  
يجوز ان يكون الامم من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر  
ان استلزم من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر  
او ان العلم بالامر من مطلوبا بالكلية حتى يكون من ضرره من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر  
تقديم الحقيقة الى الحقيقة والضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر  
معتودات الامم انما هي من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر من الضرر

وأن يكون كذلك لو كانا متعينين وهذا هو الأصل المسألة وان أراد أنهما كذلك نظرنا  
 إلى من بينهما فيمنع أيضا والسند ما ذكره يظهر من هذا ضا وقوله ولما أن  
 التثنية ليسا بتعريفين بهذا الضبط فضا وذلك لقوله لأن معنى الضبط حذف  
 الأولات إلا أنه على التثنية بين الطرفين وإنما في من الدل على عدم  
 تلك الأولات عليها قضية كالحال فلهذا لا يمكن أن لا يكون على تقدير عدم تلك القضية  
 من تعينين بل إن ما ذكره المصنف من قول ما تارة التثنية إلى قوله متعينين  
 كالحال عطف دليل على أن القضية المحترقة في قوله لا يمكن أن لا تكون متعينين  
 في علم الخلق أن ثبات تلك القضية المستمرة قبل أن لا تكون المحترقة عنها لا يثبت إليه  
 فاما نحن فداستغنا بمجرده على سبيل السبيل محترقة هذا ما نفع الذي ذكره على أنه  
 التحليل القضية لا ما سنده تركبها محال لا يثبت إليه لا صدق ضرورة من والآخرية  
 فكذلك لا التحليل في أيضا بخلاف بعض الأجزاء وهذا القول في التحليل إلى ما نفع  
 أن يكون التحليل إلى الأجزاء الباقية فذلك كانت التثنية مركبة من تعينين يكون  
 الباقي بعد التحليل حقيقين سواء بقي في الأجزاء أو لم يبقى وليس بين التعينين  
 والقضية وعينهما فرق في هذا المعنى فاعلم من هذا أن التثنية هي في ذلك المعنى  
 بل هو بل إن يكون محترقة هذه التثنية المسند على أن من نفع أنه علم من التثنية  
 أما هذه القضية بأكملها مكرام الاستدلال في التثنية لا يثبت القضية إلى قوله على  
 سبيل الاستدلال بان لا يجوز غيره ما لا شك أن المقصود بالذكر إلى قوله  
 على سبيل الاستدلال كما ذكره بعضنا نشأ رصين فانه لا طائل يحتمل بل بالأنام المقدس  
 والمنفصلة ليس من الأقسام الأولية القضية فانه هذا النوع لا طائل يحتمل فانه يرد  
 بأحق تبيينه وهو أنه لا شك في أن التثنية تنسب إلى متصلة ومنفصلة فلا يكون أن  
 الأقسام الأولية لا تنسب إلى قسم لا يكون من الأقسام الأولية لما قبله فانه القضية أولا

تقسم

تقسم إلى تحليلية والمنفصلة أو القسمين ما بالثنية أن إذا وان التثنية  
 مشتركة بينهما فخطا جهة القضا ولا التثنية تعين على التعينين وهذا معنى  
 مشترك بين المتصلة والمنفصلة وان أراد أنهما مشتركة بينهما معنى فسمك كنه هذا  
 لا ينفذه لاق التثنية يكون حسبا محترقة في أحدها المسئلة والأخر المنفصلة  
 فيكونان من الأقسام الثانية لأن الأقسام الأولية فم أن للثنية التحصيل هو الذي ذكره  
 الأستاذ وطهر في التثنية ذكره المصنف من قبله لا لا طائل يحتمل فانه  
 في تحقيق المحصولات الأربع لما اعتر في هذا الوضع إلى قوله من غير محترقة  
 بأنه صنفين لأنهم اعتر في في من التعينين لا يصلح ولا يثبت  
 عينا معانهم ذلك لأن الأقسام الأولية في الأقسام في التثنية في التثنية في التثنية  
 أحد المتصلين على الأقسام الأولية لكن لا يمكن أن يكون شي من التعينين على غير محترقة  
 لأنه لا يثبت في التثنية بالشي أحد حصصها أو كلاهما لأن ذلك الموضوع فلهذا لا يمكن  
 فان معنى قوله لم يكن هو طرف من محترقة من قبله كل ما هو طرف من صدق عليه  
 فهو طرف من صدق عليه فهو طرف من صدق عليه كما أشرف إلى ذلك وهذا مستقيم  
 على ذلك القضا بما لا يكون طرفا من صدق عليه شي لا يمكن أن يكون ذلك الأمر  
 لجوان أن يكون طرف من صدق عليه بالاطلاق فاذ لا يلزم أيضا حصول اقتضاها  
 في القضا رتبة ولا في حصصها كما نفع بان ما ذكره الأستاذ  
 وأود على صحتها الكشف ومن تابعه وم صرحوا بالثنية من قول ما نفع ما اعتر  
 في من التعينين الأقسام الأولية أنهم عين صاحب الكشف وتابعه ولا أراد  
 بصريح صاحب الكشف ثبوتها غير خلاص علينا إلا تصحيح المقلة وهو ما نفع لأنهم  
 صرحوا في قضاياهم في الكشف وعين من اكتفى المسئلة بهم بالثنية على الوجه المذكور  
 ومن أراد أن يطلع عليه فليطالعها والعلم بالثنية نعم المعنى فانه يصح بها كلام









[illegible]

شماره ۱۰۰

محمود

الأصابع ضرورية بشرطها وليس لوقت اتفاق ذات الكتاب بالكتابة على هذا فلا يكون  
 تحريك الأصابع ضروريا لذات الكتاب في وقت اتفاقها بالكتابة فلا يكون هذا  
 الفصل محكما بل قد لا أنا هذا القول عند صرف وجهك بحيث لا تدعى بل  
 بينه والآخر بالكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة إذا لم يكن ضرورية لذات الكتاب  
 أصلا لم يكن تحريك الأصابع ضروريا لثبوت الشرطها فتسقط بغير أن يكون  
 وجهه شئ ضروريا على تقدير ولا يكون ذلك مقتضى ضروريا في نفس كونه  
 وصحة انهياره على طلوع الشمس مع ان طلوع الشمس ليس ضروريا في نفسه وكذا  
 وجهه كماله كمن ضروريا في نظرنا على وجهه كونه عند كماله ضروريا في نفسه  
 ونظائرها كمن ان يحصل كماله فلا يكون ضروريا لثبوت شرطها كانه  
 ضروريا لثبوت في ذات الاتفاق بعد ان يقع وإنما يكون كذلك لو كان هو  
 الاتفاق وحده في الضرورة وهو متضمن في الكلام الذي صدره المعتبر من سبيل  
 سبيل الاستدلال بصدق ما لا يحل التحقيق فان ذلك انما هو ان كان  
 المشروطة بالمعنيين سبيل اطلع على ان كان عينا ما هو انما انما في هذا المعنى  
 القاصرون عن ذلك معتمدين على انما في الكلام الاستدلال بصدق ما لا يحل التحقيق  
 الى ان لا ينفك عن كلام المعتبر بان هذا كلام هائل ليس يحتمل ان يكون له ثبوت  
 ان كل واحد من الكتاب بوجهه الأصابع ضرورية في ذات الاتفاق بعد ان يقع  
 وان لم يكن على ان الضرورة ذات الاتفاق مع حيث هو وجهه في الضرورة بل هو التفسير  
 الأصابع بوجهه الضرورة ما دام الوجه ما من ان يكون نشأ كمال الضرورة ان ذات  
 أو الوجه ما هو ان يعرف ان الشرطية المعتبرة بالضرورة شرط الوجه  
 انحص من الشرطية المعتبرة بالضرورة ما دام الوجه في تحقق الضرورة  
 شرط الوجه بوجهه الضرورة ما دام الوجه في تحقق الضرورة ما دام الوجه

تتحقق

تحقق الضرورة في بعض اوقات في ذات الكتاب بالكتابة على هذا فلا يكون  
 كلام الجواب كلام المعتبر من ان الشرطية المعتبرة بالضرورة في ذات الوجه  
 احضرت الشرطية المعتبرة بالضرورة ما دام الوجه في تحقق الضرورة ما دام الوجه  
 المعتبر على انما سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل  
 طالع في شئ ان يتبين ان وجهه لانه قد ثبت ان وجهه كماله ليس بوجهه  
 كلام الاستدلال هو ان كلامه مشتمل على انما في كماله كالمعتبر في تحقق لثبوت  
 اكثرها بوجهه المعتبر في كلام الاستدلال في اخر الوجه انما في كلامه اشارته الى  
 مشترك بينهما كلام المعتبر في انما في كلامه اشارته الى مشترك بينهما كلام  
 المعتبرة بالادام من ان لثبوت الثاني منها المطلقة العامة المحلقة في كماله لثبوت  
 الاول في معنى مضمون الادام وجهه انما في كلامه اشارته الى مشترك بينهما كلام  
 فلا شك ان الادام من ان من الحقيقة المعتبرة بوجهه كماله من ان كماله لثبوت  
 هذا المطلقات العلم بجزء منها انما في كلامه اشارته الى مشترك بينهما كلام  
 الثاني الاول من مطلق عامة محال لثبوت في كماله لثبوت الاول في معنى مضمون  
 وجهه كماله لثبوت في كماله لثبوت في كماله لثبوت في كماله لثبوت في كماله لثبوت  
 هو ان كماله لثبوت في كماله لثبوت في كماله لثبوت في كماله لثبوت في كماله لثبوت  
 انما في كلامه اشارته الى مشترك بينهما كلام المعتبر في تحقق لثبوت  
 لثبوت الاول في معنى مضمون الادام وجهه انما في كلامه اشارته الى مشترك بينهما كلام  
 العامة انما في كلامه اشارته الى مشترك بينهما كلام المعتبر في تحقق لثبوت  
 معناه ان المعتبر في كماله لثبوت في كماله لثبوت في كماله لثبوت في كماله لثبوت  
 انما في كلامه اشارته الى مشترك بينهما كلام المعتبر في تحقق لثبوت  
 منها هو المطلقة العامة انما في كلامه اشارته الى مشترك بينهما كلام

استدلال

انما في كلامه اشارته الى مشترك بينهما كلام



الحزب فله ومعه لا ينظر فيه هذا السبيل لا في الدنيا الا ان الى غاية الاستاد  
 لا في غاية الدنيا بل في غير ذلك على ما فعله في هذه الايام من الادب والادب  
 من الفقه الفقيه به انهم من الادب والادب في هذه الايام من الادب والادب  
 اسقطوا الترتيب الذي ذكره في هذا الموضع من ان يكون لا في الدنيا الا ان الى غاية الاستاد  
 العام الخ لا في سبيل على ان الفقيه الخ من جهة المكية هي مهم الادب والادب  
 وان ادا به ان منهم الادب والادب من جهة المكية هي مهم الادب والادب  
 على شي ما ذكرها وهو ما علم ان الترتيب في هذه الايام من الادب والادب  
 استحقها الادب والادب من جهة المكية هي مهم الادب والادب  
 قد انقضت كلام الاستاد اما الفقه الفقيه في هذه الايام من الادب والادب  
 بان هذه الفقيه هم ما ترون ادا وان الحكم في هذه الايام من الادب والادب  
 احسن يكون مطلق الاصل لمشتكاهم وعلى هذا حكم صيغة الفقيه  
 على فقيه اخر لا الحكم والعلاقة مع بعضهم في مقتضى الامر كانت المنفعة  
 انما فيه وليس كذلك فان مهم كانت العلاقة متحققة في مقتضى الامر  
 مع عدم المقدور وانها كانت لوفيه بل في هذه الايام من الادب والادب  
 والعلاقة على ما عرفت به هو انهم بان الماراد هذا مقتضى الاول من  
 الترتيب فله من هذا الاية والقرينة ان الحكم في هذه الايام من الادب والادب  
 يصدر على تقدير هذا المقدم لعلاقة بينهم في مقتضى الامر ان طاعت  
 الواقع ظاهرا الحكم متحققة والعلاقة ايضا متحققة فكذلك ان العلاقة  
 وان لم يطلت الواقع فالعدم الحكم في الواقع او لشبهة من جهة العلاقة  
 فيكون الترتيب كما ذكره وهذا في غاية الوضوح وليست سخرى لم الحكم  
 يتخير هذه الفقيه فله لا في الدنيا والقرينة ان الحكم في هذه الايام من الادب والادب

وهي

وهي او على ادعائها سمح لكان الحكم بنقض الفقيه الصوابية لا يكون  
 اوليا فيكون سببا الى سبب في الترتيب وهي وظن غاية ما في الدار لا  
 يكون واقعا واضحا في نفس الامر ولا في مقتضى الامر من الترتيب في مقتضى الامر  
 له اصلا وكذا ما فرغ عليه في مقتضى الامر في مقتضى الامر  
 لا يكون المهمة كلام الاستاد في مقتضى الامر في مقتضى الامر  
 هي بحيث شرف الى مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر  
 فان الفقيه المانعة الجمع وان كانت المنفعة حكم الحاكم بين الفقيهين  
 الا انه يلزم من ذلك انه من حيث مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر  
 مستقلة بغير الجمع فان حكمه ان مقتضى الامر في مقتضى الامر بين معينين مقتضى  
 اذا اشبه حكمها على موضوع من مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر  
 فان مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر  
 قضيتين وقديرتين بغير مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر  
 استقيم الاحتجاج هناك باعتبار مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر  
 حينئذ كما في مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر  
 واكثر من مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر  
 باعتبار عدم اجتماع حجتين في الوجود فخطا في مقتضى الامر في مقتضى الامر  
 طاعة وانما ان يكون الترتيب مجرورا اذا ذلك لم يجز باعتبار المنفعة المانعة  
 الجمع حيثما عبرت بالاعتبارات في الجمع بل في مقتضى الامر في مقتضى الامر  
 الواحد والآخر من مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر  
 لعدم صدقها معا على موضوع مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر  
 منع الجمع على ان ذلك لا ينافي صدق مقتضى الامر في مقتضى الامر في مقتضى الامر

على كلامه ثم اعترض على علمه لا يمنع جميع بين اللازم والمفروض ولا يمنع ظهور  
 في الإجماع ما ترى لما انتم قد اجمعتم على ان لا يمنع كل سبب غير متناه في الوقت  
 يمكن الاحتجاج على ذلك مع ظهوره في التعرض على خلافه كما كان الحكم في تلك  
 موجودا فانه بعد الجرح من المادة موجودا كما كان الجرح موجودا فبعضه القدر  
 غير قابل للانقسام الى غير ذلك وهو ايضا مما لا ينافي في الشرح على كلامه  
 انما يصلح ان لا يصرح كونه كلاما لا منع او لا يمنع على جميع بين اللازم  
 والمفروض بان لا يسلط كلام المفروض من مبراه الى قوله بل قد يفسر  
 لكن لا يخلو لربما يثبت ان الوقت في الحقيقة العاقبة للوجود وهو لا يثبت  
 الا من مقتضى زمانه المكان اعني الزمان في الجميع بين متعين من زمان  
 وانه لا يخلو بالمكان ان ان كان لا يفسر لا وجوده في الزمان واما الموجود  
 في الخارج الاخصاص وذلك لوجهين احدهما انه لو وجد على الطبيعة في تلك  
 المكان اما في الجزئيات في الخارج او جزاء منها او جازعها عين من الامور  
 باسرها باطله اما الاولى فلانه لو كان عين الجزئيات لم يكن ان يكون  
 كل واحد من الجزئيات عين اخرى في الخارج ضرورة ان كل واحد من  
 منها من الطبيعة الكلية وهي عين الجزئيات الاخرى عين عين متناهية  
 فيكون كل واحد من عين العين عين واما الثاني فلانه لو كان جزئياتها  
 في الخارج لتقدم عليها في الوجود ضرورة ان الجزئيات الخارجة لم تحققت  
 اولادها لذات لم تحققت الكل ولا يكون سببا لها في الوجود فلا يصح  
 حمل عليها واما الثالث فتبين الاستحالة في انهما ان الطبيعة الكلية لو وجدت  
 في الاحياء لكان الوجود في الاعيان اما جازعا او هو مع امر لا يصلح  
 الى الذات واللازم وجود الامر الواحد بالتحقق فيمكنه مختلفا واقترانه

بعضات

بعضات متضادة ومن البين بطلانه ولا الى الثاني واللام يحل من ان يكون  
 موجود من وجود واحد او بوجودين فان كانا موجودين مختلفين  
 فانه محال وان قام بالجميع لم يكن كل واحد موجودا بالجميع هو الوجود  
 وان كانا موجودين بوجودين فلا يمكن حمل الطبيعة على الجميع ههنا فان  
 قلت كون السيلان مثلا موجودا ضرورة ان لا يمكن ان يكونه قلت ان وجوده ان الطبيعة  
 موجود بعض ان ما صدق عليه السيلان موجودا ان الطبيعة السيلانية موجودة  
 غير متضمن فضلا عن كونه ضروريا فان قلت اذا لم يكن في الوجود الا الاشياء  
 فمن اين تصرفت الطبيعة قلت ان تصرفت سبب من الاشياء من حصول الكلية  
 مختلفة تارة من ذاتها واخرى من الاعراض المكتشفة بها بحيث يستلزم  
 مختلفة واجبة ذات شي فليس لها وجود الى في العقل سر من مطلق



























والحقيقة المشتركة بينهما هي كمالها في دعاءه ان يكون معنى الثاني مع ان تمام المشترك بين  
 الامتنان والامتياز ليس ثابتا في جميع الحالات بل في تلك التي لا يكون فيها تمام المشترك بين  
 المشتركين فيكون المشترك بين الامتياز والامتياز فيكون مشترك في تمامه فيكون  
 مشترك في تمامه ولا دليل يدل على ان التميز لا يكون مشترك في كل شيء بل في كل شيء  
 بان قال لا يجوز ان يكون مشترك في تمام المشترك بين مشتركين ولا يكون تمام المشترك بين الامتياز  
 وذلك لان مشترك في تمام المشترك بين مشتركين ولا يكون مشترك في تمامه وذلك لان  
 مشترك في تمامه لا يكون مشترك في تمامه بل مشترك في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه  
 لان مشترك في تمامه لا يكون مشترك في تمامه بل مشترك في تمامه في تمامه في تمامه  
 بين الامتياز وتمام المشترك في الامتنان في الامتنان في تمامه في تمامه في تمامه  
 المشترك في تمامه لا يكون مشترك في تمامه بل مشترك في تمامه في تمامه في تمامه  
 والامتنان مشترك في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه  
 الامتنان مشترك في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه  
 مشترك في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه  
 هذا الامتنان مشترك في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه  
 ان مشترك في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه  
 لا يجوز ان يكون مشترك في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه  
 لا يجوز ان يكون مشترك في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه  
 بالمتن الذي ذكره فضلا عن التماثل في المشتركين في الامتنان في تمامه في تمامه  
 في الامتنان في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه  
 عبارة عن الاشياء مشترك في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه  
 الا باعتبار الاختلاف في شئ من الاشياء ومعظم ان جنة تلك الصفة التي في شئ من الاشياء

في شئ من

في شئ من الاشياء باعتبار الاختلاف في شئ من الاشياء ومعظم ان جنة تلك الصفة التي في شئ من الاشياء  
 بجميع الجهات العينية للوحدة في شئ من هذه المراتب ان المادة للعلم عين الحقيقة  
 هي المادة الكلية والقدرة هي الشئ الذي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 تلك الحقيقة الذاتية لا يصير مسألة واحدة ولا يعتبر المشترك بين واحد والآخر  
 الحقيقة فثبت ان الحقيقة صورة ولا شك ان مشترك في شئ واحد من هذه المراتب التي  
 من صورته وهي هي صفة الامتنان فثبت ان مشترك في شئ واحد من هذه المراتب التي  
 جميعها او مشترك في شئ واحد من هذه المراتب التي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 الحقيقة في شئ واحد من هذه المراتب التي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 للصفة لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة للصفة لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 اذ هو مشترك في شئ واحد من هذه المراتب التي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 على الحقيقة في شئ واحد من هذه المراتب التي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 مشترك في شئ واحد من هذه المراتب التي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 مشترك في شئ واحد من هذه المراتب التي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 من الامتنان في شئ واحد من هذه المراتب التي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 عن التميز في شئ واحد من هذه المراتب التي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 كما حكيت هو علم مشترك في شئ واحد من هذه المراتب التي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 وهذه هي الوحدة التي هي وحدة في شئ واحد من هذه المراتب التي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 بدلت القسوة بالانسان في شئ واحد من هذه المراتب التي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 انما الى الامتنان في شئ واحد من هذه المراتب التي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 انما الى الامتنان في شئ واحد من هذه المراتب التي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة  
 لان الامتنان في شئ واحد من هذه المراتب التي لا ينفك عن تلك الصفة بالاعتقاد وهي وحدة





الى اعتبار الاختلاف في الكمية في القصب يا الحريرة او مع اتحاد الموصنع  
 انما قد يبينه الاما احتياج الاختلاف الكمية - اعيا بيان المراد ما اثير ووجه  
 المصنع في الذكر وهذه الوحدة حاصله في الجزئين فلا تفرق لا بد  
 من اعتبار شرط اخر هو اختلاف الكمية كما ساء في جواب السؤال الاول  
 لم اعتبر الاختلاف في الكمية ولم يعتبر الاتحاد في المصنع  
 اعني اختلاف اجاب عنه انه لا يمكن اعتبار الاتحاد ولا نه اعتبار  
 خارج وحاصل السؤال انك في ان القوم قد اعتبروا الاتحاد وسواء  
 قلت انه اعني ريلونم بطلان ما ذكرت من ان القوم قد اجماع القضايا  
 ان مضمونها ما هو قلت انه ليس كذلك ليطول ذكرت من اعتبار ما خارج  
 ومع اعتبارهم الاتحاد في المصنع لاحاجة الى اشتراط اختلاف في الكمية  
 في مثل هذه القضايا اعيا بيان ما اعتبره هو الاتحاد في العنصران دون حقيقة  
 الذات في قد يتبرهن - بغير اختلاف في الكمية انه لا يجب عدم الاتحاد  
 في الموصنع اذ يصير الموصنع في احد التقنينين للجمع وفي الاخرى للبعث  
 وعلى هذا قد لما الحاجة لسمي على ما ينبغي من جعله حقيقة ان بدل كذا  
 الشا في هو المضاف لعمادة وهو المقبول عن انما راجح سيد مرتبة  
 اعني هو العنصر الذي لا يقدم حصول ما يرتفع عليه من العادة من حليب  
 نفع او دفع ضرر وليس المقصود عزه ان لم يكن من حل يحصله الا بطلان الفعل  
 والعادة اعم ولهذا يقال ان الفعل قد تمكنا لشيء لها عرضة في ايراد  
 العادة لا يلزم ان يكون غاية للتفاعل والمالكه المقصود من طلب العلم الاسم  
 حصول اعراضها لا حصول افعالها ووجه على طائفة ان مقصود مزايدها او لا  
 تعتمد المصداقها وتخرج بين العيب هذا او ربما يطلق العيب هو الفعل الذي

في المصنع اذ يصير الموصنع في احد التقنينين للجمع وفي الاخرى للبعث

وهو وجه صحيح في المصنع

اعتبر عليه

لا يرتفع عليه فانه سره مضت ام لا وهذا لا يطلق العيب على فعل  
 الموجب على هذا الميزم من عدم نقص فانه العلم ان كونه طلب عيب  
 لزوم كليب او جنسها



185



115

711

118



